

التقرير القطري رقم 23/331
الصادر عن صندوق النقد الدولي

الكويت

مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 – تقرير خبراء الصندوق

سبتمبر 2023

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع الكويت، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق للعرض على المجلس التنفيذي على أساس انقضاء المدة، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في الكويت في 30 مايو 2023 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 20 يوليو 2023، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

يمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: 623-7430 (202) • فاكس: 623-7201 (202)

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع الكويت

للتشور الفوري

واشنطن العاصمة – 23 أغسطس 2023: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع الكويت¹ ونظر في تقييم خبراء الصندوق وأقره دون اجتماع على أساس انقضاء المدة.

لا يزال التعافي الاقتصادي مستمرا في الكويت مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط، كما أمكن احتواء التضخم. وتشير التقديرات إلى ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى 3,4% في عام 2021، مستفيداً من تعافي الطلب المحلي والخارجي، وواصل الارتفاع ليصل إلى 4% في عام 2022. وأدى ذلك، إلى جانب زيادة إنتاج النفط، إلى انتعاش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي إلى 8,2% في 2022. وفي حين يُتوقع انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي في 2023 بسبب تخفيضات إنتاج النفط، سيظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي قويا مدفوعا بالطلب المحلي، ومن المتوقع أن يظل مستقرا على المدى المتوسط. وبعد أن بلغ التضخم الكلي ذروته ووصل إلى 4,7% على أساس سنوي مقارنة في إبريل 2022، تراجع إلى 3,7% في مايو 2023. وساعد دعم المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر، والحدود القصوى لأسعار البنزين المحلية، على احتواء التضخم، كما كان لتشدد السياسة النقدية الأثر ذاته. واتجه التضخم الأساسي (مع استبعاد المواد الغذائية والنقل) نحو الانخفاض منذ الربع الثاني من عام 2022

وارتفع رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي كما ازدادت الاحتياطيات الوقائية الخارجية. وتحول رصيد المالية العامة الكلي إلى تحقيق فائض بلغ 6,5% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2022/2021، بينما تحسن الرصيد غير النفطي (ناقصا دخل الاستثمار) بنحو 9 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى -90,1%، كما تراجعت احتياجات تمويل المالية العامة بشكل كبير. وتشير التقديرات إلى تحسن فائض المالية العامة وبلوغه 23,4% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2023/2022، مستفيداً في الأساس من ارتفاع إيرادات النفط، وكذلك من تقييد الإنفاق الذي ساعد على ارتفاع الرصيد غير النفطي بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليلعب حوالي -88,3%. وتشير التقديرات إلى بلوغ فائض الحساب الجاري 33,8% من إجمالي الناتج المحلي في 2022 بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية، ومن المتوقع أن يظل مرتفعاً في 2023. وبلغت الأصول الاحتياطية الرسمية 48,2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 (10,4 أشهر من الواردات المتوقعة، و106,5% من مقياس الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات).

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

وتشير مؤشرات السلامة المالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها السلطات إلى استقرار الجهاز المصرفي وصلابته في مواجهة الصدمات الحادة. وتتمتع البنوك برسمة جيدة وسيولة عالية. ولا تزال هناك مخصصات كافية لتغطية القروض المتعثرة، كما أن الربحية آخذة في التعافي.

وتحيط بالآفاق الاقتصادية الكلية في السيناريو الأساسي مخاطر مرتفعة تميل إلى الجانب السلبي بوجه عام. وتفرض التقلبات في أسعار النفط وإنتاجه - الناجمة عن عوامل عالمية - خطراً مزدوجاً على النمو والتضخم، وكذلك على أرصدة المالية العامة والحساب الجاري. ومن شأن زيادة تباطؤ النمو العالمي، ربما بسبب مواصلة تشديد السياسة النقدية أو الضغوط المصرفية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، أن تؤثر سلباً على اقتصاد الكويت. وقد يؤدي تعمق حالة التشتت الجغرافي-الاقتصادي إلى تراجع النمو الممكن وإلى حدوث تدهور هيكل في أرصدة المالية العامة والحساب الجاري. وبالنسبة للمخاطر المحلية، يمكن أن يؤدي تأخير إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية اللازمة إلى تفاقم المخاطر الناجمة عن سياسة المالية العامة المسابرة للاتجاهات الدورية وتقويض ثقة المستثمرين. ومن شأن هذا التأخير أن يعوق التقدم نحو تنويع الاقتصاد، مما يجعله أكثر عرضة لمخاطر التحول المناخي. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي انفراج حالة الجمود السياسي إلى تسريع وتيرة إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية اللازمة، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتحفيز الاستثمار الخاص.

تقييم المجلس التنفيذي 2

لا يزال التعافي الاقتصادي مستمراً، غير أن المخاطر المحيطة بالآفاق لا تزال كبيرة. ولا يزال النمو غير النفطي قوياً في عام 2023، بينما التضخم الكلي أخذ في الانخفاض كما سجل الحساب الجاري فائضاً كبيراً. ومع ذلك، فإن الآفاق الاقتصادية في السيناريو الأساسي محاطة بمخاطر كبيرة، لا سيما تلك المرتبطة بتقلب أسعار النفط وإنتاجه نتيجة عوامل عالمية. وبفضل ما تتمتع به الكويت من احتياطات وقائية مالية وخارجية كبيرة، يمكنها إجراء الإصلاحات اللازمة من موقع قوة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي الجمود السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة إلى استمرار تأخير الإصلاحات. ويمثل حل هذا المأزق أمراً بالغ الأهمية لتسريع زخم الإصلاح، وبالتالي تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد.

ويلزم إجراء ضبط مالي شامل وداعم للنمو من أجل تعزيز الاستدامة المالية ودعم العدالة بين الأجيال. ويعتبر التوسع المالي المتوخى في مشروع ميزانية السنة المالية 2024/2023 ملائماً نظراً للفجوة السالبة في مستويات الناتج غير النفطي. وابتداءً من السنة المالية المقبلة، ينبغي أن يهدف الضبط المالي إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ومعالجة جمود الإنفاق الجاري وزيادة النفقات الرأسمالية من أجل زيادة النمو الممكن. وعلى جانب الإيرادات، يمكن أن تشمل التدابير فرض الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة المطبقتين على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات ليشمل الشركات المحلية. وينبغي أن تركز تدابير الإنفاق على تقليص فاتورة الأجور والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، مع تحسين إجراءات دعم الدخل الموجهة.

2 يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقاً لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المقدم دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

وهناك حاجة إلى إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة مع ركيزة مالية عامة واضحة لدعم عملية تصحيح أوضاع المالية العامة. ونظرا لحساسية رصيد المالية العامة الكلي تجاه أسعار النفط، يمكن أن يشكل هدف الرصيد الأولي الهيكلي غير النفطي ركيزة ملائمة للمالية العامة. ومن شأن تنفيذ سياسة المالية العامة من خلال إطار قوي أن يتيح مقاومة ضغوط الإنفاق عند ارتفاع أسعار النفط، مما يمنع الإنفاق المسامر للاتجاهات الدورية ويضمن استدامة مكاسب التصحيح.

ويساهم تحسين حوكمة المالية العامة وشفافيتها في تعزيز المساءلة ومصداقية السياسات. وينبغي أن تهدف الإصلاحات إلى تطوير آليات الإبلاغ عن بيانات المالية العامة وتوسيع نطاق تغطيتها، وتحسين الحوكمة المؤسسية، وتعزيز عمليات الشراء العامة. كذلك ينبغي أن تتضمن الإصلاحات تعزيز الإطار المتكامل لإدارة الأصول والخصوم لتقييم التكاليف والعائدات من قرارات الاستثمار والاقتراض والانعكاسات المالية الكلية الأوسع نطاقا بصورة شاملة.

ولا يزال نظام سعر الصرف القائم على ربط العملة - بسلة عملات غير معلنة - يشكل إطارا ملائما للسياسة النقدية. ويتيح هذا الإطار لبنك الكويت المركزي قدرا من استقلالية السياسة النقدية، كما أنه مكنه من خفض التضخم والحفاظ على استقراره لسنوات عديدة. وينبغي مواصلة كل من الضبط المالي لدعم العدالة بين الأجيال والإصلاح الهيكلي من أجل تنويع الاقتصاد، وذلك بهدف تقوية المركز الخارجي (وهو أضعف من المستوى المقترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المحبذة) ودعم نظام ربط سعر العملة.

وينبغي مواصلة تعزيز الإطار القوي للسلامة الاحترازية الذي ساهم في استقرار الجهاز المصرفي واحتواء المخاطر النظامية. ولضمان الإدارة الاستباقية للمخاطر على الاستقرار المالي نتيجة تشديد السياسة النقدية العالمية، ينبغي أن يواصل بنك الكويت المركزي مراقبة سيولة التمويل بالدولار وجودة الائتمان في البنوك عن كثب. وعقب إلغاء جميع تدابير الدعم المالي التنظيمي ذات الصلة بالجائحة، ينبغي أن ينظر بنك الكويت المركزي في تعديل تكوين رأس المال الإلزامي لجعل سياسة السلامة الاحترازية الكلية أكثر معاكسة للاتجاهات الدورية. وينبغي إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض التجارية تدريجيا بغية دعم تسعير المخاطر بكفاءة وتوفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة إلغاء الضمان الشامل الحالي على الودائع المصرفية والاستعاضة عنه بإطار للتأمين المحدود على الودائع من أجل التصدي للمخاطر الأخلاقية.

وهناك حاجة إلى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز إنتاجية العمالة والنمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص. ويتعين تحقيق نمو غير نفطي قوي بقيادة القطاع الخاص لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويتطلب ذلك مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تتصدى للتحديات الهيكلية العميقة. ولتحفيز الكويتيين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص، هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات في سوق العمل لتعزيز هيكل الأجور بحيث يكون متوافقا مع السوق. وعلى وجه الخصوص، ينبغي مواءمة الأجور وظروف العمل تدريجيا على مستوى القطاعين العام والخاص، والعمل على تحقيق الاتساق بشكل متواصل بين سياسات سوق العمل المطبقة على المواطنين والوافدين. وينبغي تنفيذ إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي بالتوازي لضمان توفير الحماية الاجتماعية الكافية للمواطنين خلال الفترة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية المُضي في تنفيذ تدابير الإصلاح التي تعزز الحوكمة وبيئة الأعمال لتعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات وتحسين آليات تخصيص الأراضي العامة لفترات تأجير أطول لأغراض التنمية التجارية. ومن شأن الاستثمار في رأس المال البشري كذلك أن يعزز نمو الإنتاجية على المدى الطويل.

الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2019-2028

		توقعات				أولية		تقديرات			
2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019		
قطاع النفط والغاز											
67.0	67.2	67.7	68.5	68.1	72.5	94.0	63.0	35.8	58.7	مجموع الصادرات النفطية (مليارات الدولارات الأمريكية)	
63.4	64.9	66.7	68.9	71.7	77.7	102.7	69.2	41.5	64.0	متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)	
2.97	2.92	2.87	2.81	2.68	2.59	2.71	2.43	2.44	2.68	إنتاج النفط الخام (ملايين البراميل يومياً)	
الحسابات القومية والأسعار											
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)											
56	54	53	52	50	50	57	41	32	41	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدينارات الكويتية)	
2.4	2.4	2.4	4.1	2.6	0.1	8.2	1.3	8.9-	0.6-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ¹	
2.0	2.0	2.0	4.8	2.0	2.7-	11.6	0.3-	9.8-	0.1-	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي (بما في ذلك المصافي)	
3.0	3.0	3.0	3.2	3.5	3.8	4.0	3.4	7.5-	1.1-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ¹	
2.0	2.0	2.0	2.4	3.0	3.6	4.0	3.4	2.1	1.1	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)	
عمليات الميزانية ²											
(٪ من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)											
48.7	49.4	51.3	52.2	53.1	57.2	63.9	54.3	47.6	56.2	الإيرادات	
30.6	31.5	33.8	34.8	35.6	37.6	48.2	35.7	25.3	39.3	النفطية	
18.1	17.9	17.5	17.5	17.5	19.6	15.7	18.6	22.3	16.9	غير النفطية، ومنها:	
13.1	13.1	12.8	12.9	13.1	13.1	12.0	13.1	17.1	11.9	دخل الاستثمار	
51.2	51.0	50.7	50.4	50.6	52.5	40.5	47.7	62.2	55.9	النفقات ³	
46.1	45.9	45.6	45.3	45.4	47.5	37.5	43.4	56.7	49.2	المصرفيات	
5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.0	3.0	4.3	5.5	6.7	الراسمالية	
2.4-	1.6-	0.6	1.8	2.6	4.7	23.4	6.5	14.6-	0.3	الرصيد	
15.5-	14.6-	12.2-	11.1-	10.6-	8.4-	11.4	6.5-	31.6-	16.1-	الرصيد (بعد التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة وغير شامل دخل الاستثمار)	
1.1	1.1	1.5	1.9	1.7	0.1-	0.0	1.7-	1.8-	4.4-	التمويل المحلي (صاف)	
14.4	13.5	10.7	9.2	8.9	8.5	11.4-	8.2	33.4	20.5	الاقتراض الخارجي والسحب من صندوق الاحتياطي العام (صاف)	
80.6-	82.3-	83.9-	85.7-	88.0-	92.6-	88.3-	90.1-	99.3-	95.2-	الرصيد غير النفطي باستثناء دخل الاستثمار (٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) ⁴	
73.3-	74.7-	76.0-	77.5-	79.3-	78.9-	76.8-	78.3-	88.4-	86.4-	ما عدا الدعم والمزايا المرتبطة بالنفط (٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	
17.1	11.9	9.5	5.9	3.2	3.3	2.9	8.6	11.7	11.6	مجموع الدين الإجمالي (السنة التقويمية) ⁵	
542.2	543.9	540.9	536.1	529.7	497.3	409.2	497.1	511.4	419.0	صافي الأصول المالية الحكومية	
التقود والائتمان											
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)											
6.4	6.7	6.9	7.5	9.1	4.0	24.5	12.5-	12.4	6.2	صافي الأصول الأجنبية ⁶	
5.4	5.4	5.5	5.6	6.1	6.2	7.6	7.2	2.9	4.4	المطالبات على القطاع غير الحكومي	
...	3.9	3.7	4.1	4.8	سعر الفائدة على الإقراض في الكويت (متوسط سنوي، %)	
...	3.5	27.0	11.7-	23.7	مؤشر السوق العام في بورصة الكويت (التغير السنوي %)	
القطاع الخارجي											
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)											
74.3	74.0	74.2	74.6	73.7	77.9	100.3	68.4	40.1	64.7	صادرات السلع	
7.3	6.9	6.5	6.1	5.7	5.4	6.3	5.4	4.3	6.0	منها: الصادرات غير النفطية	
6.0	6.1	6.5	7.0	4.5	13.9-	16.4	26.5	28.1-	11.9-	التغير السنوي %	
39.8-	37.2-	34.8-	32.3-	30.0-	29.1-	28.4-	27.9-	24.5-	29.4-	واردات السلع	
6.2-	6.8-	7.9-	10.0-	5.5	0.5-	6.8	65.4	19.3-	3.8	معدلات التبادل التجاري (النسبة، التغير السنوي %)	
23.5	26.7	30.1	33.7	36.0	42.1	63.1	37.4	4.9	17.9	الحساب الجاري	
12.9	15.0	17.3	19.9	22.0	25.7	33.8	27.2	4.6	13.1	٪ من إجمالي الناتج المحلي	
72.9	67.9	63.0	58.3	53.9	50.0	48.2	45.2	48.3	39.9	الأصول الاحتياطية الدولية ⁷	
11.1	11.1	10.9	10.7	10.6	10.5	10.4	9.7	12.9	11.3	بعدد أشهر وريادات السلع والخدمات في العام التالي	
بنود للتذكير:											
80.6-	82.3-	83.9-	85.7-	88.0-	92.6-	88.3-	90.1-	99.3-	95.2-	رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي، ما عدا دخل الاستثمار ⁸	
76.9-	81.8-	83.7-	85.7-	88.0-	86.4-	88.1-	89.6-	94.4-	94.0-	رصيد المالية العامة الأولى الهيكلية غير النفطي، ما عدا دخل الاستثمار ⁸	
...	3.27	3.32	3.27	3.29	سعر الصرف (دولار أمريكي لكل دينار كويتي، متوسط الفترة)	
...	5.8	0.2-	0.1-	2.5	سعر الصرف الفعلي الاسمي (التغير %)	
...	3.2	0.2	0.2	1.7	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	
0.0	0.0	0.0	0.0	0.3-	1.7-	3.5-	5.6-	7.3-	1.6	فجوة الناتج غير النفطي	

المصادر: بيانات مقدمة من السلطات الكويتية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ محسوب بأسعار السوق.

² بناء على دورة السنة المالية التي تبدأ في 1 إبريل وتنتهي في 31 مارس.

³ اعتباراً من السنة المالية 2016/2017، أُعيد تصنيف بنود النفقات.

⁴ لا يشمل إعادة رسملة صندوق معاشات التقاعد.

⁵ لا يشمل دين صندوق الثروة الكويتي المتعلق بعمليات إدارة الأصول، وعلى افتراض استئناف إصدار سندات الدين بدءاً من السنة المالية 2025/2024.

⁶ لا يشمل حيازة حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

⁷ لا تشمل الأصول الخارجية في حيازة الهيئة العامة للاستثمار.

⁸ ٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

الكويت

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2023

20 يوليو 2023

أهم القضايا

السياق: يستمر التعافي الاقتصادي في الكويت، وتحسنت أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط. وأمكن احتواء التضخم، كما يتواصل نمو الاحتياطيات الوقائية الخارجية. ومع ذلك، لا تزال التحديات الهيكلية قائمة. وتؤكد هيمنة النفط في الاقتصاد الكويتي، إلى جانب الاتجاهات العالمية لإزالة الكربون، على الحاجة العاجلة للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والسعي إلى إصلاح المالية العامة من أجل تعزيز استدامتها.

الأفاق والمخاطر: لا تزال أفاق النمو مواتية إلى حد كبير. وفي حين يُتوقع انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي هذا العام بسبب تخفيضات إنتاج النفط، سيظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي صلباً مدفوعاً بالطلب المحلي، ومن المتوقع أن يظل ثابتاً على المدى المتوسط. وتميل المخاطر المحيطة بالأفاق إلى الجانب السلبي.

سياسة المالية العامة: هناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بقوة لدعم النمو من خلال مجموعة من التدابير على جانبي الإيرادات والنفقات غير النفطية لترسيخ الاستدامة المالية. ويعد إقرار قانون الدين العام أمراً بالغ الأهمية لإيجاد إطار منظم لتمويل المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلية. ومن شأن وضع إطار سليم متوسط المدى للمالية العامة وتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع العام أن يساهم في دعم صنع سياسات المالية العامة وتحسين فعاليتها.

القطاع المالي: لا تزال مستويات رأس المال والسيولة قوية في البنوك. وتعد المراقبة المستمرة عن كثب، بما في ذلك عن طريق الاختبارات المنتظمة للقدرة على تحمل الضغوط، أمراً بالغ الأهمية. وينبغي أن ينظر البنك المركزي في تعديل تكوين رأس المال الإلزامي لجعل سياسة السلامة الاحترازية الكلية معاكسة بشكل أكبر للاتجاهات الدورية.

القطاع الخارجي: لا يزال ربط سعر الصرف يخدم الصالح الكويتي. ومن المستحسن ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتقوية المركز الخارجي ودعم ربط سعر الصرف.

الإصلاحات الهيكلية: هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة – بما في ذلك تحسين مرونة سوق العمل وبيئة الأعمال – لتنشيط النمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص. ومن شأن الاستمرار في تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد بقوة أن يعزز ثقة السوق ويدعم الإصلاحات الهيكلية الأخرى.

عُقدت المناقشات خلال الفترة من 16 إلى 30 مايو 2023 في مدينة الكويت. وتألف الفريق من ياسر أديع (رئيسا)، ومؤيد إسماعيل، وفي ليو، وفرانسيس فيتيك (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ورافق البعثة السيد فؤاد الكحلاني، مستشار المدير التنفيذي. والتقت البعثة بوزير المالية الكويتي، معالي السيد مناف الهاجري، ومحافظ البنك المركزي، السيد باسل الهارون، وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي القطاع الخاص، وأعضاء المجتمع المدني. وقدم كل من داليا عيطة وميغيل أنطونيو إنسيناس دي أسيس وإستر جورج (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) دعما متميزا.

اعتمده
زين زيدان (إدارة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى)
وفابيان فالنسيا (إدارة
الاستراتيجيات والسياسات
والمراجعة)

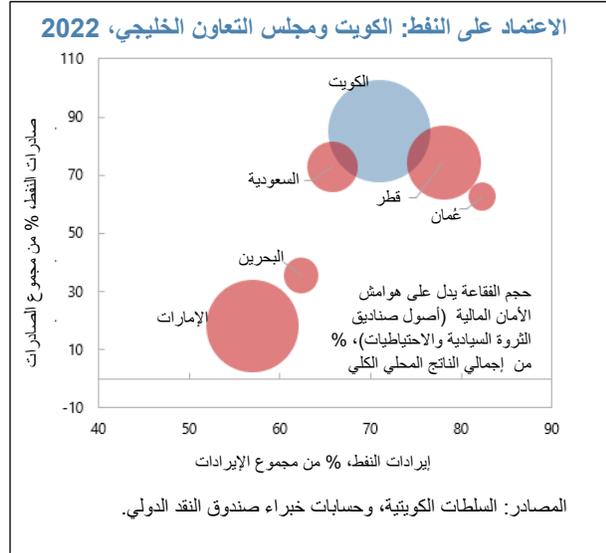
المحتويات

4	السياق
5	آخر التطورات الاقتصادية
9	الآفاق والمخاطر
12	مناقشات حول السياسات
12	ألف- سياسة المالية العامة: الموازنة بين الدعم على المدى القصير والاستدامة على المدى الطويل
18	باء- السياسات النقدية والمالية: حماية الاستقرار المالي
21	جيم- الإصلاحات الهيكلية: إعادة تنشيط النمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص
24	دال- تعزيز الإحصاءات
24	تقييم خبراء الصندوق
	الأشكال البيانية
27	1- آخر التطورات الاقتصادية
28	2- تطورات المالية العامة
29	3- التطورات النقدية
30	4- تطورات القطاع المالي والأصول
31	5- تطورات القطاع الخارجي
32	6- مؤشرات المؤسسات والحكومة والصحة والتعليم
33	7- مؤشرات سوق العمل
	الجدول
34	1- مؤشرات اقتصادية مختارة، 2019 - 2028
35	2أ- ملخص مالية الحكومة، 2019/2018 - 2029/2028
36	2ب- ملخص مالية الحكومة، 2018/2017 - 2029/2028
37	3- موجز ميزان المدفوعات، 2019 - 2028
38	4- المسح النقدي، 2019 - 2028
39	5- مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، 2013 - 2022
	الملاحق
40	1- توصيات مشاورات المادة الرابعة لعام 2021: الحالة الراهنة
41	2- تقييم القطاع الخارجي

- 3- مصفوفة تقييم المخاطر _____ 44
- 4- تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين والمخاطر السيادية _____ 46
- 5- إدارة الأصول والخصوم السيادية _____ 54
- 6- الإصلاحات الهيكلية من أجل نمو قوي ومستدام في الكويت _____ 60

السياق

1- أعاق الجمود السياسي تقدم مسيرة الإصلاح. فقد استقالت الحكومة الكويتية في 23 يناير 2023 بسبب صراع القوة مع مجلس الأمة. وصدر مرسوم بتاريخ 9 أبريل بإعادة تعيين رئيس الوزراء الذي شكل حكومة جديدة ضمت وزيرا جديدا للمالية. وبتاريخ 1 مايو، حل سمو الأمير مجلس الأمة بموجب مرسوم ملكي. وأجريت انتخابات عامة في 6 يونيو وتشكلت حكومة جديدة في 18 يونيو، شملت إعادة تعيين كل من رئيس الوزراء ووزير المالية. وهذه هي الحكومة السابعة منذ أواخر عام 2020، حيث أجريت خلال تلك الفترة ثلاث انتخابات لمجلس الأمة¹. وفي 11 يوليو، قدم وزير المالية استقالته، وتم قبولها في اليوم التالي، وعُيّن وزير النفط وزيرا للمالية بالوكالة. وأدى تكرار تغيير الحكومة، والمآزق السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة، إلى إعاقة إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية المهمة. ولا تزال مشروعات قوانين الإصلاح - مثل القانون الجديد بشأن الدين اللازم لتنظيم عمليات المالية العامة ومشروع قانون ضريبة القيمة المضافة - معلقة في انتظار موافقة مجلس الأمة، كما تم إرجاء تنفيذ جدول أعمال الإصلاح الهيكلي للكويت المتضمن في برنامج العمل السابق (لدورة الانعقاد التشريعية السادسة عشرة 2021/2022-2024/2025). وعلى الرغم من ذلك، قررت الحكومة الجديدة تشكيل لجنة وزارية مكلفة بتعزيز التعاون والعمل مع مجلس الأمة.



2- والكويت في موقع قوة يمكنها من الاضطلاع بالإصلاحات المطلوبة.

فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحسين أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية، في الوقت الذي يجري فيه تجديد موارد صندوق الاحتياطي العام - وهو مصدر التمويل الوحيد لعمليات المالية العامة في الوقت الحالي. وفي الوقت نفسه، فإن الأصول الوفيرة لدى الهيئة العامة للاستثمار (والتي تشمل صندوق الأجيال القادمة وصندوق الاحتياطي العام) واحتياطيات بنك الكويت المركزي - والتي بلغت مجتمعة حوالي 450% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2022 - بالإضافة إلى حيز الاقتراض المحتمل الكبير، جميعها عوامل تساهم في دعم الأوضاع الأولية المواتية في الكويت وقدرتها على تحمل الصدمات، كما ستسمح للكويت بتخطي المعوقات الهيكلية طويلة الأمد وتنشيط النمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص من موقع قوة.

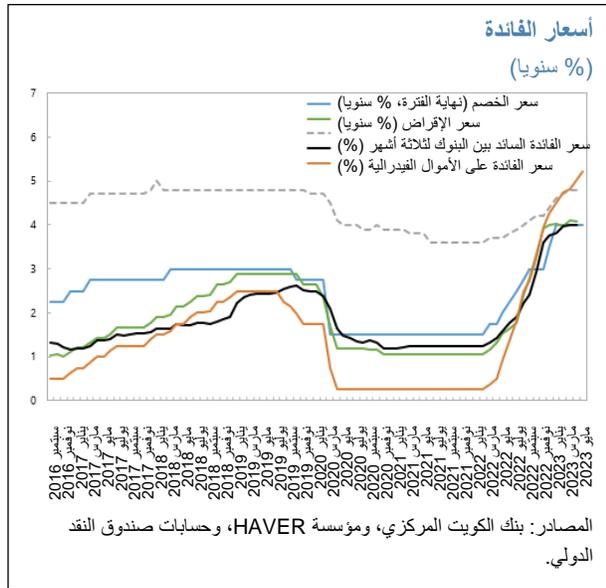
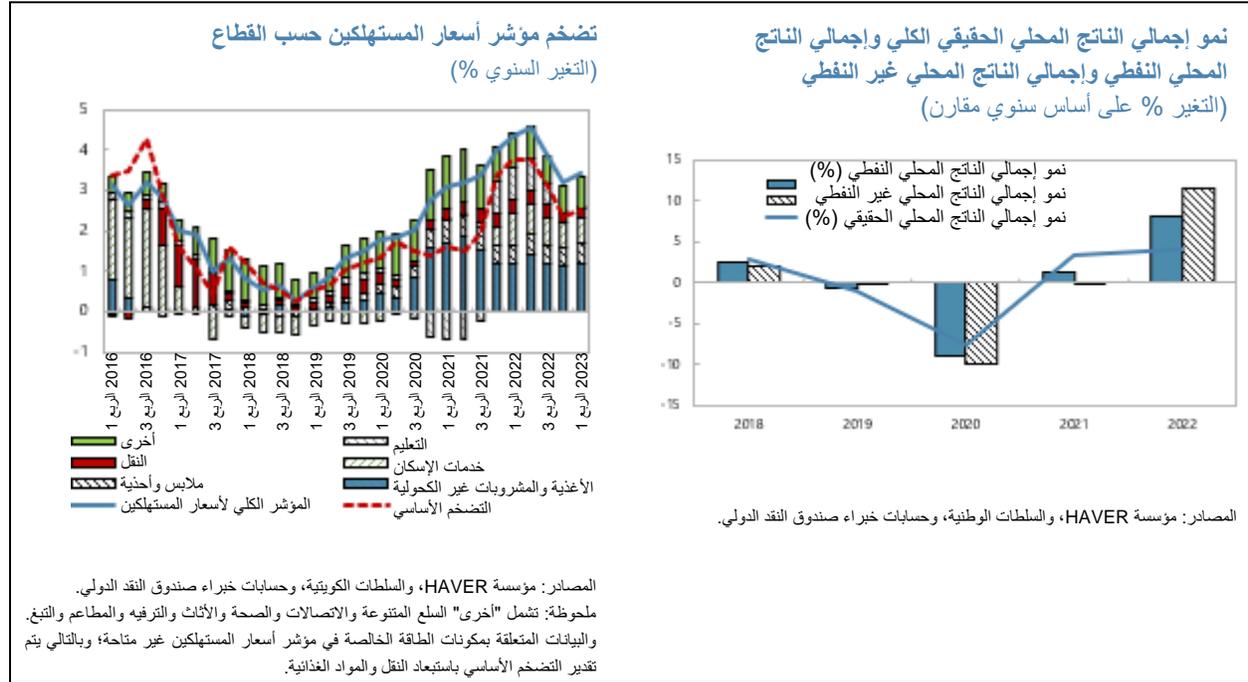
آخر التطورات الاقتصادية

3- تشهد معدلات النمو زخما متزايدا. فقد تواصل التعافي الاقتصادي من حالة الإنكماش العميقة الناجمة عن الجائحة في عام 2020، ولم يقطع بسبب أي تأثيرات سلبية مباشرة للحرب الروسية في أوكرانيا، نظرا لمحدودية الروابط التجارية والمالية مع كلا البلدين. وارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ما يقدر بنحو 3,4% في عام 2021، مستفيدا من تعافي الطلب المحلي والخارجي، وواصل الارتفاع ليصل إلى 4% في عام 2022، بما يعكس أساسا استمرار تعافي الطلب الخارجي وتراجع الأثر الإنكماشى للسياسة المالية، على الرغم من تباطؤ الطلب المحلي الخاص (راجع الفقرة 9). وقد أدى ذلك، بجانب ارتفاع إنتاج النفط، إلى انتعاش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي إلى 8,2% في عام 2022.

4- وقد أمكن احتواء التضخم. فبعد أن بلغ التضخم الكلي ذروته ليصل إلى 4,7% على أساس سنوي مقارنة في إبريل 2022، تراجع إلى 3,7% في مايو 2023. وساعد الدعم على المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر، والحدود القصوى على أسعار البنزين المحلية، في احتواء التضخم، كما كان لتشدد السياسة النقدية الأثر ذاته (راجع أدناه). ويتجه التضخم

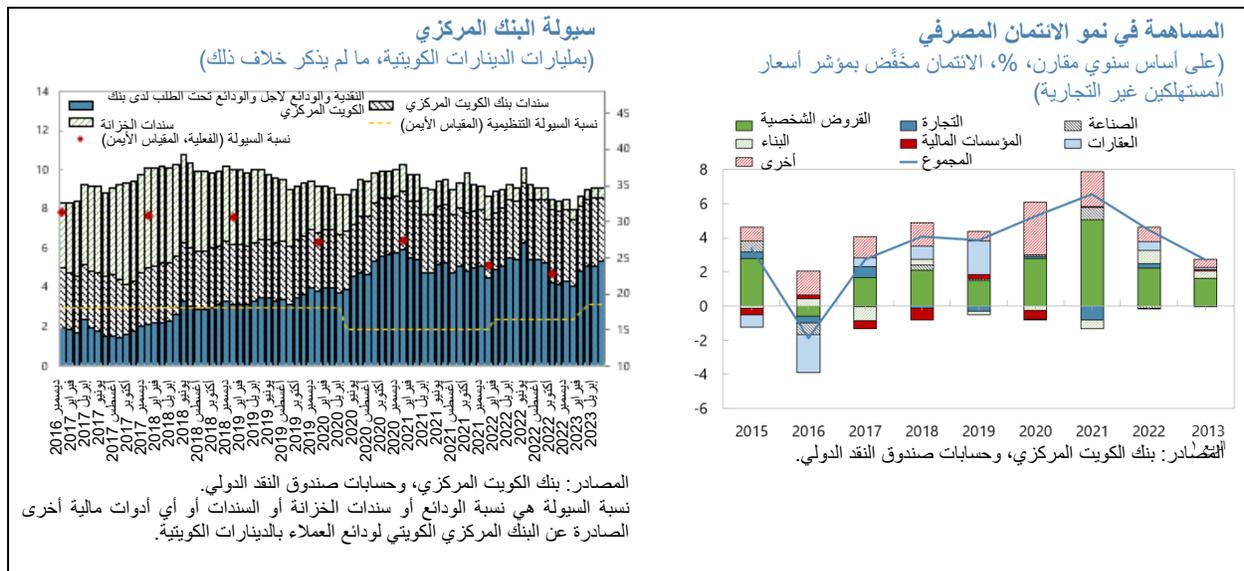
¹ مجلس الوزراء الحالي رقم 43 هو السابع منذ تشكيل مجلس الوزراء السابع والثلاثين في 14 ديسمبر 2020. واستمر مجلس الوزراء السادس والثلاثون لمدة عام تقريبا. وأجريت انتخابات عامة بتاريخ 5 ديسمبر 2020 و29 سبتمبر 2022 و6 يونيو 2023.

الأساسي (بعد استبعاد المواد الغذائية والنقل) نحو الانخفاض منذ الربع الثاني من عام 2022، حيث بلغ 3,0% على أساس سنوي مقارنة مع أحدث البيانات الصادرة في مايو.

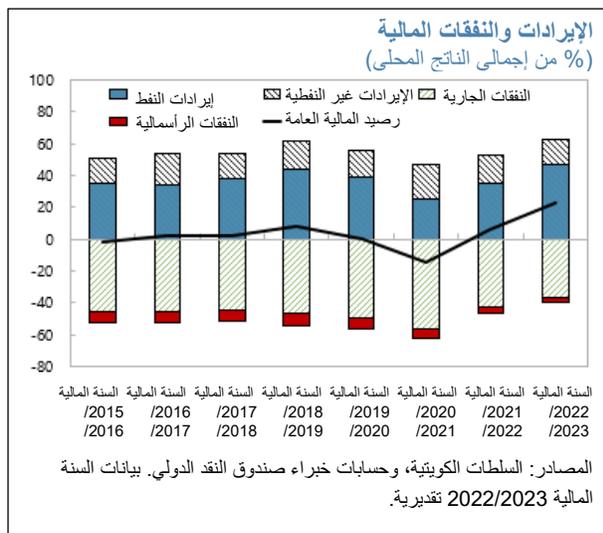


5- ولا يزال نمو الائتمان قويا على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، مما يساهم في دعم التعافي. فقد رفع بنك الكويت المركزي سعر الفائدة الأساسي بمقدار 250 نقطة أساس تراكمية منذ أن بدأت دورة تشديد السياسة النقدية العالمية في أوائل عام 2022. ومقارنة بأسعار الفائدة الأساسية، سجلت أسعار الفائدة على الإقراض زيادة أقل بسبب تحول آجال الاستحقاق² ووفرة السيولة في النظام المصرفي نتيجة ارتفاع أسعار النفط (راجع تقرير القضايا المختارة). وانعكاسا لتعافي النشاط الاقتصادي المحلي، سجل الائتمان الخاص نموا صلبا في عام 2022، حيث بلغ 7,6% (4,5% بالقيمة الحقيقية) مدفوعا بقروض الأفراد والشركات. غير أنه تراجع إلى 5,1% على أساس سنوي مقارنة مع الربع الأول من عام 2023 (2,7% بالقيمة الحقيقية).

² سجلت أسعار الإقراض ارتفاعا أقل مقارنة بزيادات أسعار الفائدة الأساسية، وهو ما يرجع جزئيا إلى تطبيقها على القروض الأطول أجلا وعدم توقع استمرار هذه الزيادات طوال أجل القروض.



6- ومع ارتفاع إيرادات النفط واحتواء الإنفاق، تحسنت أوضاع المالية العامة. فقد سجل رصيد المالية العامة الكلي



فائضا قدره 6,5% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2021/2022، بينما تحسن الرصيد غير النفطي (ناقصا دخل الاستثمار) بنحو 9 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى -1,90%، كما تراجعحت احتياجات تمويل المالية العامة تراجعاً كبيراً. وفي غياب قانون للدين العام يتيح الاقتراض، أو سلطة قانونية للسحب من صندوق الأجيال القادمة الضخم، اعتمد التمويل على عمليات السحب من صندوق الاحتياطي العام الذي بلغت أصوله السائلة مستويات منخفضة في عام 2020، وإن كان يتم تجديد موارده. وتشير التقديرات إلى تحسن فائض المالية العامة الكلي ليصل إلى 23,4% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2022/2023، وهو ما يرجع أساساً إلى ارتفاع إيرادات النفط، كما زاد الرصيد غير النفطي بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى حوالي -3,88% بفضل تقييد الإنفاق.

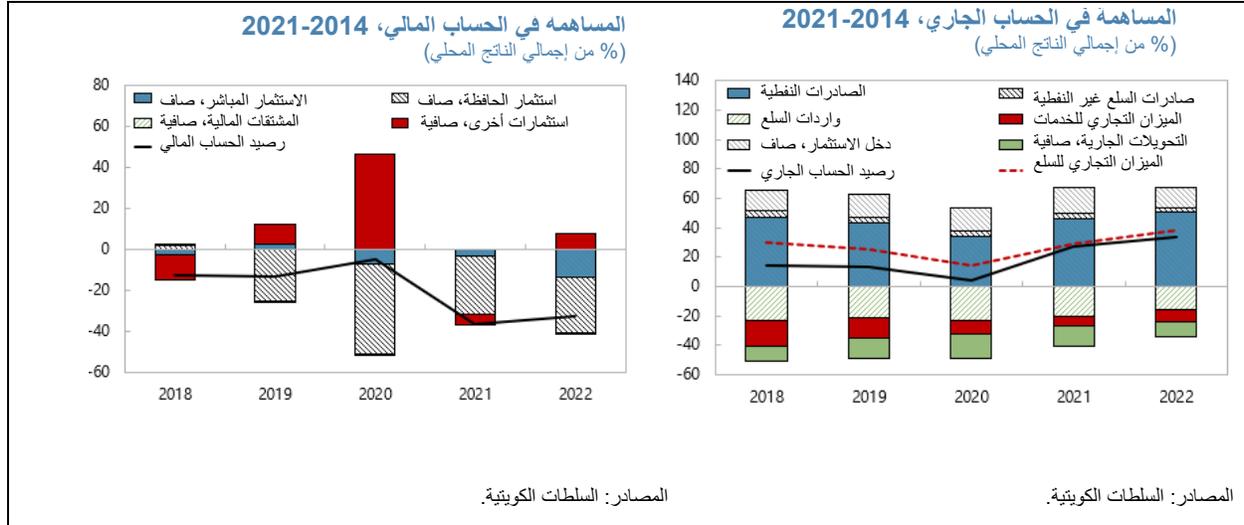
7- وقد تحسن فائض الحساب الجاري على خلفية ارتفاع إيرادات صادرات النفط، حيث بلغ حسب التقديرات 33,8%

من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022. وفي الوقت نفسه، ظل عجز الحساب المالي مرتفعاً، حيث يُقدر بنحو 32,7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، بما يعكس التراكم القوي للأصول الأجنبية. وبلغت الأصول الاحتياطية الرسمية 48,2%

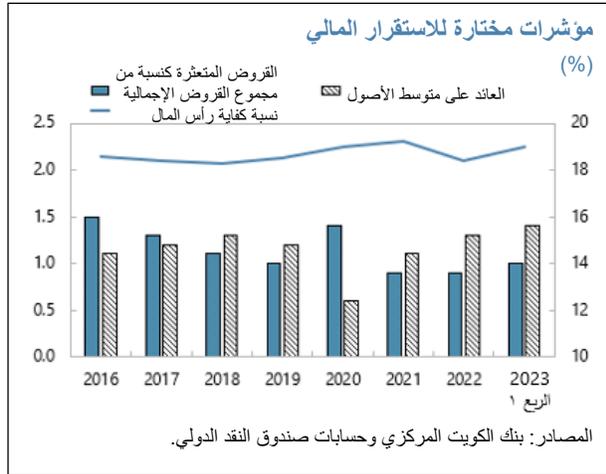
³ في أغسطس 2021، أصدر مجلس الوزراء الكويتي تعليمات إلى جميع الوزارات الحكومية بخفض الإنفاق في السنة المالية 2022/2021 بما لا يقل عن 10% من المبالغ المدرجة في الموازنة، وهو ما أدى إلى انخفاض الإنفاق في السنة المالية 2022/2021 بنسبة 6,4% مقارنة بالموازنة.

⁴ الاحتياجات التمويلية تعكس العجز الكلي زائداً الاستهلاك وناقصاً دخل الاستثمار الذي عادة ما يُعاد استثماره ولا يُستخدم في تمويل الإنفاق. ويُستبعد منها أيضاً التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة في حالة وجود فائض في الموازنة خلال نفس السنة المالية.

مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 (10,4 أشهر من الواردات المتوقعة، و106,5% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات). وكان المركز الخارجي في عام 2022 أضعف من المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة، وهو ما يعكس جزئياً عدم كفاية المدخرات العامة من إيرادات النفط الاستثنائية (الملحق الثاني).

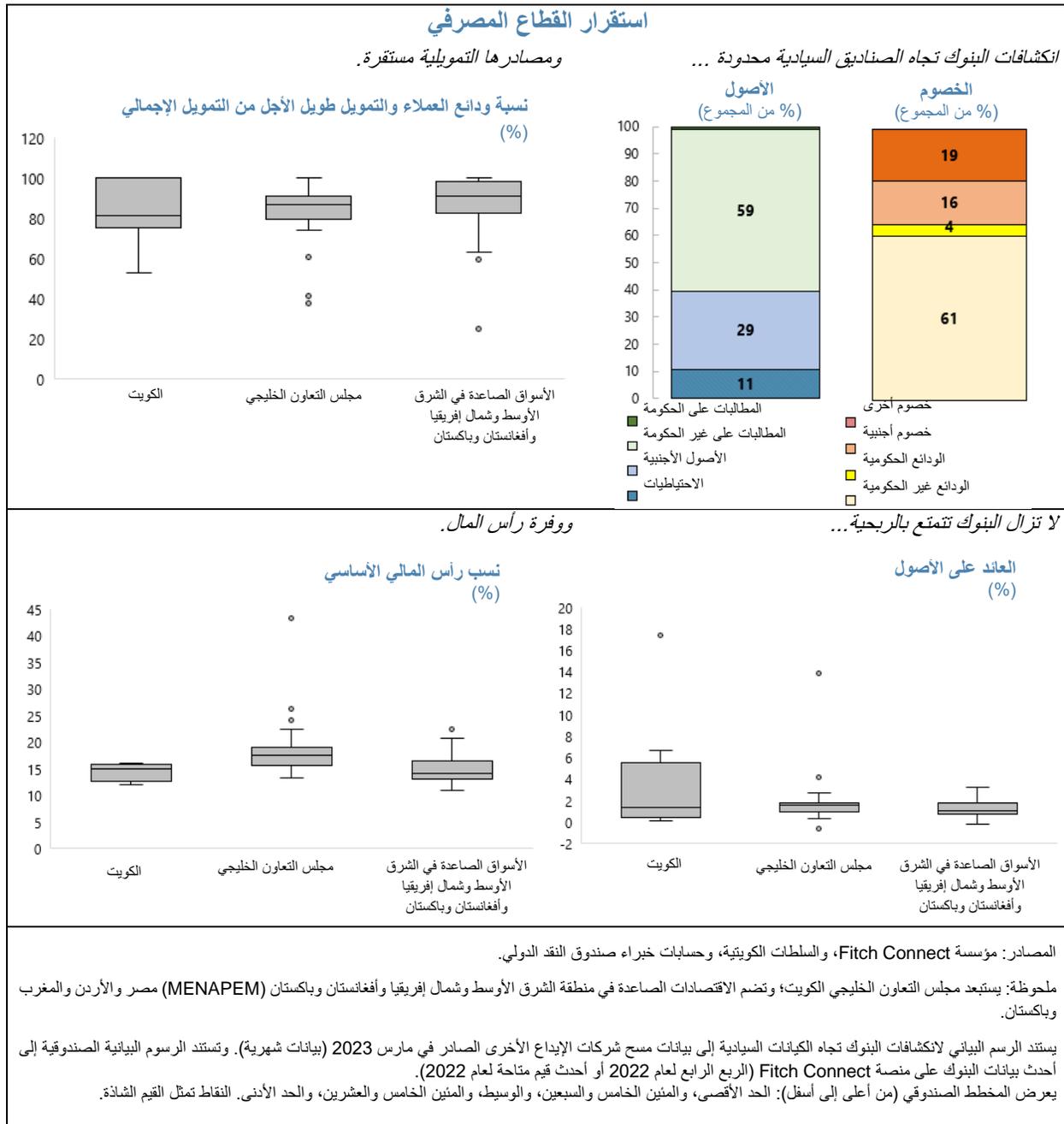


8- وتشير مؤشرات السلامة المالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها السلطات إلى صلابة النظام المصرفي أمام الصدمات الحادة. وحسب أحدث البيانات، تبلغ نسبة السيولة في البنوك 24,7% (الربع الأول من عام 2023)، متجاوزة بذلك النسبة الإلزامية البالغة 18% التي حددها بنك الكويت المركزي، كما تصل نسبة كفاية رأس المال المصرفي إلى 19%، وهي نسبة أعلى كثيراً مقارنة بالحد الأدنى الإلزامي بموجب اتفاقية بازل 3. ولا تزال مخصصات القروض المتعثرة كافية. وتتعاوى الربحية، حيث تحسنت نسبة العائد على الأصول لدى البنوك من 0,6% في عام 2020 إلى 1,4% في الربع الأول من عام 2023. وتكشف أحدث اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها السلطات عن صلابة النظام المصرفي⁵. وكان لنبوت اضطراب الأسواق المالية العالمية في أوائل عام 2023 - الناجمة عن البنوك الإقليمية المتعثرة في الولايات المتحدة وبنك كريدي سويس في سويسرا - تأثير طفيف على البنوك الكويتية، نظراً لانكشافها المباشر المحدود تجاه البنوك الأمريكية والأوروبية والكيانات السيادية، واستقرار مصدرها التمويلي، ونماذج أعمالها التي تستهدف المستويين المحلي والإقليمي، والسيولة الوفيرة في النظام،



⁵ وفقاً لإطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الذي وضعه بنك الكويت المركزي في عام 2020، تم تصميم سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب خصائص الاقتصاد الكويتي، وتم تحديد السيناريوهات استناداً إلى المخاطر السائدة التي تهدد النمو. وتضمنت جولة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في الربع الرابع من عام 2022 ثلاثة سيناريوهات: (1) سيناريو مؤثر على قطاع محدد، حيث تترتب عليه اضطرابات مطولة في قطاع إنتاج النفط، و(2) صدمة على مستوى البلد ككل تنشأ عنها توترات جغرافية-سياسية وتتسبب في تعطيل الطرق التجارية، و(3) صدمة عالمية ناجمة عن النزاعات العسكرية التي تعطل جميع جوانب الاقتصاد، بما في ذلك العرض والطلب والتجارة والأسواق المالية. وتشير التقديرات إلى أن القطاع المصرفي يستطيع التصدي لجميع السيناريوهات الثلاثة مع بقاء مستويات كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى لاتفاقية بازل 3. وقد استكمل بنك الكويت المركزي مؤخرًا اختباراً إضافياً لقياس القدرة على تحمل الضغوط، حيث طلب من البنوك اختبار صلابة حوافظها في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة والخسائر في حوافظ الاستثمار الأجنبي. وتشير النتائج إلى أن الاحتياطيات الرأسمالية لدى البنوك كافية لامتناع مثل هذه الصدمات.

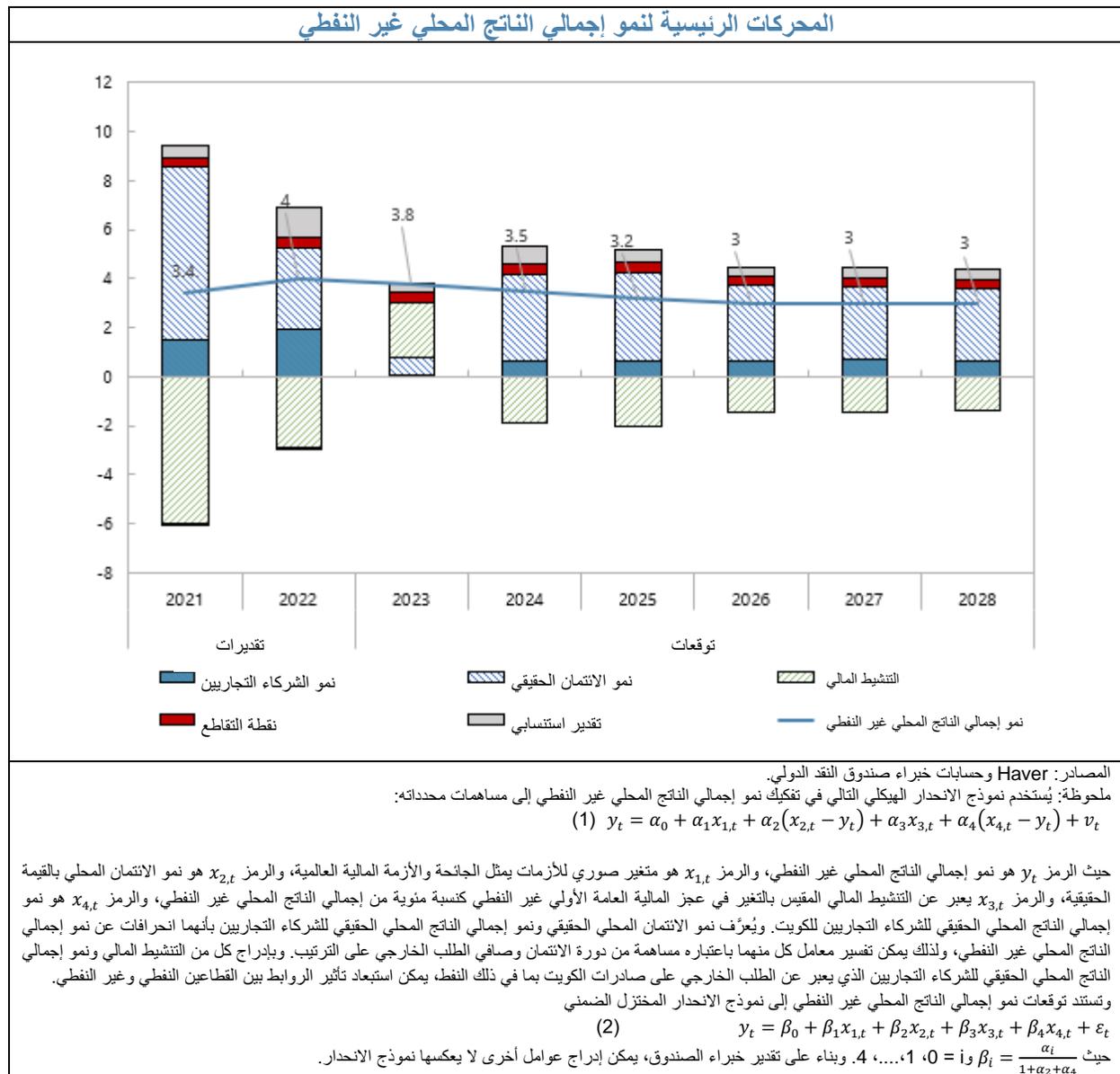
والرقابة الاحترافية القوية من جانب بنك الكويت المركزي (راجع الفقرة 19).



الآفاق والمخاطر

9- لا تزال الآفاق الاقتصادية مواتية إلى حد كبير. وتشير التقديرات إلى أن أثر تشديد السياسة النقدية الأمريكية على الاقتصاد الكويتي محدود في ظل ارتفاع السيولة وأسعار النفط (راجع تقرير القضايا المختارة المرفق بالتقرير).

- قد يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي إلى -2,7% في عام 2023 نتيجة تخفيضات إنتاج النفط بموجب اتفاق أوبك+ الموقع في أكتوبر 2022 وإعلان أوبك+ الصادر في أبريل 2023. ومن المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي قويا، حيث يصل إلى 3,8% في عام 2023 بسبب التحفيز المالي (راجع الفقرة 11) والتعافي الجزئي في مستويات توظيف الوافدين، على الرغم من تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي والائتمان المحلي بالقيمة الحقيقية. وفي عام 2024، يُتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى 3,5% نتيجة تلاشي أثر التحفيز المالي ورغم تعافي النمو لدى الشركاء التجاريين ونمو الائتمان المحلي، ليقترب من مستوى 3% على المدى المتوسط.



- ويُتوقع انخفاض التضخم إلى 3,6% في عام 2023 مقابل 3,9% في عام 2022 بسبب انخفاض أسعار الغذاء والطاقة العالمية وتشديد السياسة النقدية. وسيستمر في التراجع ليصل إلى 3,0% عام 2024 قبل أن يستقر عند 2,0% على المدى المتوسط.
- ومن المتوقع أن يتراجع الفائض الكبير في الحساب الجاري مع زيادة تغطية الاحتياطي تدريجياً. ويُتوقع أن يتدهور رصيد المالية العامة في غياب تدابير الضبط المالي.

الكويت: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، 2020-2028

توقعات						أولية			
2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	
2.4	2.4	2.4	4.1	2.6	0.1	8.2	1.3	8.9-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
2.0	2.0	2.0	4.8	2.0	2.7-	11.6	0.3-	9.8-	نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي (%)
3.0	3.0	3.0	3.2	3.5	3.8	4.0	3.4	7.5-	نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
2.0	2.0	2.0	2.4	3.0	3.6	4.0	3.4	2.1	التضخم (%)
12.9	15.0	17.3	19.9	22.0	25.7	33.8	27.2	4.6	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
11.1	11.1	10.9	10.7	10.6	10.5	10.4	9.7	12.9	الاحتياطيات الدولية بعدد شهور واردات العام التالي
2.4-	1.6-	0.6	1.8	2.6	4.7	23.4	6.5	14.6-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
80.6-	82.3-	83.9-	85.7-	88.0-	92.6-	88.3-	90.1-	99.3-	الرصيد غير النفطي باستثناء دخل الاستثمار (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
17.1	11.9	9.5	5.9	3.2	3.3	2.9	8.6	11.7	الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: السلطات الكويتية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ بافتراض استئناف إصدار سندات الدين اعتباراً من السنة المالية 2024/2025.

10- وتحيط بالآفاق الاقتصادية الكلية في السيناريو الأساسي مخاطر مرتفعة تميل إلى الجانب السلبي عموماً (الملحق الثالث). وتفرض التقلبات في أسعار النفط وإنتاجه - الناجمة عن عوامل عالمية - خطراً مزدوجاً على النمو والتضخم، وكذلك على أرصدة المالية العامة والحساب الجاري. ومن شأن زيادة تباطؤ النمو العالمي، ربما بسبب مواصلة تشديد السياسة النقدية أو الضغوط المصرفية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، أن تؤثر سلباً على اقتصاد الكويت. وقد يؤدي تعمق حالة التشتت الجغرافي-الاقتصادي إلى تراجع النمو الممكن وتدهور هيكل في أرصدة المالية العامة والحساب الجاري. وبالنسبة للمخاطر المحلية، يمكن أن يؤدي تأخير إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية اللازمة إلى تفاقم المخاطر الناجمة عن سياسة المالية العامة المسابرة للاتجاهات الدورية وتقويض ثقة المستثمرين. ومن شأن هذا التأخير أن يعيق التقدم نحو تنويع الاقتصاد، مما يجعله أكثر ضعفاً أمام مخاطر التحول المناخي. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي انفراج حالة الجمود السياسي إلى التعجيل بإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية اللازمة، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتحفيز الاستثمار الخاص.

آراء السلطات

11- اتفقت السلطات مع خبراء الصندوق بوجه عام على الآفاق والمخاطر، وتقييم القطاع الخارجي، وتحليل استدامة القدرة على تحمل الدين. وكانت أكثر تفاؤلاً إلى حد ما بشأن آفاق النمو على المدى القريب. كذلك أشارت إلى أن التضخم كان مدفوعاً في المقام الأول بعوامل خارجية وأمكن احتواؤه بالفعل. وأكدت أن المخاطر الرئيسية التي تهدد الآفاق ذات طابع عالمي وستنتقل أساساً إلى الكويت عبر إنتاج النفط وأسعاره. كذلك أشارت السلطات إلى أن المركز المالي القوي للكويت سيسمح لها بالتصدي للصددمات الخارجية بنجاح حال تحققها. وأعربت عن رغبتها القوية في متابعة الإصلاحات الاقتصادية التي ستتيح مواصلة تحسين آفاق النمو وصلابة الاقتصاد.

مناقشات حول السياسات

ألف - سياسة المالية العامة: الموازنة بين الدعم على المدى القصير والاستدامة على المدى الطويل

12- يعد التوسع المالي أحد أهداف مشروع موازنة السنة المالية **2024/2023**، وهو أمر ملائم في ظل استمرار الفجوة السالبة في مستويات الناتج غير النفطي. ويعكس المشروع البدلات النقدية لموظفي القطاع العام عن الإجازات غير المستخدمة خلال الفترة التي شهدت تطبيق القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وتسوية مدفوعات الدعم المتأخرة للوزارات التنفيذية، وزيادة حجم فاتورة الأجور على خلفية ارتفاع التوظيف في القطاع العام، والإعانات المقدمة لاحتواء الضغوط التضخمية. ومن المقرر في الموازنة أن ينخفض الإنفاق الرأسمالي بسبب التأخير في تنفيذ المشروعات خلال السنوات السابقة. وبينما ينتظر مشروع الموازنة موافقة مجلس الأمة، يمكن أن يستمر الإنفاق المتكرر، كالأجور والتعويضات والسلع والخدمات، والإنفاق الرأسمالي على المشروعات القائمة.

تفكيك عناصر حساب المالية العامة

السنة المالية 2024/2023 (الموازنة) مقابل السنة المالية 2023/2022 (نتائج تقديرية)

الإيرادات والنققات	الإيرادات والنققات	الإيرادات والنققات
كثسبة من	كثسبة من	كثسبة من
إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي
غير النفطي	غير النفطي	غير النفطي
إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي
في السنة المالية	في السنة المالية	في السنة المالية
2022/2023	2023/2024	2022/2023
(الف)	(باء)	(الف)
الإيرادات		
الإيرادات غير النفطية	4.3	12.6
منها الإيرادات غير المتكررة من أرباح المؤسسات المملوكة للدولة	3.6	3.6
الإعانات		
النققات الجارية	5.7	95.7
منها:		
مدفوعات دعم الوزارات المتأخرة	4.3	4.3
البدلات النقدية مقابل الإجازات غير المستخدمة أثناء جائحة كوفيد-19	1.9	1.9
النققات الرأسمالية	2.8	10
بنود للتكرار:		
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي، بمليارات الدينارات الكويتية	24.9	23.1
المصادر: السلطات الكويتية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.		

13- وتعمل السلطات

على تحسين أوضاع

المالية العامة من خلال

مجموعة من التدابير غير

التشريعية. وتشمل هذه

التدابير إعادة تسعير ريع

الأراضي المملوكة للدولة

ورسوم الخدمات العامة

التي لا تتطلب تعديلات

قانونية، وتحسين آليات

تحصيل إيرادات الدولة من

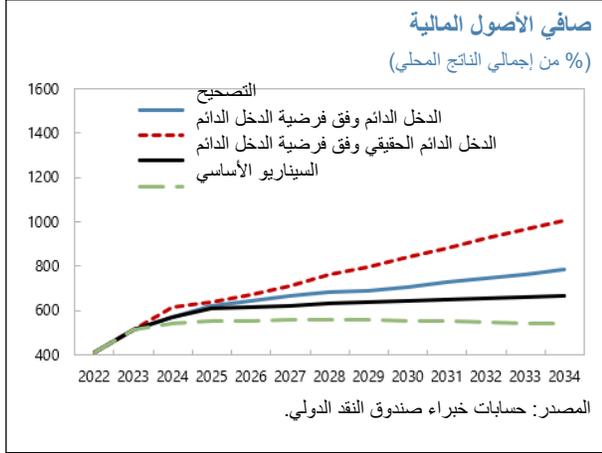
خلال التركيز على البنود

الكبيرة، ومراجعة فرادى

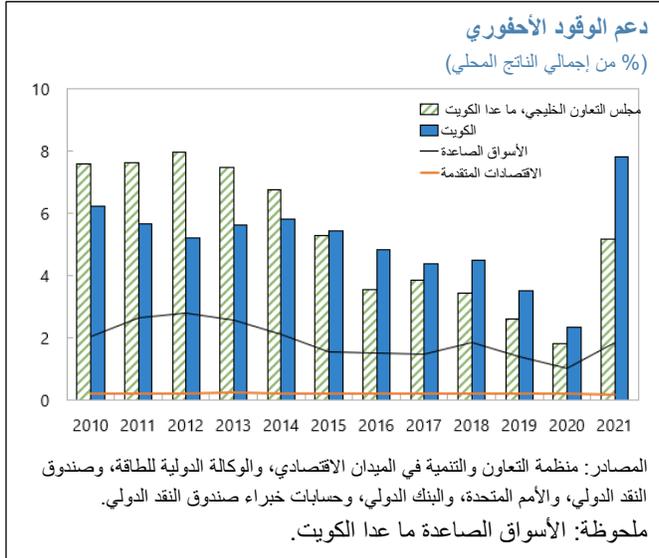
بنود الإنفاق للحد من الإنفاق على البنود منخفضة الأولوية. وبناء على التقديرات الأولية للسلطات، يمكن أن تؤدي هذه التدابير إلى تحقيق وفورات مالية بنحو 1% من إجمالي الناتج المحلي. ورحب خبراء الصندوق بهذه التدابير وشددوا على الحاجة إلى إعادة بناء الاحتياطي المالية الوقائية، لا سيما أثناء ارتفاع أسعار النفط. وفي حين أن التوسع المالي المتوخى في السنة المالية 2024/2023 سيدعم التعافي بالنظر إلى فجوة الناتج غير النفطي السالبة المقدرة بحوالي 1,7%، أوصى الخبراء بالخفض التدريجي في دعم المواد الغذائية الذي ساعد في تخفيف التضخم في عام 2022 بمجرد انحسار ضغوط أسعار الغذاء، وتوجيه الدعم المالي للفئات الأكثر ضعفاً بدقة أكبر. وإذا تحققت المخاطر التي تهدد بحدوث تباطؤ كبير في معدلات النمو (راجع الفقر 10)، يمكن تطبيق سياسة المالية العامة لدعم النمو غير النفطي، بما في ذلك من خلال تركيز استثمارات الطاقة المتجددة والبنية التحتية في البداية.

النتائج المحلي الممكن مقارنة بالسيناريو الأساسي في السنة المالية 2025/2024، وتطبيق زيادات تدريجية فيما بعد، مما سيساهم في تحسين وضع صافي الأصول المالية. وتشمل التدابير التي يقوم عليها سيناريو التعديل ما يلي:

- على جانب الإيرادات، من المفترض تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وضريبة انتقائية على التبغ والمشروبات السكرية، وتوسيع نطاق تطبيق ضريبة دخل الشركات البالغة 15% ليشمل الشركات المحلية، وذلك بشكل تدريجي على مدار العامين المقبلين⁷. وفي ظل تدني ضريبة القيمة المضافة البالغة 5%، لن يكون لها سوى تأثير مؤقت على التضخم، ولكنها ستكون مصدرا مستقرا للإيرادات. ويمكن تعويض الآثار السلبية المحتملة على الأسر المعيشية الضعيفة من خلال الدعم الموجه للدخل. وفي الوقت نفسه، تتسق ضريبة دخل الشركات المحلية البالغة 15% في الكويت مع الاتفاق العالمي بشأن الحد الأدنى لضريبة الشركات متعددة الجنسيات الذي تقوده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما سيؤدي إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الشركات العاملة في الكويت. وشجع خبراء الصندوق السلطات على مواصلة جهودها الرامية إلى الحصول على موافقة مجلس الأمة على قانوني ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية. وتحسبا لسن هذه القوانين، تعمل وزارة المالية على تعزيز قدرتها على إدارة الإيرادات، كما طلبت المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي.



- وعلى جانب الإنفاق الجاري، تشمل التدابير تقليص فاتورة الأجور والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة غير الموجه. وينبغي موازنة أجور القطاع العام تدريجيا مع أجور القطاع الخاص لتقليل الفرق في الأجور بين القطاعين العام والخاص، في حين ينبغي كبح نمو العمالة في القطاع العام. واتفق خبراء الصندوق مع السلطات على أن تقليص دور الحكومة باعتبارها جهة التوظيف المفضلة لدى الكويتيين ينبغي أن يكون مصحوبا بجهود لتعزيز فرص العمل في القطاع الخاص وتشجيع المواطنين على البحث عن الفرص في القطاع الخاص. وسيساهم ذلك، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية المطلوبة (راجع الفقرة 24) في تعزيز إنتاجية العمالة في كل من القطاعين العام والخاص. وتفرض إعانات الطاقة المعممة تكلفة على المالية العامة، كما تشجع الممارسات الاستهلاكية المفقرة للكفاءة ويعود نفعها الأكبر على الأثرياء. وناقش خبراء الصندوق مع السلطات رفع رسوم الكهرباء والمياه، وشددوا على الحاجة إلى إصلاحات أكثر عمقا لإلغاء دعم الطاقة تدريجيا. علاوة على ذلك، فإن رفع مستوى الوعي العام بشأن تكاليف الدعم وأثره التوزيعي على الموازنة سيساعد في بناء توافق في الآراء بشأن الإصلاحات، والتي ينبغي أن تشمل تدابير لحماية الضعفاء.



- ويمكن تخصيص جزء من الوفورات الناتجة عن ذلك للإنفاق الرأسمالي من أجل تحسين البنية التحتية والاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والطاقة المتجددة. وتعد زيادة

⁷ تشهد السلطات الكويتية تأخرا في تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية على التبغ والمشروبات السكرية، والتي تم الاتفاق عليها مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى خلال الفترة 2015-2016.

الإفناق الرأسمالي في هذه المجالات أمرًا ضروريًا لزيادة النمو الممكن، في حين سيساهم تنفيذ تدابير لتحسين تخطيط المشروعات واختيارها وتنفيذها في تعزيز كفاءة الإفناق.

تفكيك مكونات تصحيح أوضاع المالية العامة				
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
202/2028	202/2027	202/2026	202/2025	202/2024
7	6	5	4	3
إجمالي الناتج المحلي، السنة المالية				
54.8	53.5	52.2	50.6	50.1
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدينارات الكويتية)				
54.8	53.5	52.2	50.6	50.6
إجمالي الناتج المحلي الاسمي الممكن (بمليارات الدينارات الكويتية)				
0.0	0.0	0.0	0.1-	1.0-
فجوة الناتج (% من إجمالي الناتج المحلي الممكن)				
الرصيد الأولي الهيكلي غير النفطي 1/ 2/				
الإيرادات الأولية الهيكلية غير النفطية 4/ 3/				
0.7	0.6	0.5	0.1	0.0
ضريبة القيمة المضافة				
0.3	0.3	0.3	0.3	0.0
ضريبة الشركات				
0.1	0.1	0.1	0.0	0.0
الرسوم الانتقائية				
الإفناق الأولي الهيكلي 5/ 3/				
21.2	21.5	21.8	22.1	22.6
تعويضات الموظفين				
10.4	10.6	10.7	10.9	13.2
إعانات الدعم				
5.6	5.4	5.3	5.2	4.9
النفقات الرأسمالية				
التصحيح المالي فيما يتعلق بالسيانيريو الأساسي 3/				
1.1	1.0	0.8	0.4	0.0
تصحيح الإيرادات				
1.6	1.2	0.8	0.4	0.0
تصحيح المصروفات				
المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.				
1/ لا يشمل دخل الاستثمار وتحويلات أرباح الكيانات العامة.				
2/ يشير الرصيد الهيكلي والإيرادات الهيكلية والإفناق الهيكلي إلى التصحيح على أساس الدورة الاقتصادية، بافتراض أن مرونة الإيرادات تساوي واحدا ومرونة الإفناق تساوي صفرا.				
3/ % من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الممكن.				
4/ تشمل الافتراضات ما يلي: ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5% في السنة المالية 2024/2025 وضررائب انتقائية على المشروبات المحلاة بالسكر والتبغ في السنة المالية 2025/2026، وتوسيع تغطية ضريبة الأرباح لتشمل الشركات المحلية بدءا من السنة المالية 2025/2024.				
5/ الافتراضات الخاصة بتدابير الإفناق تشمل: ضبط فاتورة الأجور (عدد ثابت من موظفي القطاع العام) وخفض إعانات دعم المياه والكهرباء، وزيادة النفقات الرأسمالية.				

16- ويُعد إقرار قانون الدين العام الجديد على وجه السرعة أمرا بالغ الأهمية لتمويل المالية العامة بصورة منظمة من خلال إصدار السندات السيادية ودعم تطوير سوق السندات المحلية. وينبغي ألا يفرض هذا القانون الجديد قيودا على آجال استحقاق السندات السيادية أو استخدامات التمويل، والتي يُفضل أن تُدار على المستوى التشغيلي، كما ينبغي ألا أن يكون له تاريخ انتهاء محدد مسبقا. وأشارت السلطات إلى أن مشروع قانون الدين يتوخى حدا أقصى للدين، إما كنسبة من إجمالي الناتج

المحلي أو بالقيمة المطلقة، لوضع حد لتراكم الدين.⁸ ويُفضل أن يكون الحد الأقصى للدين نسبة من إجمالي الناتج المحلي، حيث يتيح ذلك حيزاً للاقتراض الإضافي مع نمو الاقتصاد. وينبغي أن يوضح القانون الجديد أيضاً سلطة الاقتراض التي تتمتع بها الكيانات العامة بخلاف الحكومة المركزية، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة، وعلاقتها بحساب الحد الأقصى للدين. ويجري مجلس الأمة حالياً المزيد من المناقشات حول هذا القانون.

17- وأوصى خبراء الصندوق بوضع إطار متوسط المدى للمالية العامة يشمل هدفاً للرصيد الأولي الهيكلي غير النفطي لدعم الضبط المالي. ويمكن تعزيز هذا الإطار المالي بإطار اقتصادي كلي متوسط المدى، بما يساهم في تحسين قدرة الحكومة على تحليل سياسة المالية العامة وإعداد التنبؤات، ويدعم بالتالي التقييم الدقيق لخيارات الإصلاح (راجع تقرير القضايا المختارة). ونظراً لحساسية رصيد المالية العامة تجاه أسعار النفط والحاجة إلى الاستعداد للتحوّل المناخي، فإن وضع قاعدة مالية تقوم على الرصيد الأولي الهيكلي غير النفطي سيدعم الضبط المالي مع تجنب مسابرة الاتجاهات الدورية. ويمكن تطبيق هذه القاعدة والحد من نمو الإنفاق في آن واحد للسماح بضبط أوضاع المالية العامة بسلاسة أكبر، لا سيما أثناء ارتفاع أسعار النفط. ولدعم تنفيذ إطار المالية العامة متوسط المدى، سيلزم تعزيز القدرات الفنية لوزارة المالية في مجال إعداد النماذج الكلية والتنبؤات. وستكون المساعدة الفنية المقبلة للصندوق بشأن وضع إطار كلي للتنبؤ وتحليل السياسات مفيدة في هذا الصدد.

18- وتعد شفافية المالية العامة أساساً لتعزيز المساءلة ومصداقية السياسات. وقد أطلقت وزارة المالية عدة تدابير لتعزيز عملية جمع البيانات من الكيانات المملوكة للدولة لوضع تصور أكثر شمولاً عن الموارد والسيولة الحكومية. وتم تعديل قانون المناقصات العامة الجديد في عام 2019 لتسهيل مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات العامة. علاوة على ذلك، تعمل وزارة المالية على إنشاء قاعدة بيانات للمشتريات العامة لزيادة الشفافية وتبادل المعرفة أثناء عملية تقديم العطاءات وتعزيز الكفاءة. ورغم التقدم المحرز في الأونة الأخيرة، يمكن تعزيز حوكمة المالية العامة بشكل أكبر من خلال تنفيذ الأطر القائمة أو التعديلات القانونية بشكل صارم:

- ينبغي مواصلة العمل على تحسين جودة تقارير المالية العامة ونطاق تغطيتها، بما في ذلك عن طريق استئناف إصدار تقارير المالية العامة الشهرية وتوسيع نطاق تغطية المالية العامة لتشمل الشركات المملوكة للدولة والشركات التي تتحمل التزامات طارئة. ويمكن أيضاً تعزيز شفافية إدارة الثروة النفطية، بما في ذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية للهيئة العامة للاستثمار وأدائها الاستثماري وحوكمتها، طبقاً لمبادئ سانتياغو وميثاق صندوق النقد الدولي بشأن الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية.
- ويمكن تحسين حوكمة المالية العامة بمواصلة العمل على تعزيز حوكمة الشركات، من خلال تنفيذ قواعد الحوكمة للشركات المملوكة للدولة في الكويت - التي تستند إلى إرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيستنى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عن طريق تبسيط إجراءات الموافقة على المشروعات وتحسين كفاءتها.
- ويمكن تعزيز إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية وتطويره للمساعدة في اكتشاف وإدارة المخاطر المالية التي تهدد الميزانية العمومية الموحدة للقطاع العام التي تغطي الحكومة المركزية والكيانات خارج الموازنة والشركات المملوكة للدولة (الملحق الخامس). ويمكن أن يساعد هذا الإطار في تكوين رؤية أكثر منهجية لإدارة الأصول والخصوم بهدف موازنة تكاليف وفوائد الاقتراض والاستثمار، بما في ذلك الانعكاسات على احتياطات السيولة لدى صندوق الاحتياطي العام، واحتياطات البنك المركزي، والسيولة المحلية، وتطوير سوق الدين.

آراء السلطات

19- وافقت السلطات بوجه عام على الحاجة إلى الضبط المالي وتقوية حوكمة وشفافية المالية العامة. وتعمل وزارة المالية على وضع تدابير إضافية غير تشريعية لتحسين آليات تحصيل الإيرادات وخفض الإنفاق، مع مواصلة الإعداد للإصلاحات الأخرى التي تتطلب موافقات تشريعية. وأعربت السلطات عن اهتمامها بالعمل مع خبراء الصندوق لمواصلة فحص إطار المالية العامة وخيارات قواعد المالية العامة في الكويت. وأكدت أنه في حين لا يمكن للهيئة العامة للاستثمار الإفصاح عن أدائها

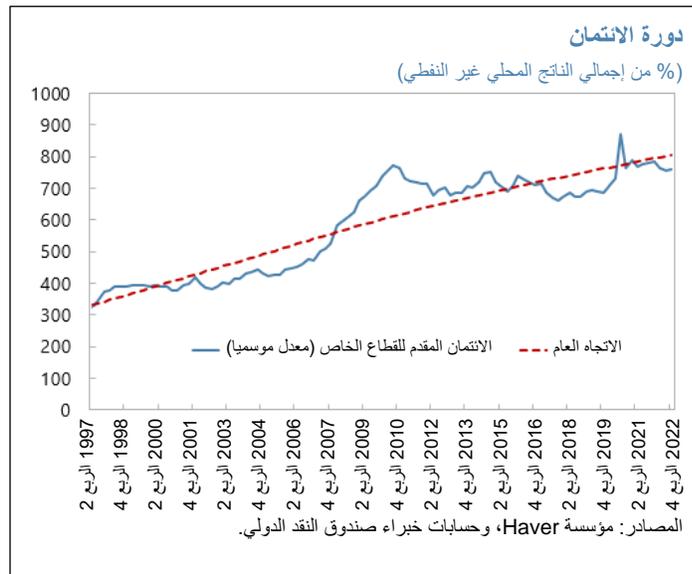
⁸ سيعقد مجلس الأمة المزيد من المناقشات حول تفاصيل الحد الأقصى للدين.

المالي للجمهور لأن القانون المحلي يحظر ذلك، فإنها تعمل باستمرار على تعزيز حوكمتها وتفصح بشكل كامل عن عملياتها المالية وأدائها للأطراف الداخلية المعنية.

باء- السياسات النقدية والمالية: حماية الاستقرار المالي

20- يظل ربط سعر الصرف بسلة عملات غير معلنة بمثابة ركيزة اسمية ملائمة للسياسة النقدية. فقد ساهم ذلك في تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة لسنوات عديدة، كما حقق قدرا من الاستقلالية للسياسة النقدية. وسمحت هذه الاستقلالية بوجود فجوة كبيرة في كثير من الأحيان بين سعر الفائدة الأساسي ومثيله في الاقتصادات المتقدمة النظامية، بما يتماشى مع أهداف استقرار الاقتصاد الكلي المحلي (راجع الفقرة 5). ويعد الاستقرار في الحفاظ على استقلالية البنك المركزي أمرا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف السياسة النقدية. كذلك ينبغي ضبط أوضاع المالية العامة لدعم العدالة بين الأجيال، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد من أجل تقوية المركز الخارجي ودعم ربط سعر الصرف. وينبغي أن يواصل بنك الكويت المركزي مراجعة ربط سعر الصرف بصفة منتظمة لضمان ملائمته. ومن الضروري مواصلة تنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز آلية انتقال آثار السياسة النقدية، بما في ذلك عن طريق تعميق أسواق المال ورأس المال، بهدف إرساء الأساس لزيادة استقلالية السياسة النقدية مستقبلا متى أصبح ذلك ملائما.

21- وقد ساعدت الآليات التنظيمية والرقابية الحذرة لدى بنك الكويت المركزي في الحفاظ على صلابة النظام المصرفي. فبحلول يناير 2023، تم الإلغاء التدريجي لجميع تدابير الدعم المالي التنظيمي التي اتخذها البنك المركزي استجابة للجائحة - بما في ذلك إرخاء نسبة السيولة الرقابية ومتطلبات صافي نسبة التمويل المستقر. وكانت الآثار على البنوك محدودة، نظرا



لضخامة احتياطات رأس المال والسيولة التي تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي. وتُموّل البنوك بوجه عام من خلال الودائع، وتقدم الائتمان في الغالب محليا أو إقليميا، مع توجيه نسبة كبيرة من الإقراض لموظفي الحكومة. وقد ساعدت نماذج الأعمال تلك، إلى جانب الآليات الرقابية والتنظيمية الرشيدة لدى بنك الكويت المركزي، في احتواء المخاطر المهددة للاستقرار المالي، بما في ذلك الناجمة عن الاضطرابات المصرفية العالمية في الآونة الأخيرة. وينبغي أن يواصل بنك الكويت المركزي مستقبلا تنظيم القطاع المالي ومراقبته من خلال منهج قائم على المخاطر، مع ضرورة إحكام الرقابة على سيولة التمويل بالدولار وجودة الائتمان لدى البنوك. وقد شجع خبراء

الصندوق البنكي المركزي على النظر في مراكمة الاحتياطات المشروطة بحالة السياسة الاحترازية الكلية بالتزامن مع قرب اكتمال دورة الائتمان، بما في ذلك عن طريق تفعيل احتياطي رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية.⁹ ويمكن فيما بعد الإفراج عن احتياطات السياسة الاحترازية الكلية تلك في حالة حدوث تراجع كبير في دورة الائتمان.

⁹ يتمتع النظام المصرفي بفائض رأسمالي كبير يتجاوز المتطلبات التنظيمية، وبالتالي فإن تفعيل رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية لن يؤثر على عرض الائتمان.

22- ويمكن مواصلة العمل على تحسين النظام الرقابي القوي بالفعل. ويجري بنك الكويت المركزي بانتظام مراجعات لمدى ملاءمة البيئة التنظيمية المالية واختبارات لقياس صلابة النظام المصرفي في مواجهة الضغوط الناجمة عن مخاطر الاستقرار المالي المستجدة. وقد وضعت هيئة أسواق المال إطاراً رقابياً قائماً على المخاطر لتوجيه مواردها بدقة أكبر نحو الأهداف المرجوة. ومستقبلاً، سيتسنى التصدي للمخاطر الأخلاقية المحتملة من خلال إلغاء الضمان الشامل الحالي على الودائع المصرفية ليحل محله إطار محدود للتأمين على الودائع، كما سيتيح الإلغاء التدريجي للحد الأقصى على سعر الفائدة على القروض التجارية دعم تسعير المخاطر بكفاءة وزيادة الائتمان المقدم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.¹⁰

23- وقد رحب خبراء الصندوق بالتقدم المحرز نحو رقمنة النظام المالي وتعزيز التمويل المستدام. فقد وضع بنك الكويت المركزي استراتيجية رقمية، وشرع في عملية الرقمنة في عام 2018 عندما أطلق الإطار التنظيمي لتجربة منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة الرقمنة. وفي أواخر عام 2022، أصدر بنك الكويت المركزي مبادئ توجيهية للبنوك فيما يتعلق بالتمويل المستدام، وطالبها باتباع المبادئ الصادرة عن لجنة بازل في يونيو 2022 التي تضمن فعالية إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والرقابة عليها. ويرحب الخبراء بجهود بنك الكويت المركزي المستمرة نحو تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية في مجال التكنولوجيا المالية والتمويل المستدام من أجل دعم التنمية المالية.

24- وتعمل الكويت على تعزيز إطارها الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن هناك حاجة إلى بذل جهود هائلة لضمان فعالية تنفيذها. وبالتنسيق مع بنك الكويت المركزي والمؤسسات الأخرى، تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمتابعة التوصيات الواردة في تقييم المخاطر الوطني الأخير، وتعمل بقوة من أجل الاستعداد للتقييم المتبادل المقرر أن تجريه فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في نوفمبر 2023. واتساقاً مع المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق، ينبغي أن تركز الجهود على ضمان التنفيذ الفعال لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي إيلاء الأولوية للتعلم في فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والرقابة الفعالة على القطاعات المالية وغير المالية المعرضة لسوء استخدام الأموال، وسلامة إنفاذ قوانين مكافحة غسل الأموال ومصادرة العائدات غير المشروعة، وتعزيز التعاون المحلي بين الأطراف المعنية، بما في ذلك بين وكالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووكالات مكافحة الفساد. وبموجب إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي الواردة ضمن القرار رقم 4 لعام 2023 الصادر عن وزير التجارة والصناعة، تلتزم الكيانات المسجلة في الكويت (باستثناء تلك المملوكة بالكامل للحكومة الكويتية) بجمع المعلومات عن المستفيدين الفعليين والمساهمين والمديرين المعيّنين وتحديثها، ثم تقديم هذه المعلومات إلى وزارة التجارة والصناعة و/أو أي هيئة تنظيمية أخرى. وتم تفعيل القرار بدءاً من تاريخ سريانه في 1 أبريل 2023. ويعتبر تطبيق القرار بشأن المستفيد الفعلي إجراء مهما لمنع إساءة استخدام الشركات في الأغراض غير المشروعة.

25- ويتواصل تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد. فعلى الرغم من التأخير الناتج عن الجائحة، يجري تنفيذ استراتيجية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للفترة 2019-2024، حيث تم إحراز تقدم على جميع محاورها الأربعة: (1) حماية نزاهة القطاع العام وتحسين فعالية الخدمات العامة وكفاءتها؛ و(2) تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛ و(3) تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومكافحة الفساد؛ و(4) زيادة كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة التي يركز عملها على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وتحديدًا، في يناير 2023، تم تعديل القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن

¹⁰ بالرغم من أن الحد الأقصى لسعر الفائدة لا ينطبق على البنوك الإسلامية، فإنها تتبع عن كثب معدلات الإقراض السائدة في السوق التي تفرضها البنوك التقليدية.

إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وهو أول قانون كويتي يجرم الكسب غير المشروع. وكان الهدف من التعديلات تحديد مسؤولية الشخص الاعتباري الخاص في جرائم الفساد. كذلك يغطي هذا القانون حماية المبلغين عن المخالفات، كما صدرت قواعد وإجراءات تفصيلية لاحقة في 10 مايو 2023 تنظم حمايتهم. ويجري تنفيذ نظام الإقرار عن الأصول من خلال تحويل المخالفين لإجراءات تقديم إقرارات الذمة المالية إلى مكتب المدعي العام لإجراء مزيد من التحقيقات. واتفقت السلطات وخبراء الصندوق على ضرورة تنفيذ العناصر المتبقية من الاستراتيجية على وجه السرعة، بما في ذلك التدابير الهادفة إلى تعزيز الامتثال لنظام الإقرار عن الأصول، وكذلك تعزيز نزاهة وكفاءة المشتريات العامة.¹¹ وفي الوقت نفسه، تجري هيئة مكافحة الفساد الكويتية (نزاهة) مراجعة منتصف المدة لمتابعة تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد للمساعدة في وضع الاستراتيجية الخمسية القادمة. ويشجع خبراء الصندوق أيضا على نشر إقرارات الأصول.

آراء السلطات

26- ترى السلطات أن نظام سعر الصرف الحالي - ربط العملة بسلة عملات غير معلنه - يخدم مصالح الكويت. وأكدت أن تشديد السياسة النقدية تم تدريجيا واستجاب على نحو ملائم لتطورات الاقتصاد الكلي المحلي. وكان تأثير اضطراب القطاع المصرفي العالمي على البنوك الكويتية محدودا، بما يعكس الانكشافات الضئيلة للغاية في ميزانيتها العمومية، فضلا عن آلياتها الرقابية والتنظيمية الرشيدة. ووافقت السلطات على ضرورة تعميق أسواق رأس المال والنقد، خاصة بعد إقرار قانون الدين العام الجديد، لتعزيز انتقال آثار السياسة النقدية. كذلك أشار البنك المركزي إلى أنه يعتزم مراجعة نطاق تغطية مجموعة أدوات السياسة الاحترازية الكلية بانتظام للتأكد من ملاءمتها وكفاءتها. واتفقت السلطات على ضرورة العمل المتواصل على تنفيذ العناصر المتبقية من استراتيجية مكافحة الفساد.

جيم- الإصلاحات الهيكلية: إعادة تنشيط النمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص

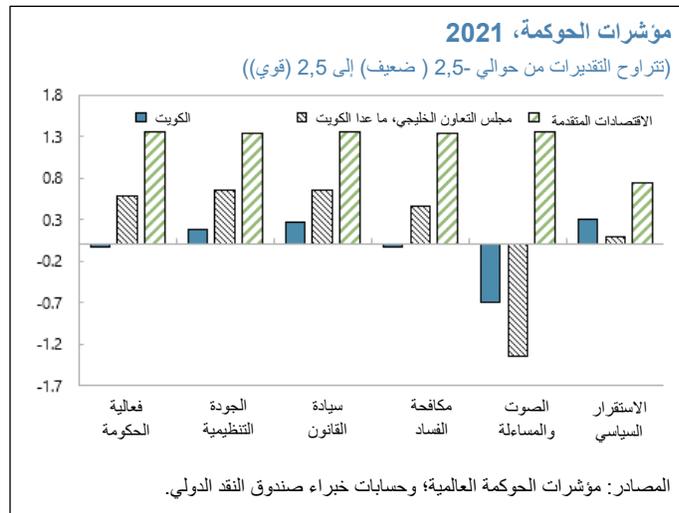
27- هناك حاجة إلى إصلاحات واسعة النطاق لمواجهة التحديات الهيكلية في الكويت (الملحق السادس). فبناء على العوامل الديمغرافية، سينضم ما يقرب من 100 ألف شاب كويتي إلى شريحة السكان في سن العمل خلال السنوات الخمس المقبلة. وبالنظر إلى المجال المحدود لزيادة مستويات التوظيف في القطاع العام مستقبلا، سيلزم تحقيق نمو غير نفطي قوي بقيادة القطاع الخاص لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومن خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات واسعة النطاق للتصدي للتحديات العديدة وفق التسلسل الملائم، سيتسنى تعظيم آثار الإصلاحات الفردية على النمو الممكن. فينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذ إصلاحات سوق العمل لتشجيع الشباب الكويتي على البحث عن وظائف في القطاع الخاص، على أن تقترن بإصلاحات أخرى لدعم الحوكمة وبيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص. ومن شأن التنسيق بين سياسات سوق العمل أن يساهم في رفع مستويات توظيف المواطنين في القطاع الخاص وتعزيز الإنتاجية من خلال زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد، ودعم زيادة الربحية وتحفيز الاستثمار. ومن الضروري أن تقترن إصلاحات سوق العمل بإصلاحات في شبكة الأمان الاجتماعي لضمان الحماية الاجتماعية الكافية للمواطنين خلال الفترة الانتقالية. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يساعد وضع إطار مالية عامة قوي متوسط المدى في دعم ترشيد الإنفاق وإعادة تخصيص الموارد، بما في ذلك من خلال زيادة التركيز على الاستثمار في البحث والتطوير، وتحفيز الابتكار، وتطوير التعليم، وجميعها عوامل من شأنها دعم نمو الإنتاجية على المدى الطويل.

11 بحلول نهاية عام 2022: في إطار المحور الأول، تم تنفيذ 59% من المبادرات مقابل هدف قدره 70%؛ وفي إطار المحور الثاني، تم تنفيذ 66% مقابل هدف قدره 79%؛ وفي إطار المحور الثالث، أمكن الوصول إلى معدل الإنجاز المستهدف البالغ 79%؛ وفي إطار المحور الرابع، تم تحقيق 55% مقابل هدف قدره 72%. وحتى نهاية عام 2022، بلغت نسبة الامتثال لتقديم إقرارات الذمة المالية 99%، ونسبة الامتثال للفحص 91%. وتواصل هيئة "نزاهة" تنظيم وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية بالتنسيق مع الأطراف المعنية لضمان الالتزام بتقديم الكشوف المالية وتوافر كافة البيانات. وبالنسبة لمبادرة مكافحة الفساد في المناقصات العامة من خلال صياغة تعديل لقانون الجهاز المركزي للمناقصات العامة (وهي إحدى مبادرات استراتيجية مكافحة الفساد)، بلغت نسبة الإنجاز 25% مقابل هدف قدره 75% بنهاية عام 2022. وتعمل الجهات المعنية على التنفيذ.

28- وسيطلب تنفيذ برنامج إصلاح هيكلي شامل على النحو المذكور إجراء مشاورات واسعة مع الأطراف المعنية من القطاع الخاص ومجلس الأمة والجمهور لكسب التأييد المجتمعي المتواصل، وهو أمر لازم لضمان تفهم الأطراف المعنية لضرورة الإصلاحات المقررة والفوائد المرجوة منها، وإيجاد قناة واضحة للتعبير والإدلاء بالرأي. وينبغي إجراء عمليات التشاور والتواصل بصفة منتظمة، لا سيما قبل اتخاذ الإجراءات ذات الأهمية على مستوى السياسات. ويمكن النظر في إنشاء وحدة أو لجنة رفيعة المستوى لمتابعة التنفيذ بغرض مراجعة ودعم تقدم الإصلاحات. وقد وافقت السلطات على ضرورة المواظبة على تنفيذ تدابير إصلاح ملموسة وفق تسلسل ملائم، وأشارت إلى أن خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2020-2025 تضع الأساس لأولويات الإصلاح للحكومة الجديدة.

29- وينبغي أن تشمل الإصلاحات الرامية إلى رفع إنتاجية العمالة والنمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص ما يلي:

- رفع التنافسية والإنتاجية من خلال إصلاحات سوق العمل. فالسماح لسياسات سوق العمل بأن تكون قائمة على السوق تماما، بما في ذلك من خلال زيادة المرونة في تعيين العمال وفصلهم، والقضاء تدريجيا على سياسات العمل التمييزية بين المواطنين والوافدين، من شأنه تسهيل إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة والتشجيع على وضع هياكل أجور متوافقة مع السوق. وسيساعد ذلك في تشجيع المواطنين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص، ورفع إنتاجية العمالة في كل من القطاعين العام والخاص، واحتواء تكلفتها. ومن الأهمية بمكان الإعلان بوضوح عن محدودية الوظائف التي سيوفرها القطاع العام مستقبلا. وينبغي ألا يتجاوز نمو الأجور في القطاع العام مثيله في القطاع الخاص للحفاظ على مكاسب الإصلاح وضمان اتساق حوافز التوظيف عبر القطاعين العام والخاص.
- تخفيف تداعيات التحول الاقتصادي من خلال إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي. ينبغي أن تدعم الحكومة تقديم المزيد من التدريب والمساعدة في البحث عن فرص العمل. ويمكن تعديل إعانات البطالة وفترات التغطية لتتناسب بشكل أفضل مع احتياجات القوى العاملة. كذلك فإن زيادة مرونة سياسات سوق العمل لصالح الوافدين سيسهل إعادة تخصيص الموارد وجذب العمالة عالية المهارة.

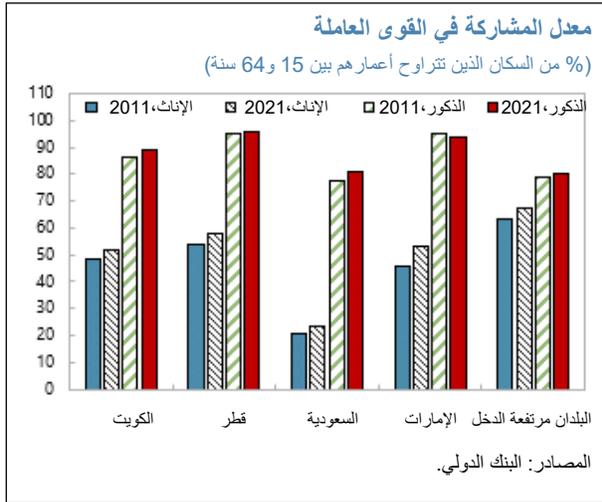


- ضمان التحسين المستمر في بيئة الأعمال. يرحب خبراء الصندوق بتطوير واستخدام المنصات الإلكترونية الحكومية وغيرها التي ساهمت في تبسيط إجراءات العمل إلى حد كبير. وتعمل الحكومة على تحديد الأراضي التجارية المتاحة وتعزيز آليات تخصيص الأراضي لأغراض التنمية التجارية. كذلك تستخدم هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية وحدتها الشاملة بشكل فعال للتنسيق مع جميع السلطات ذات الصلة لتسهيل تدابير الاستثمار الأجنبي في الكويت. وفي المستقبل، سيعتمد جذب الاستثمار الخاص على مواصلة الجهود لتبسيط إجراءات العمل، وتخفيف القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المحلية،¹² وزيادة المعروض من الأراضي لأغراض التنمية لفترات إيجارية أطول. وعلاوة على ذلك، من شأن الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أن يساهم في تعزيز المساءلة والشفافية في القطاع العام ودعم ثقة السوق. كذلك فإن ضمان تكافؤ الفرص الذي يعزز المنافسة، بما في ذلك من خلال

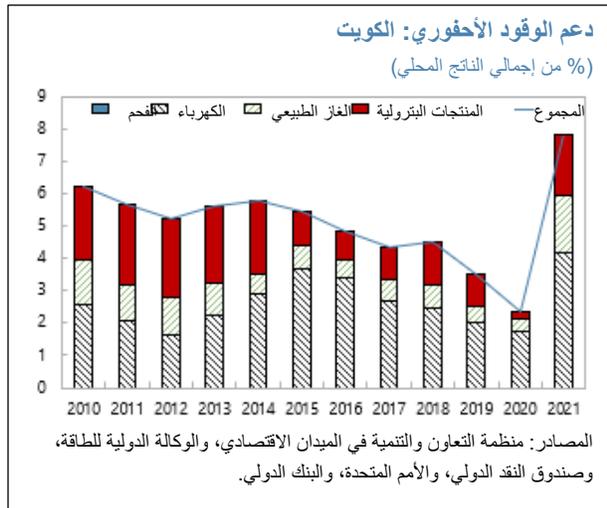
¹² سمح قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2013، والذي تم تطبيقه في عام 2015، بالملكية الأجنبية بنسبة 100% في بعض القطاعات. واستحدث عددا من الإعفاءات الضريبية وغيرها من المزايا لجذب المستثمرين الجدد الذين يجب عليهم في المقابل الالتزام بحصص توظيف المواطنين الكويتيين المحددة. وسهل قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 عملية تسجيل الشركات الجديدة، كما ساعد في تسريع إجراءات بدء الأعمال التجارية الجديدة. وبموجب هذا القانون، استمر تطبيق الشرط الذي يقضي بتملك مواطن كويتي أو مواطن من دول مجلس التعاون الخليجي ما لا يقل عن 51% من أي شركة محلية.

زيادة الوعي العام والاستعانة بوكالة حماية المنافسة، وزيادة فرص الحصول على الائتمان لا سيما لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من شأنهما دفع تنمية القطاع الخاص.

- الاستثمار في رأس المال البشري. يتجاوز الإنفاق على الطالب الواحد في الكويت متوسط ما ينفقه أي من اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكن النتائج تشير إلى أن جودة التعليم أقل نسبياً. ويؤكد ذلك على الحاجة إلى إصلاحات في مجال التعليم لتحسين الجودة ومعالجة الفجوة بين المناهج الدراسية الحالية والمهارات المطلوبة في القطاع الخاص، وذلك بهدف إعداد الطلاب بشكل أفضل لتلبية متطلبات سوق العمل الخاص مستقبلاً وضمان النمو المستمر في مستويات الإنتاجية.



30- ويجب مواصلة الجهود الجديرة بالترحيب التي تهدف إلى تشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال تحسين بيئة عمل المرأة. ولا توجد عوائق قانونية تحول دون عمل المرأة في الكويت، وينص الدستور على تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وعلى كل جهة حكومية أو شركة تعمل بها 50 موظفة على الأقل أن توفر خدمات رعاية الأطفال مجاناً بموجب القانون، كما يحق للموظفات في كل من القطاعين العام والخاص الحصول على إجازة أمومة مدتها 120 يوماً، مع حصولهن على أجر كامل عن أول 60 يوماً. ورغم الإقرار بهذه الإنجازات، فإن مواصلة تحسين بيئة عمل المرأة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للمتطلبات القانونية بشأن رعاية الأطفال في القطاع الخاص، يمكن أن يشجع على زيادة مشاركتها في القوى العاملة، مما يساهم في زيادة الإنتاجية إلى جانب الإصلاحات الهيكلية الموصى بها.



31- وتطبق السلطات خطة رفيعة المستوى للتكيف مع تغير المناخ، وينبغي لها الإسراع في وضع الخطط التخفيفية والتحولية اللازمة. فقد وضعت خطة التكيف الوطنية - التي نُشرت كجزء من الإجراءات المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2019 - تدابير للتصدي لأثار الارتفاعات الحادة في درجات الحرارة على الصحة والإنتاجية. ويجب أن تُترجم خطة التكيف إلى مشروعات استثمارية، والتي يتطلب تنفيذها موافقة مجلس الأمة. وللتخفيف من آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، التزمت الكويت بموجب اتفاق باريس بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 7,4% عن المستويات المعتادة بحلول عام 2035. كذلك تعتزم الكويت مستقبلاً الوصول بصافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر في قطاع النفط بحلول عام 2050، وعلى مستوى الاقتصاد بحلول عام 2060. ولتحقيق مستويات الانبعاثات المستهدفة، على الكويت الانتهاء

من وضع خططها بشأن تخفيف آثار تغير المناخ، والتي ينبغي أن تشمل الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري (ليحل محله الدعم الموجه لدخول الأسر الضعيفة) وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية المخصصة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.¹³ وسيطلب تخفيف المخاطر التي تتعرض لها الكويت نتيجة التحول العالمي في مجال الطاقة إصلاح المالية العامة لضمان الاستدامة والعدالة بين الأجيال (راجع تقرير القضايا المختارة)، إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص (الملحق السادس).

¹³ قفز دعم الوقود الأحفوري إلى 7,8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 بسبب الارتفاع العالمي في أسعار السلع الأساسية.

32- تدرك الحكومة تماما الحاجة إلى إجراء إصلاحات واسعة النطاق لزيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد بدلا من الاعتماد على النفط. ويمثل تمكين المرأة أولوية حكومية عليا، وتنعم الكويت في الوقت الحالي بدرجة كبيرة من المساواة بين الجنسين في مكان العمل، مدعومة ببيئة عمل جيدة للمرأة. والكويت معرضة بشدة لتداعيات تغير المناخ، وسيتمكنها تحقيق أهداف التكيف مع المناخ وتخفيف آثاره من خلال التدابير الملائمة على مستوى السياسات واستثمارات البنية التحتية.

دال- تعزيز الإحصاءات

33- يعد إعداد بيانات حديثة عالية الجودة عن الاقتصاد الكلي أمرا بالغ الأهمية لإرشاد عملية صنع السياسات الاقتصادية. وقد رحب خبراء الصندوق بجهود الإدارة المركزية للإحصاء في تعزيز الإحصاءات، بما في ذلك استكمال مسح استهلاك وإنفاق الأسرة، وتعداد عام 2021. ومع ذلك، كان هناك تأخير في إعداد ونشر بيانات الحسابات القومية. وشجع خبراء الصندوق السلطات على زيادة الدعم المقدم إلى الإدارة المركزية للإحصاء، ودعوا إلى سرعة استئناف إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوية وربيع السنوية ونشرها.

تقييم خبراء الصندوق

34- لا يزال التعافي الاقتصادي مستمرا، ولكن الآفاق لا تزال محفوفة بالعديد من المخاطر. ولا يزال النمو غير النفطي قويا في عام 2023، وانخفض التضخم الكلي وسجل الحساب الجاري فائضا كبيرا. ومع ذلك، فإن الآفاق الاقتصادية في السيناريو الأساسي محاطة بمخاطر كبيرة، لا سيما تلك المرتبطة بتقلب أسعار النفط وإنتاجه وغيرها من المخاطر الناجمة عن العوامل العالمية. وبفضل ما تتمتع به الكويت من هوامش أمان مالية وخارجية كبيرة، يمكنها إجراء الإصلاحات اللازمة من موقع قوة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي الجمود السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة إلى استمرار تأخير الإصلاحات. ويعد حل المأزق أمرا بالغ الأهمية لتسريع زخم الإصلاح، وبالتالي تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد.

35- ويلزم إجراء ضبط مالي شامل وداعم للنمو من أجل تعزيز الاستدامة المالية ودعم العدالة بين الأجيال. ويعتبر التوسع المالي المتوخى في مشروع موازنة السنة المالية 2024/2023 ملائما نظرا للفجوة السالبة في مستويات الناتج غير النفطي. وابتداء من السنة المالية المقبلة، ينبغي أن يهدف الضبط المالي إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ومعالجة جمود الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الرأسمالي من أجل زيادة النمو الممكن. وعلى جانب الإيرادات، يمكن أن تشمل التدابير فرض الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة المطبقتين على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات ليشمل الشركات المحلية. وينبغي أن تركز تدابير الإنفاق على تقليص فاتورة الأجور والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، إلى تعزيز إجراءات دعم الدخل الموجهة.

36- ومن شأن وجود إطار مالي قوي متوسط المدى مصحوبا بركيزة مالية واضحة أن يدعم الضبط المالي. ونظرا لحساسية رصيد المالية العامة الكلي تجاه أسعار النفط، يمكن أن يشكل هدف الرصيد الأولي الهيكلي غير النفطي ركيزة ملائمة للمالية العامة. وسيتيح تنفيذ سياسة المالية العامة من خلال إطار قوي مقاومة لضغوط الإنفاق عند ارتفاع أسعار النفط، مما يمنع الإنفاق المسائر للاتجاهات الدورية ويضمن استدامة مكاسب التصحيح.

37- ويساهم تحسين حوكمة وشفافية المالية العامة في تعزيز المساءلة ومصداقية السياسات. وينبغي أن تهدف الإصلاحات إلى تطوير آليات الإبلاغ عن بيانات المالية العامة وتوسيع نطاق تغطيتها، وتحسين الحوكمة المؤسسية، وتعزيز عمليات الشراء العامة. كذلك ينبغي أن تتضمن الإصلاحات تعزيز الإطار المتكامل لإدارة الأصول والخصوم لتقييم تكاليف ومزايا قرارات الاستثمار والاقتراض والآثار المالية الكلية الأوسع نطاقا بصورة شاملة.

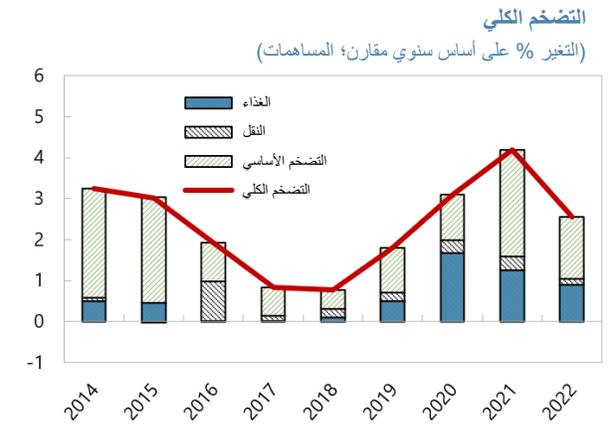
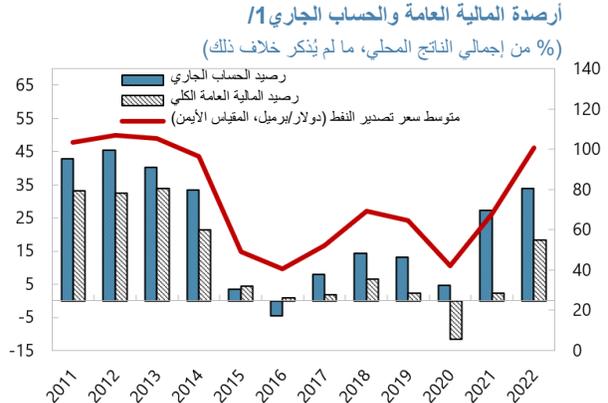
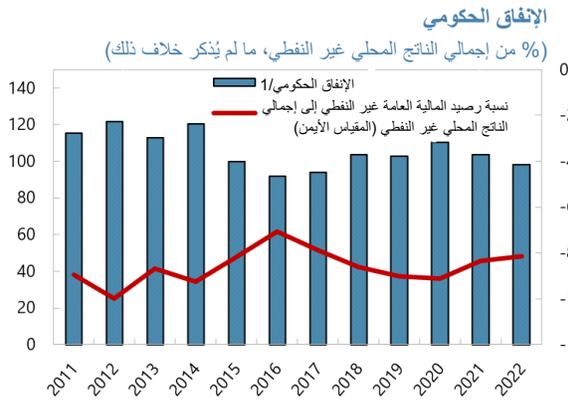
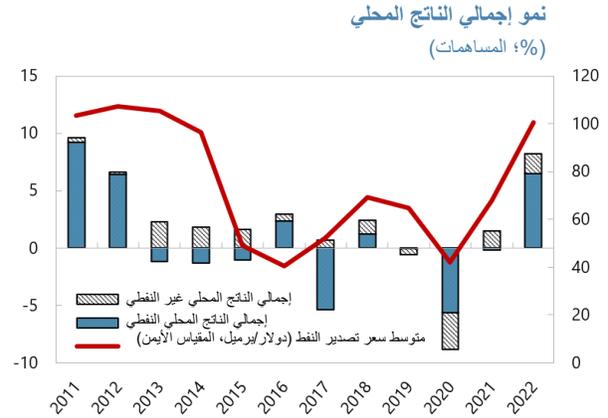
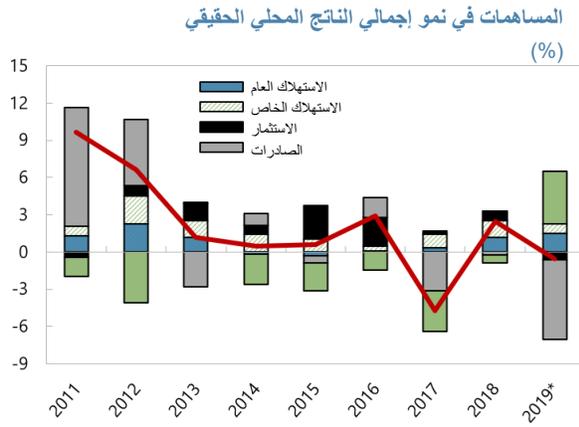
38- ولا يزال نظام سعر الصرف القائم على ربط العملة بسلة عملات غير معلنة إطارا ملائما للسياسة النقدية. ويتيح هذا الإطار لبنك الكويت المركزي قدرا من استقلالية السياسة النقدية، كما يمكنه من تحقيق تضخم منخفض ومستقر لسنوات عديدة. وينبغي مواصلة كل من الضبط المالي لدعم العدالة بين الأجيال والإصلاح الهيكلي من أجل تنويع الاقتصاد، وذلك بهدف تقوية المركز الخارجي (وهو أضعف من المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرغوبة) ودعم ربط سعر العملة.

39- وينبغي مواصلة تعزيز الإطار الاحترازي القوي الذي ساهم في استقرار النظام المصرفي واحتواء المخاطر النظامية. ولضمان الإدارة الاستباقية للمخاطر المحيطة بالاستقرار المالي نتيجة تشديد السياسة النقدية العالمية، ينبغي أن يواصل بنك الكويت المركزي مراقبة سيولة التمويل بالدولار وجودة الائتمان في البنوك عن كثب. وعقب إلغاء جميع تدابير الدعم التنظيمي المالي المتعلقة بالجائحة، ينبغي أن ينظر بنك الكويت المركزي حاليا في تعديل تكوين رأس المال الإلزامي لجعل السياسة الاحترازية الكلية أكثر معاكسة للاتجاهات الدورية. وينبغي إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض التجارية تدريجيا لدعم تسعير المخاطر بكفاءة وتوفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة إلغاء الضمان الشامل الحالي على الودائع المصرفية ليحل محله إطار للتأمين المحدود على الودائع للتصدي للمخاطر الأخلاقية.

40- وهناك حاجة إلى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز إنتاجية العمالة والنمو غير النفطي بقيادة القطاع الخاص. وينبغي تحقيق نمو غير نفطي قوي بقيادة القطاع الخاص لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويتطلب ذلك مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تتصدى للتحديات الهيكلية العميقة. ولتشجيع الكويتيين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص، هناك حاجة إلى إصلاحات في سوق العمل لتعزيز هيكل الأجور بحيث يكون متوافقا مع السوق. وعلى وجه الخصوص، ينبغي موازنة الأجور وأوضاع العمل تدريجيا عبر القطاعين العام والخاص، والعمل المتواصل على اتساق سياسات سوق العمل المطبقة على المواطنين والوافدين. وينبغي تنفيذ إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي بالتوازي لضمان توفير الحماية الاجتماعية الكافية للمواطنين خلال الفترة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية مواصلة تدابير الإصلاح التي تعزز الحوكمة وبيئة الأعمال لتشجيع المنافسة والاستثمار، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات وتعزيز آليات تخصيص الأراضي العامة لفترات إيجارية أطول لأغراض التنمية التجارية. ومن شأن الاستثمار في رأس المال البشري تعزيز نمو الإنتاجية على المدى الطويل.

41- ويوصي خبراء الصندوق بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع الكويت على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها 12 شهرا.

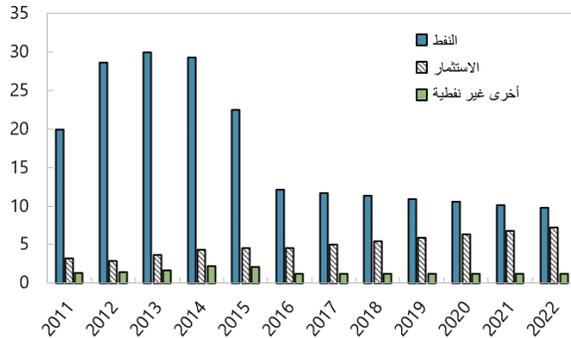
الشكل البياني 1- الكويت: آخر التطورات الاقتصادية



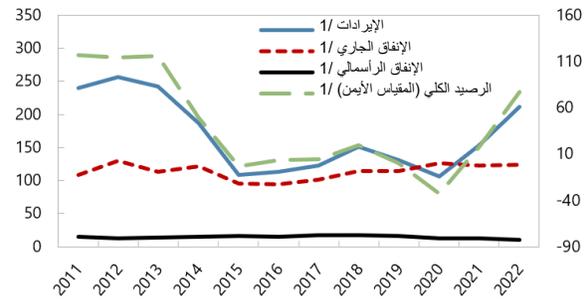
المصادر: السلطات الكويتية؛ ونظام نشرات المعلومات (INS)؛ ومؤسسة Haver؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
*آخر سنة تتوافر عنها بيانات النفقات في الحسابات القومية.
1/ السنة التقويمية.

الشكل البياني 2- الكويت: تطورات المالية العامة

الإيرادات الحكومية
(بالمليار دينار كويتي)

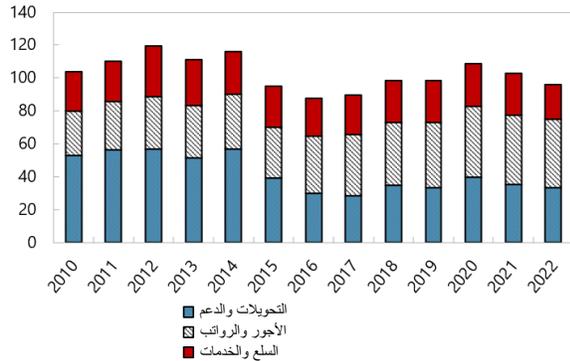


الإتفاق والإيرادات والرصيد الكلي
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



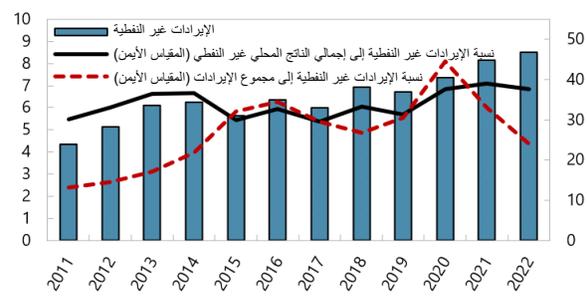
تكوين الإتفاق الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



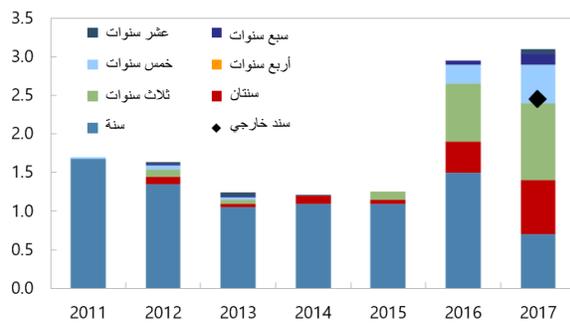
الإيرادات غير النفطية

(بالمليار دينار كويتي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



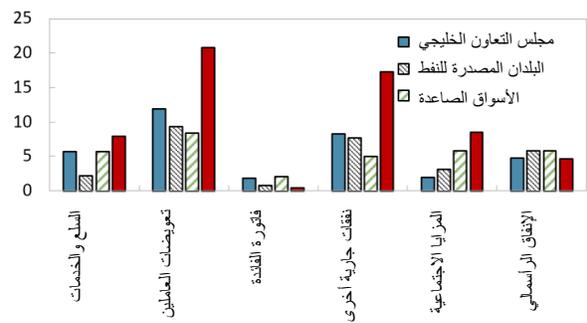
إصدار سندات محلية وخارجية، 2011-2017

(بالمليار دينار كويتي، تاريخ الاستحقاق عند الإصدار)



مقارنة الإتفاق، 2021

(% من إجمالي الناتج المحلي)

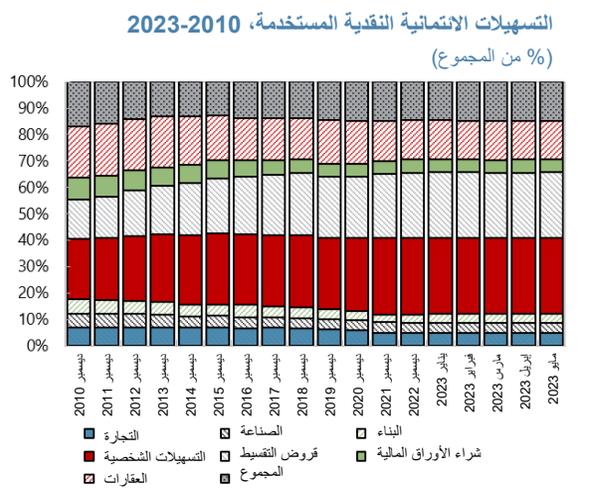
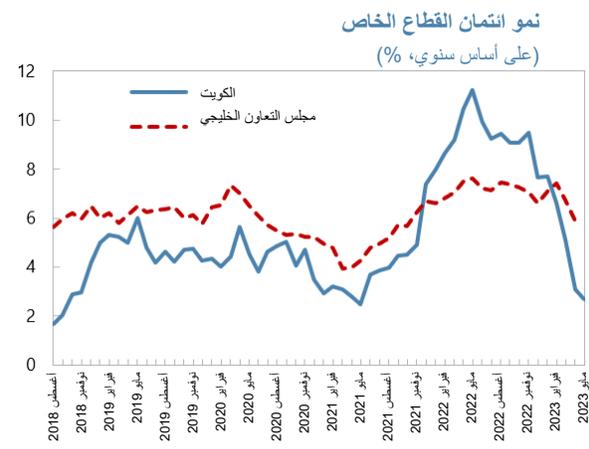
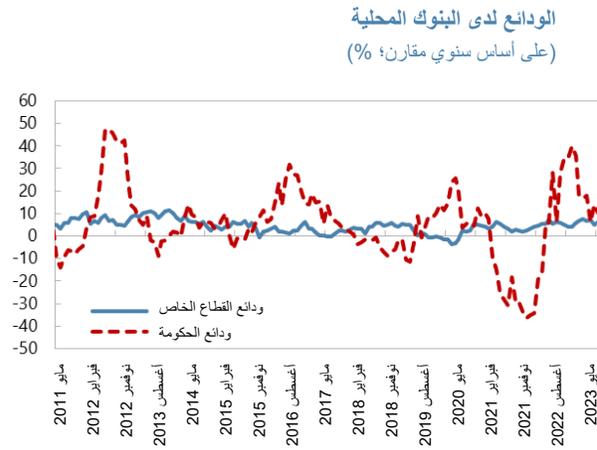
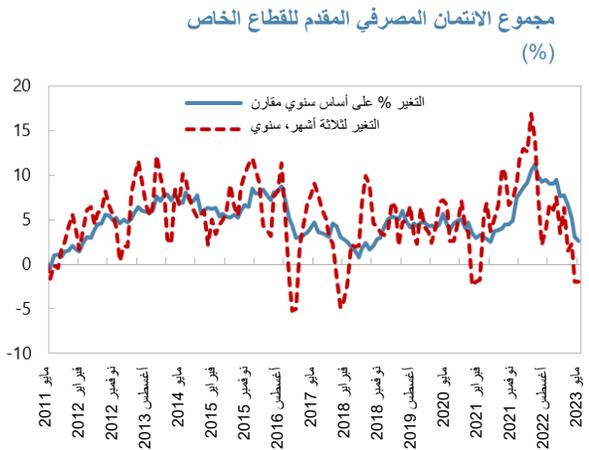
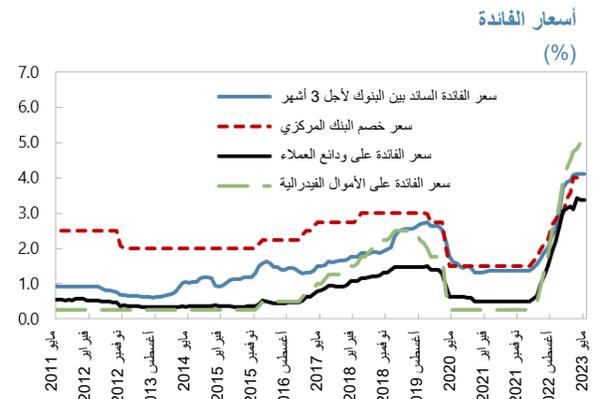
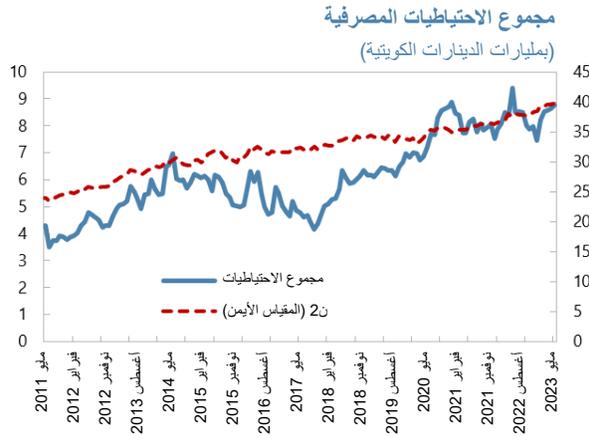


المصادر: "أفاق الاقتصاد العالمي"، والسلطات الكويتية؛ وبنك الكويت المركزي؛ ووزارة المالية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ سنة تقويمية لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي؛ وسنة مالية عامة للإيرادات والنفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والرصيد الكلي.

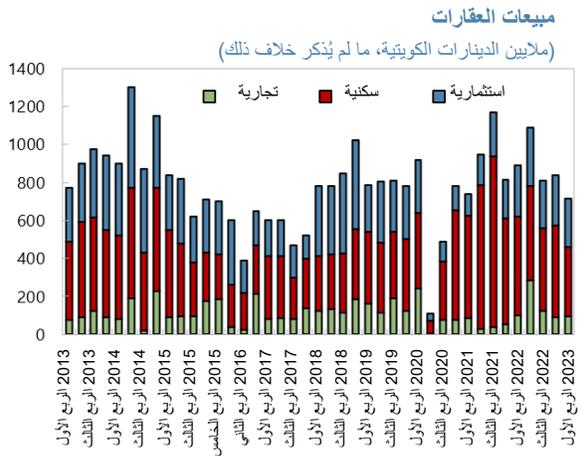
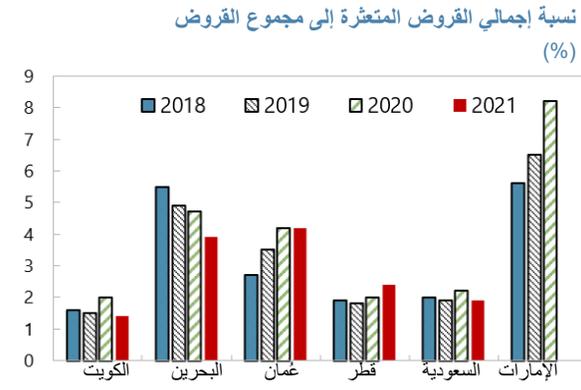
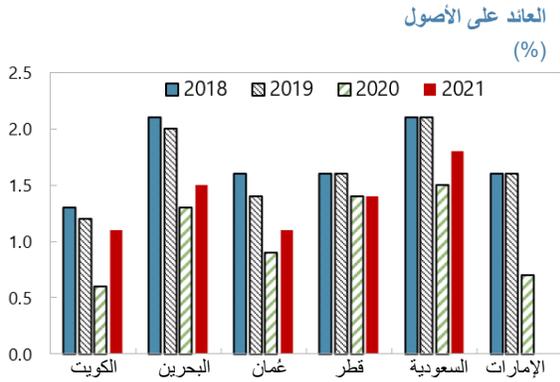
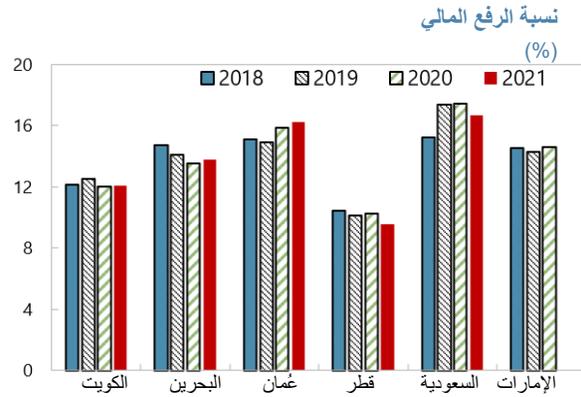
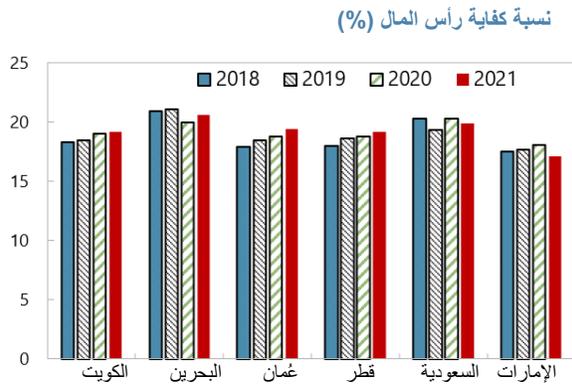
2/ لم تصدر أي سندات دين حكومي منذ أكتوبر 2017.

الشكل البياني 3- الكويت: التطورات النقدية



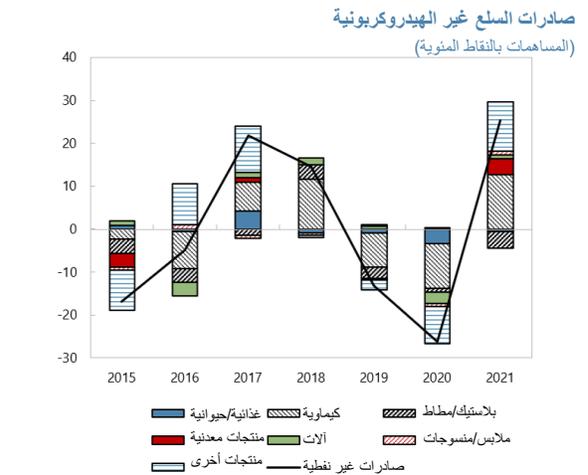
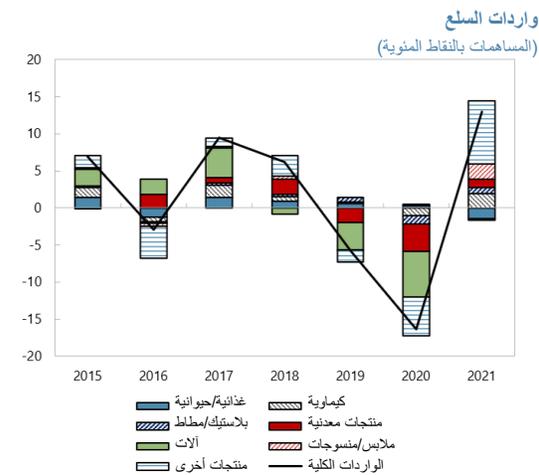
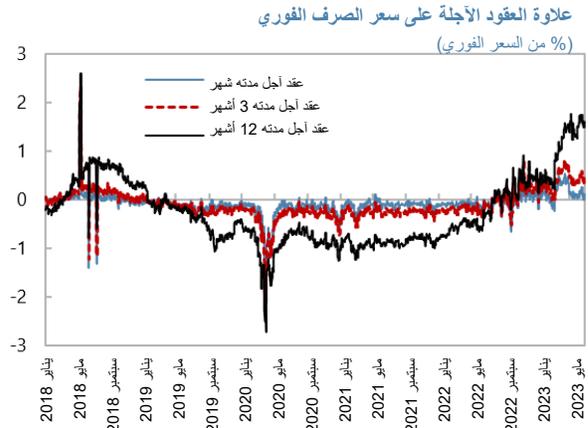
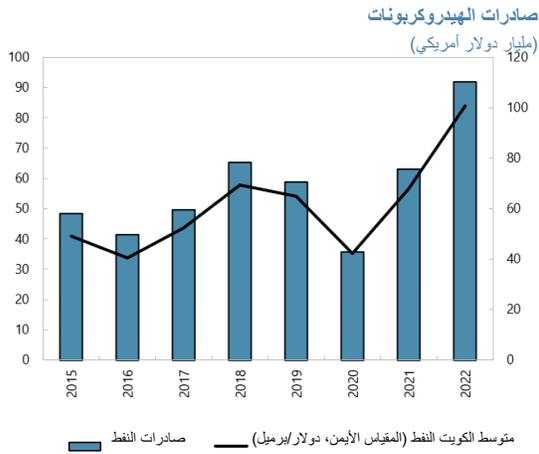
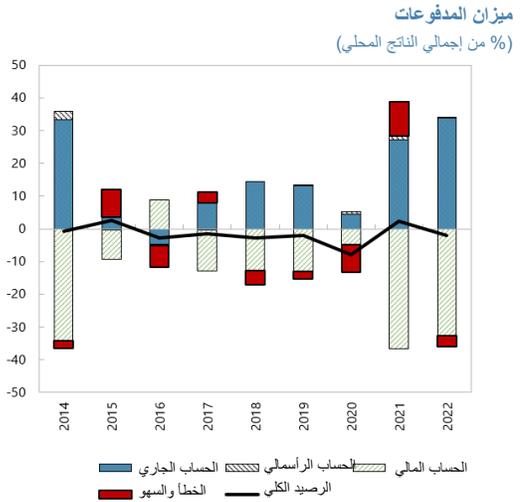
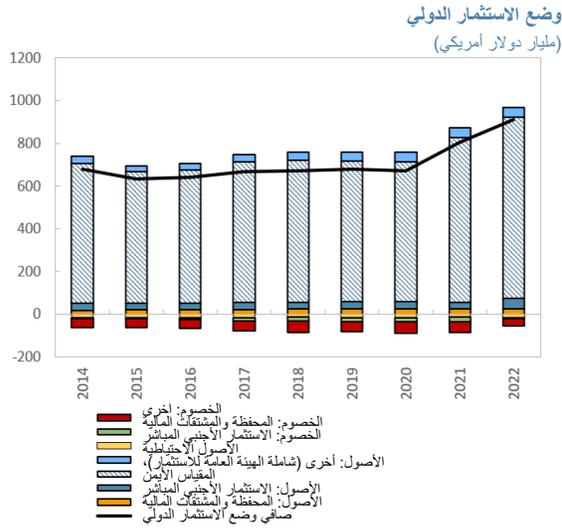
المصادر: السلطات الوطنية؛ ومؤسسة Haver؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 4: تطورات القطاع المالي والأصول



المصادر: السلطات الكويتية؛ ومؤسسة Bloomberg؛ وبنك الكويت الوطني؛ ومؤسسة Haver؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

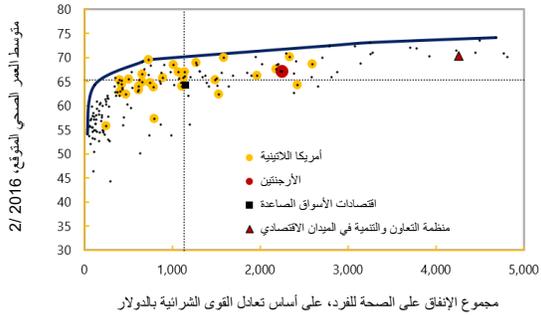
الشكل البياني 5: تطورات القطاع الخارجي



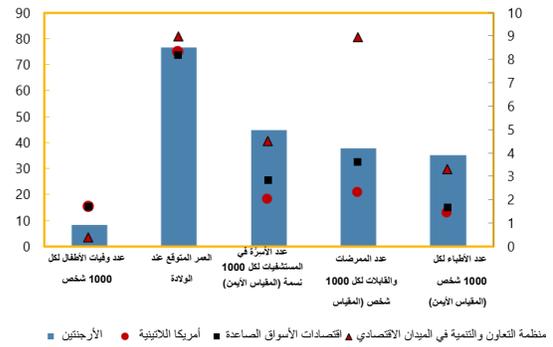
*تقديرات.
المصادر: السلطات الكويتية؛ ومؤسسة Bloomberg؛ وبنك الكويت الوطني؛ ومؤسسة Haver؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 6: مؤشرات المؤسسات والحوكمة والصحة والتعليم

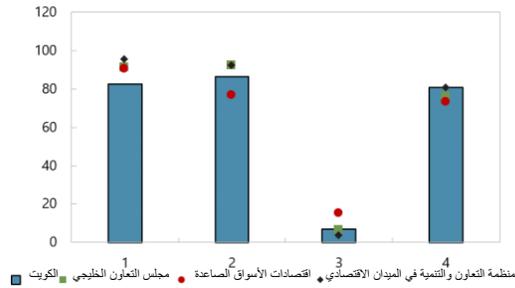
حد كفاءة الخدمات الصحية، أحدث قيمة متاحة (صفر-5000 على أساس تعادل القوى الشرائية بالدولار) /1



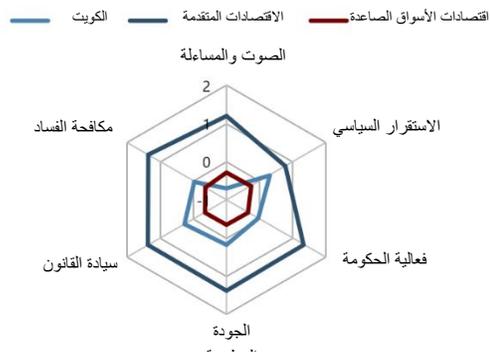
مؤشرات الصحة ومؤشرات خصائص النظام الصحي، أحدث قيمة متاحة



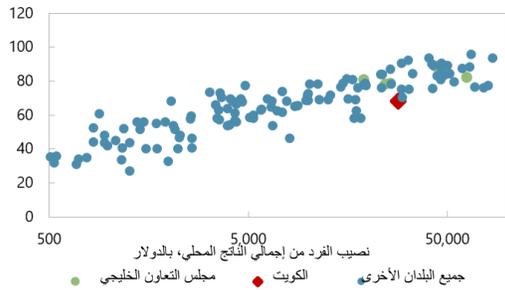
مؤشرات الصحة والتعليم (أحدث بيانات متاحة)



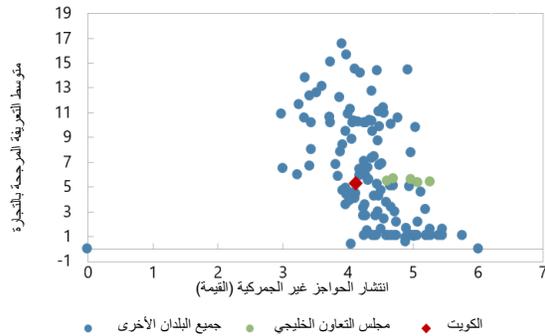
مؤشرات الحوكمة العالمية، 2021



جودة البنية التحتية، 2019 (درجة)



القيود التجارية لعام 2019 /2 (قيمة)



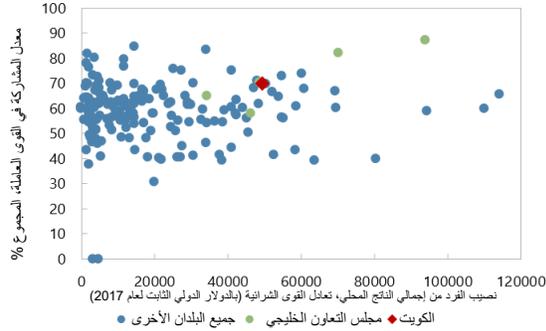
المصادر: مؤشرات الحوكمة العالمية، دانيال كوفمان (معهد إدارة الموارد الطبيعية ومؤسسة بروكينغز) وأرات كراي (البنك الدولي)؛ آفاق الاقتصاد العالمي؛ وأداء تقييم الإنفاق، إدارة شؤون المالية العامة، صندوق النقد الدولي؛ ومنظمة الصحة العالمية. وتلخص المؤشرات القائمة على المسح التصورات حول جودة الحوكمة؛ تشير الدرجة الأعلى إلى مستوى حوكمة أفضل. وتتراوح تقديرات الحوكمة من حوالي 2,5 (ضعيفة) إلى 2,5 (قوية). وينبغي توخي الحذر عند استخدام هذه المؤشرات لأنها مشتقة من بيانات قائمة على التصورات.

1/ تشير التُّرْط إلى متوسطات مجلس التعاون الخليجي.

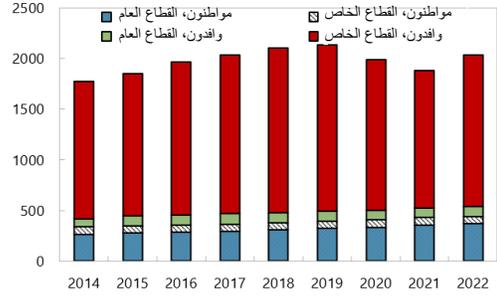
2/ تستند المؤشرات الخاصة بالتصنيف المتعلق بانتشار الحواجز التجارية والمكونات الفرعية إلى التقييم الكمي والنوعي للمنتدى الاقتصادي العالمي للبيئة التجارية. وينبغي تفسير هذه المؤشرات بحذر بسبب العدد المحدود من المبيّنين، والتغطية الجغرافية المحدودة، والافتراضات الموحدة بشأن موعقات الأعمال، وتوافر المعلومات. وقيما يخص "انتشار الحواجز غير الجمركية"، 1 = مقيدة بشده؛ 7 = غير مقيدة على الإطلاق.

الشكل البياني 7: مؤشرات سوق العمل

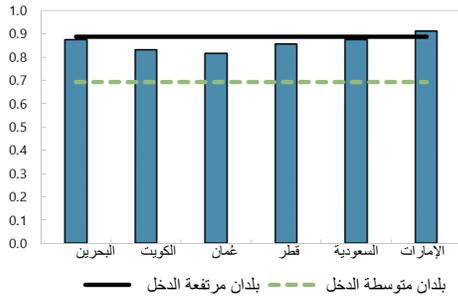
معدل المشاركة في القوى العاملة
(متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، 2015-2020)



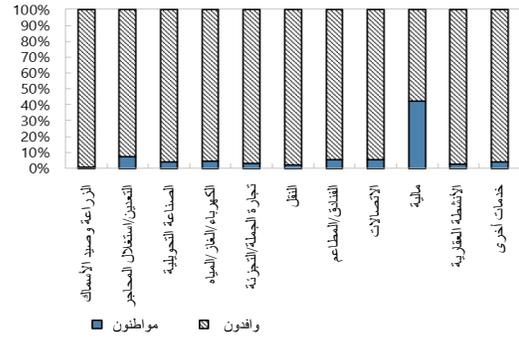
التوظيف حسب القطاع والجنسية
(بالآلاف)



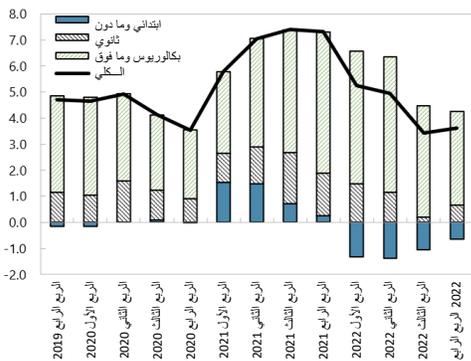
مؤشر رأس المال البشري، 1/ 2021



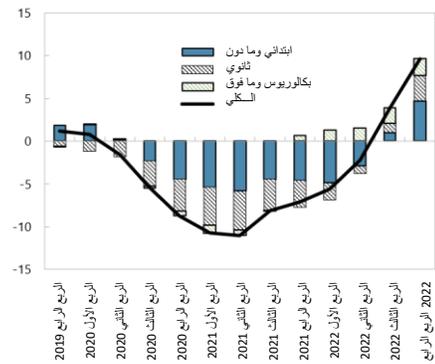
توزيع العاملين في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي والجنسية، 2021 (%)



المواطنون: تغير التوظيف حسب التعليم
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



الوافدون: تغير التوظيف حسب التعليم
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: السلطات الكويتية؛ وتقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

2 / يُعرّف مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي على أنه مقدار رأس المال البشري الذي يتوقع أن يحصله الطفل المولود اليوم عند بلوغه 18 عاماً، وذلك في ضوء معايير الصحة والتعليم السائدة حالياً في بلد

الجدول 1- الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2019-2028
(بمليارات الدينارات الكويتية)

توقعات	تقديرات		أولية								
	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
											قطاع النفط والغاز
67.0	67.2	67.7	68.5	68.1	72.5	94.0	63.0	35.8	58.7		مجموع صادرات النفط (مليارات الدولارات الأمريكية)
63.4	64.9	66.7	68.9	71.7	77.7	102.7	69.2	41.5	64.0		متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي للبرميل)
2.97	2.92	2.87	2.81	2.68	2.59	2.71	2.43	2.44	2.68		إنتاج النفط الخام (ملايين البراميل يوميا)
											الحسابات القومية والأسعار
											(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
56	54	53	52	50	50	57	41	32	41		إجمالي الناتج المحلي الاسمي (أسعار السوق، بمليارات الدينارات الكويتية)
2.4	2.4	2.4	4.1	2.6	0.1	8.2	1.3	8.9-	0.6-		إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ¹
2.0	2.0	2.0	4.8	2.0	2.7-	11.6	0.3-	9.8-	0.1-		إجمالي الناتج المحلي الفعلي الحقيقي (بما في ذلك المصافي)
3.0	3.0	3.0	3.2	3.5	3.8	4.0	3.4	7.5-	1.1-		إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ¹
2.0	2.0	2.0	2.4	3.0	3.6	4.0	3.4	2.1	1.1		تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
											عمليات الموازنة ²
48.7	49.4	51.3	52.2	53.1	57.2	63.9	54.3	47.6	56.2		الإيرادات
30.6	31.5	33.8	34.8	35.6	37.6	48.2	35.7	25.3	39.3		النفطية
18.1	17.9	17.5	17.5	17.5	19.6	15.7	18.6	22.3	16.9		غير النفطية، منها:
13.1	13.1	12.8	12.9	13.1	13.1	12.0	13.1	17.1	11.9		دخل الاستثمار
51.2	51.0	50.7	50.4	50.6	52.5	40.5	47.7	62.2	55.9		النفقات ³
46.1	45.9	45.6	45.3	45.4	47.5	37.5	43.4	56.7	49.2		المصرفيات
5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.0	3.0	4.3	5.5	6.7		رأس المال
2.4-	1.6-	0.6	1.8	2.6	4.7	23.4	6.5	14.6-	0.3		الرصيد
15.5-	14.6-	12.2-	11.1-	10.6-	8.4-	11.4	6.5-	31.6-	16.1-		الرصيد (بعد التحويل إلى صندوق الأجيال القادمة وغير شامل دخل الاستثمار)
1.1	1.1	1.5	1.9	1.7	0.1-	0.0	1.7-	1.8-	4.4-		التمويل المحلي (صاف)
14.4	13.5	10.7	9.2	8.9	8.5	11.4-	8.2	33.4	20.5		الافتراض الخارجي والسحب من صندوق الاحتياطي العام (صاف)
80.6-	82.3-	83.9-	85.7-	88.0-	92.6-	88.3-	90.1-	99.3-	95.2-		الرصيد غير النفطي باستثناء دخل الاستثمار (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) ⁴
73.3-	74.7-	76.0-	77.5-	79.3-	78.9-	76.8-	78.3-	88.4-	86.4-		باستثناء الدعم والمزايا المرتبطة بالنفط (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
17.1	11.9	9.5	5.9	3.2	3.3	2.9	8.6	11.7	11.6		مجموع الدين الإجمالي (السنة التقويمية) ⁵
542.2	543.9	540.9	536.1	529.7	497.3	409.2	497.1	511.4	419.0		صافي الأصول المالية الحكومية
											النفوذ والائتمان
											(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)
6.4	6.7	6.9	7.5	9.1	4.0	24.5	12.5-	12.4	6.2		صافي الأصول الأجنبية ⁶
5.4	5.4	5.5	5.6	6.1	6.2	7.6	7.2	2.9	4.4		المطالبات على القطاع غير الحكومي
...	3.9	3.7	4.1	4.8		سعر الفائدة على القروض الكويتية (متوسط السنة، %)
...	3.5	27.0	11.7-	23.7		المؤشر الشامل لجميع أسهم البورصة (التغير السنوي %)
											القطاع الخارجي
74.3	74.0	74.2	74.6	73.7	77.9	100.3	68.4	40.1	64.7		صادرات السلع
7.3	6.9	6.5	6.1	5.7	5.4	6.3	5.4	4.3	6.0		منها: الصادرات غير النفطية
6.0	6.1	6.5	7.0	4.5	13.9-	16.4	26.5	28.1-	11.9-		التغير السنوي %
39.8-	37.2-	34.8-	32.3-	30.0-	29.1-	28.4-	27.9-	24.5-	29.4-		واردات السلع
6.2-	6.8-	7.9-	10.0-	5.5	0.5-	6.8	65.4	19.3-	3.8		معدلات التبادل التجاري (النسبة، التغير السنوي %)
23.5	26.7	30.1	33.7	36.0	42.1	63.1	37.4	4.9	17.9		الحساب الجاري
12.9	15.0	17.3	19.9	22.0	25.7	33.8	27.2	4.6	13.1		% من إجمالي الناتج المحلي
72.9	67.9	63.0	58.3	53.9	50.0	48.2	45.2	48.3	39.9		الأصول الاحتياطية الدولية ⁷
11.1	11.1	10.9	10.7	10.6	10.5	10.4	9.7	12.9	11.3		بالتشاور وإردات السلع والخدمات في العام التالي
											بنود للتذكير:
80.6-	82.3-	83.9-	85.7-	88.0-	92.6-	88.3-	90.1-	99.3-	95.2-		رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي، باستثناء الدخل من الاستثمار ⁸
76.9-	81.8-	83.7-	85.7-	88.0-	86.4-	88.1-	89.6-	94.4-	94.0-		رصيد المالية العامة الأولى الهيكلية غير النفطي، باستثناء الدخل من الاستثمار ⁸
...	3.27	3.32	3.27	3.29		سعر الصرف (دولار أمريكي لكل دينار كويتي، متوسط الفترة)
...	5.8	0.2-	0.1-	2.5		سعر الصرف الفعلي الاسمي (التغير %)
...	3.2	0.2	0.2	1.7		سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.3-	1.7-	3.5-	5.6-	7.3-	1.6		فجوة الناتج غير النفطي

المصادر: بيانات مقدمة من السلطات الكويتية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
¹ محسوب بأسعار السوق.
² بناء على دورة السنة المالية التي تبدأ في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس.
³ اعتباراً من السنة المالية 2016/2017، أعيد تصنيف بنود النفقات.
⁴ لا يشمل إعادة رسملة صندوق معاشات التقاعد.
⁵ ما عدا ديون صندوق الثروة السيادية الكويتي المرتبطة بعمليات إدارة الأصول، ويفترض استئناف إصدار سندات الدين اعتباراً من السنة المالية 2024/2025.
⁶ لا يشمل حيازة حقوق المحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.
⁷ لا تشمل الأصول الخارجية التي تمتلكها الهيئة العامة للاستثمار.
⁸ (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي).

الجدول 2- الكويت: ملخص مالية الحكومة، 2018 / 2019 - 2028 / 2029

(مليارات الدينارات الكويتية)

توقعات			تقديرات		أولية						
/2028	/2027	/2026	/2025	/2024	/2023	/2022	/2021	/2020	/2019	/2018	
2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
27.4	27.1	27.4	27.3	26.8	28.7	35.4	24.6	16.5	22.0	25.8	الإيرادات (تشمل المنح) (أ)
0.8	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.6	الضرائب
26.5	26.2	26.6	26.5	26.1	28.0	34.7	24.1	15.9	21.3	25.1	إيرادات أخرى
17.2	17.3	18.1	18.1	18.0	18.9	26.7	16.2	8.8	15.4	18.4	النفط والغاز
7.4	7.2	6.9	6.7	6.6	6.6	6.7	5.9	5.9	4.7	5.1	دخل الاستثمار وتحويلات أرباح الكيانات العامة/1
1.9	1.8	1.7	1.6	1.5	2.6	1.4	1.9	1.2	1.3	1.6	أخرى/2
28.8	27.9	27.1	26.3	25.6	26.3	22.5	21.7	21.6	21.9	22.4	مجموع الإنفاق (ب = ج + د) 3/
26.0	25.1	24.4	23.7	23.0	23.8	20.8	19.7	19.7	19.2	19.5	المصروفات (ج)
12.7	12.4	12.1	11.7	11.4	11.5	9.6	9.0	8.3	8.6	8.1	تعويضات الموظفين
4.6	4.4	4.2	4.0	3.8	3.6	3.4	3.5	3.1	3.5	3.3	مشتريات/استخدام السلع والخدمات
0.3	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.3	0.4	القائدة
6.2	6.0	5.9	5.7	5.6	6.7	5.7	5.6	5.2	4.7	5.4	الإعانات والمنافع الاجتماعية
1.9	1.8	1.8	1.8	1.8	2.5	2.0	2.0	1.8	1.5	1.8	إعانات الدعم
4.3	4.2	4.1	4.0	3.9	4.1	3.6	3.6	3.4	3.2	3.6	المنافع الاجتماعية
2.6	2.5	2.4	2.3	2.2	2.2	2.1	2.2	2.1	2.1	2.3	المدفوعات لصندوق الضمان الاجتماعي
2.6	2.5	2.4	2.3	2.2	2.2	2.1	2.2	2.1	2.1	2.3	التحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	إعادة رسمة الصندوق
1.8	1.7	1.7	1.7	1.7	2.0	1.6	1.4	1.3	1.2	1.3	المنافع الاجتماعية الأخرى
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.9	0.7	0.5	0.4	0.3	0.5	المرتبطة بالنفط
1.3	1.2	1.2	1.2	1.1	1.1	0.9	0.9	0.9	0.8	0.8	جهات أخرى
2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	1.6	2.9	2.2	2.3	المصروفات غير المصنفة في مكان آخر
2.9	2.8	2.7	2.7	2.6	2.5	1.7	2.0	1.9	2.6	2.9	صافي اقتناء الأصول غير المالية (د)
1.4-	0.9-	0.3	0.9	1.3	2.4	12.9	3.0	5.1-	0.1	3.4	صافي الإقراض / الاقتراض [ب - أ]
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	2.1	التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة
7.4	7.2	6.9	6.7	6.6	6.6	6.7	5.9	5.9	4.7	5.1	دخل الاستثمار
8.7-	8.0-	6.5-	5.8-	5.3-	4.2-	6.3	3.0-	11.0-	6.3-	3.8-	الرصيد الكلي (بعد التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة وغير شامل دخل الاستثمار) 4/
18.6-	18.1-	17.7-	17.2-	16.7-	16.5-	13.8-	13.2-	13.8-	15.3-	15.0-	الرصيد غير النفطي
26.0-	25.3-	24.6-	23.9-	23.3-	23.1-	20.4-	19.2-	19.8-	19.9-	20.1-	غير شامل دخل الاستثمار
26.0-	25.3-	24.6-	23.9-	23.3-	23.1-	20.4-	19.2-	19.8-	19.9-	20.1-	غير شامل إعادة رسمة المعاشات التقاعدية
23.6-	23.0-	22.3-	21.7-	21.1-	19.7-	17.7-	16.7-	17.6-	18.1-	17.8-	غير شامل الإعانات والمنافع المرتبطة بالنفط
8.7	8.0	6.5	5.8	5.3	4.2	6.3-	3.0	11.0	6.3	3.8	التمويل الخارجي (صاف) 5/
0.6	0.6	0.8	1.0	0.8	0.1-	0.0	0.8-	0.6-	1.7-	1.2-	المحلي
8.1	7.4	5.7	4.8	4.5	4.3	6.3-	3.7	11.6	8.0	4.9	الخارجي
1.0	2.5	0.6	1.0	0.6	0.0	0.0	1.0-	0.0	0.0	0.0	السندات الخارجية
7.1	5.0	5.1	3.8	3.9	4.3	6.3-	4.8	11.6	8.0	4.9	الأموال الاحتياطية

المصادر: وزارة المالية؛ وبنك الكويت المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ غير متضمن في عرض الميزانية الوطنية. من تقدير خبراء صندوق النقد الدولي.

2/ تشمل التعويضات بموجب قرار الأمم المتحدة (العراق).

3/ اعتباراً من السنة المالية 2016/2017، أعيد تصنيف بنود الإنفاق.

4/ لا يشمل النسبة البالغة 10% من مجموع الإيرادات المحولة إلى صندوق الأجيال القادمة ودخل الاستثمار.

5/ يفترض استئناف إصدار سندات الدين اعتباراً من السنة المالية 2024/2025.

الجدول 2-ب- الكويت: ملخص مالية الحكومة، 2017 / 2018 - 2028 / 2029

(% من إجمالي الناتج المحلي)

		توقعات						تقديرات	أولية		
/2028	/2027	/2026	/2025	/2024	/2023	/2022	/2021	/2020	/2019	/2018	
2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
48.7	49.4	51.3	52.2	53.1	57.2	63.9	54.3	47.6	56.2	62.0	الإيرادات (تشمل المنح)
1.4	1.4	1.3	1.3	1.3	1.2	1.0	1.0	1.4	1.4	1.5	الضرائب
47.1	47.8	49.7	50.7	51.6	55.8	62.7	53.0	46.0	54.5	60.3	إيرادات أخرى
30.6	31.5	33.8	34.8	35.6	37.6	48.2	35.7	25.3	39.3	44.3	النفط والغاز
13.1	13.1	12.8	12.9	13.1	13.1	12.0	13.1	17.1	11.9	12.3	دخل الاستثمار وتحويلات أرباح الكيانات العامة/1
3.4	3.3	3.1	3.0	2.9	5.1	2.4	4.2	3.6	3.3	3.8	أخرى/2
51.2	51.0	50.7	50.4	50.6	52.5	40.5	47.7	62.2	55.9	53.9	مجموع الإنفاق/3
46.1	45.9	45.6	45.3	45.4	47.5	37.5	43.4	56.7	49.2	46.9	النفقات
22.6	22.6	22.6	22.5	22.5	22.9	17.3	19.7	24.0	22.0	19.4	تعويضات الموظفين
8.2	8.0	7.8	7.7	7.6	7.2	6.1	7.6	8.9	8.9	7.9	مشتريات/استخدام السلع والخدمات
0.6	0.5	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3	0.4	0.5	0.7	1.0	الفائدة
11.0	11.0	11.0	11.0	11.1	13.3	10.2	12.3	15.0	12.0	13.0	الإعانات والمنافع الاجتماعية
3.3	3.3	3.4	3.4	3.5	5.0	3.6	4.4	5.1	3.8	4.3	إعانات الدعم
7.7	7.7	7.6	7.6	7.6	8.3	6.6	7.9	9.8	8.2	8.7	المنافع الاجتماعية
4.6	4.5	4.4	4.4	4.3	4.3	3.7	4.8	6.1	5.3	5.6	المدفوعات لصندوق الضمان الاجتماعي
4.6	4.5	4.4	4.4	4.3	4.3	3.7	4.8	6.1	5.3	5.6	التحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	إعادة رسيمة الصندوق
3.2	3.2	3.2	3.2	3.3	4.0	2.8	3.1	3.7	3.0	3.1	المنافع الاجتماعية الأخرى
0.9	0.9	1.0	1.0	1.1	1.8	1.2	1.2	1.1	0.9	1.2	المرتبطة بالنفط
2.3	2.3	2.2	2.2	2.2	2.2	1.6	1.9	2.6	2.1	1.9	جهات أخرى
3.6	3.7	3.8	3.9	4.0	3.9	3.6	3.5	8.3	5.5	5.6	المصرفيات غير المصنفة في مكان آخر
5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.0	3.0	4.3	5.5	6.7	7.0	صافي حيازة الأصول غير المالية
2.4-	1.6-	0.6	1.8	2.6	4.7	23.4	6.5	14.6-	0.3	8.2	صافي الإقراض/الإقتراض
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.4	5.0	التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة
13.1	13.1	12.8	12.9	13.1	13.1	12.0	13.1	17.1	11.9	12.3	دخل الاستثمار
15.5-	14.6-	12.2-	11.1-	10.6-	8.4-	11.4	6.5-	31.6-	16.1-	9.1-	الرصيد الكلي (بعد التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة وغير شامل دخل الاستثمار) /4
33.1-	33.1-	33.1-	33.0-	33.1-	32.9-	24.8-	29.2-	39.9-	39.0-	36.1-	الرصيد غير النفطي
46.1-	46.2-	46.0-	45.9-	46.2-	46.0-	36.9-	42.3-	57.0-	50.9-	48.4-	غير شامل دخل الاستثمار
46.1-	46.2-	46.0-	45.9-	46.2-	46.0-	36.9-	42.3-	57.0-	50.9-	48.4-	غير شامل إعادة رسيمة المعاشات التقاعدية
41.9-	41.9-	41.7-	41.5-	41.7-	39.2-	32.0-	36.7-	50.7-	46.3-	42.9-	غير شامل الإعانات والمنافع المرتبطة بالنفط
15.5	14.6	12.2	11.1	10.6	8.4	11.4	6.5	31.6	16.1	9.1	التمويل (صافي)/5
1.1	1.1	1.5	1.9	1.7	0.1-	0.0	1.7-	1.8-	4.4-	2.8-	المحلي
14.4	13.5	10.7	9.2	8.9	8.5	11.4	8.2	33.4	20.5	11.9	الخارجي
1.8	4.5	1.2	1.9	1.2	0.0	0.0	2.3-	0.0	0.0	0.0	السندات الخارجية
12.6	9.1	9.5	7.3	7.7	8.5	11.4	10.5	33.4	20.5	11.9	الأموال الاحتياطية

المصدر: وزارة المالية؛ وبنك الكويت المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

/1 غير متضمن في عرض الميزانية الوطنية. من تقدير خبراء صندوق النقد الدولي.

/2 تشمل التعويضات بموجب قرار الأمم المتحدة (العراق).

/3 اعتباراً من السنة المالية 2016/2017، أُعيد تصنيف بنود الإنفاق.

/4 لا يشمل النسبة البالغة 10% من مجموع الإيرادات المحولة إلى صندوق الأجيال القادمة ودخل الاستثمار.

/5 يفترض استئناف إصدار سندات الدين اعتباراً من السنة المالية 2024/2025.

الجدول 3- الكويت: موجز ميزان المدفوعات، 2019 - 2028

توقعات					تقديرات					
2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
(مليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
23.5	26.7	30.1	33.7	36.0	42.1	63.1	37.4	4.9	17.9	رصيد الحساب الجاري
34.5	36.8	39.4	42.3	43.8	48.8	72.0	40.5	15.6	35.3	الميزان التجاري للسلع
74.3	74.0	74.2	74.6	73.7	77.9	100.3	68.4	40.1	64.7	صادرات السلع
67.0	67.2	67.7	68.5	68.1	72.5	94.0	63.0	35.8	58.7	الصادرات النفطية
7.3	6.9	6.5	6.1	5.7	5.4	6.3	5.4	4.3	6.0	صادرات السلع غير النفطية
0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.4	0.5	إعادة التصدير
39.8-	37.2-	34.8-	32.3-	30.0-	29.1-	28.4-	27.9-	24.5-	29.4-	واردات السلع
20.6-	19.4-	18.5-	17.5-	16.4-	16.3-	16.9-	8.7-	9.6-	17.8-	الميزان التجاري للخدمات
3.9-	3.7-	3.5-	3.3-	3.1-	3.1-	3.2-	2.9-	2.4-	2.7-	النقل
14.3-	13.5-	12.8-	12.1-	11.4-	11.3-	12.1-	4.3-	5.0-	11.0-	السفر
2.4-	2.3-	2.1-	2.0-	1.9-	1.9-	1.7-	1.5-	2.2-	4.1-	أخرى
27.7	27.0	26.4	25.8	24.9	26.1	26.1	24.3	16.4	20.3	صافي دخل الاستثمار
32.8	32.0	31.3	30.5	29.5	30.8	31.1	27.6	19.6	23.5	المقبوضات
5.1-	4.9-	4.8-	4.7-	4.5-	4.6-	5.0-	3.3-	3.2-	3.2-	المدفوعات
18.1-	17.7-	17.3-	16.8-	16.3-	16.5-	17.9-	18.6-	17.5-	19.9-	صافي التحويلات الجارية
18.6-	21.8-	25.4-	29.3-	31.5-	42.3-	60.4-	48.9-	4.3-	17.6-	رصيد الحساب الرأسمالي والحساب المالي
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.5	1.4	0.8	0.3	رصيد الحساب الرأسمالي 1/
18.7-	21.9-	25.6-	29.5-	31.7-	42.5-	61.0-	50.3-	5.1-	17.9-	رصيد الحساب المالي
11.1-	12.5-	14.1-	15.8-	16.7-	20.7-	24.9-	4.1-	7.7-	3.0	الاستثمار المباشر، صافي
12.6-	14.0-	15.6-	17.2-	18.1-	21.8-	25.6-	4.7-	7.9-	2.7	في الخارج
1.5	1.5	1.5	1.4	1.4	1.2	0.8	0.6	0.2	0.4	في الكويت
19.9-	21.7-	23.8-	26.0-	27.2-	33.9-	50.7-	39.5-	46.7-	34.5-	استثمار الحافظة، صافي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1-	0.0	المشتقات المالية، صافية
12.4	12.3	12.4	12.4	12.3	12.1	14.6	6.7-	49.4	13.6	استثمارات أخرى، صافية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.4-	14.7	8.9-	3.0-	صافي السيو والخطأ 2/
5.0	4.9	4.7	4.4	4.5	0.2-	3.7-	3.2	8.3-	2.7-	الرصيد الكلي
بنود للتذكير										
12.9	15.0	17.3	19.9	22.0	25.7	33.8	27.2	4.6	13.1	الحساب الجاري/إجمالي الناتج المحلي (%)
23.8-	22.8-	21.6-	20.6-	19.6-	18.5-	16.5-	18.6-	29.2-	30.0-	الحساب الجاري (باستثناء النفط) / إجمالي الناتج المحلي (%)
15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	16.0	14.0	17.7	15.5	14.9	دخل الاستثمار / إجمالي الناتج المحلي (%)
72.9	67.9	63.0	58.3	53.9	50.0	48.2	45.2	48.3	39.9	الأصول الاحتياطية الدولية (مليارات الدولارات) 3/
11.1	11.1	10.9	10.7	10.6	10.5	10.4	9.7	12.9	11.3	شهور الواردات المتوقعة
0.2-	0.8-	1.2-	0.7	6.1-	22.9-	49.3	76.0	39.1-	10.1-	نمو صادرات النفط (%)
5.8	5.6	5.9	6.7	2.4	6.2-	23.1	7.8	12.7-	3.5	نمو الصادرات غير النفطية (%)
6.3	6.3	6.6	7.3	2.0	0.2-	24.5	5.6	23.8-	11.5-	نمو الواردات (%)

المصادر: بنك الكويت المركزي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يشمل تعويضات الحرب بموجب قرار الأمم المتحدة.

2/ يشمل تنقذات القطاع الخاص الأخرى غير المصنفة.

3/ تشمل حيازة حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.

الجدول 4- الكويت: المسح النقدي، 2019-2028

توقعات		تقديرات									نهاية الفترة
2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019		
(ملايين وحدات العملة المحلية)											
34,859	32,766	30,705	28,727	26,721	24,497	23,547	18,914	21,627	19,242	الأصول الأجنبية (صاف) ¹	
20,316	18,795	17,287	15,843	14,503	13,131	13,193	12,034	13,813	11,267	البنك المركزي	
14,543	13,971	13,418	12,884	12,219	11,366	10,354	6,880	7,813	7,976	البنوك المحلية	
18,844	18,522	18,286	18,087	17,760	17,224	15,212	17,628	13,718	18,887	الأصول المحلية (صاف)	
3,173-	3,728-	4,485-	5,444-	6,245-	6,157-	5,590-	3,090-	4,714-	6,768-	المطالبات على الحكومة (صاف)	
2,883-	2,912-	2,942-	2,972-	3,002-	3,032-	2,532-	1,400-	1,757-	1,751-	البنك المركزي (صاف)	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المطالبات	
2,883	2,912	2,942	2,972	3,002	3,032	2,532	1,400	1,757	1,751	الودائع	
289-	816-	1,543-	2,472-	3,243-	3,125-	3,058-	1,690-	2,957-	5,017-	البنوك المحلية (صاف)	
3,473	2,873	2,073	1,073	233	283	283	1,138	1,357	2,371	المطالبات	
3,473	2,873	2,073	1,073	233	283	283	1,138	1,357	2,371	أدوات الدين العام	
3,762	3,688	3,616	3,545	3,475	3,407	3,341	2,827	4,314	7,388	الودائع	
66,675	63,278	60,063	56,922	53,921	50,839	47,867	44,501	41,513	40,358	المطالبات على القطاع غير الحكومي	
65,294	61,961	58,807	55,724	52,785	49,777	46,885	43,544	40,551	38,428	التسهيلات الائتمانية	
1,381	1,317	1,256	1,198	1,136	1,062	982	957	963	1,930	الاستثمارات المحلية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنود أخرى (صاف)	
53,703	51,288	48,992	46,814	44,482	41,721	38,760	36,542	35,345	38,129	النقد بمعناها الواسع ²	
16,686	15,909	15,171	14,471	13,722	12,838	11,889	12,482	12,339	10,489	النقد	
37,017	35,379	33,821	32,343	30,760	28,884	26,870	24,061	23,006	27,640	شبه النقد	
(التغير السنوي %)											
6.4	6.7	6.9	7.5	9.1	4.0	24.5	12.5-	12.4	6.2	الأصول الأجنبية (صاف)	
8.1	8.7	9.1	9.2	10.4	0.5-	9.6	12.9-	22.6	8.2	البنك المركزي	
4.1	4.1	4.1	5.4	7.5	9.8	50.5	11.9-	2.0-	3.4	البنوك المحلية	
1.7	1.3	1.1	1.8	3.1	13.2	13.7-	28.5	27.4-	7.8-	الأصول المحلية (صاف)	
14.9-	16.9-	17.6-	12.8-	1.4	10.1	80.9	34.4-	30.3-	55.4-	المطالبات على الحكومة (صاف)	
5.4	5.4	5.5	5.6	6.1	6.2	7.6	7.2	2.9	4.4	المطالبات على القطاع غير الحكومي	
8.8	10.0	11.7	11.6	9.0	1.5	13.8	3.0	57.0	6.4	بنود أخرى (صاف)	
4.7	4.7	4.7	5.2	6.6	7.6	6.1	3.4	7.3-	1.2-	النقد بمعناها الواسع	
4.9	4.9	4.8	5.5	6.9	8.0	4.7-	1.2	17.6	1.1	النقد	
4.6	4.6	4.6	5.1	6.5	7.5	11.7	4.6	16.8-	2.1-	شبه النقد	
(التغيرات % في رصيد النقد بمعناها الواسع في بداية الفترة)											
4.1	4.2	4.2	4.5	5.3	2.5	12.7	7.7-	6.3	2.9	الأصول الأجنبية (صاف)	
3.0	3.1	3.1	3.0	3.3	0.2-	3.2	5.0-	6.7	2.2	البنك المركزي	
1.1	1.1	1.1	1.5	2.0	2.6	9.5	2.6-	0.4-	0.7	البنوك المحلية	
0.6	0.5	0.4	0.7	1.3	5.2	6.6-	11.1	13.6-	4.1-	الأصول المحلية (صاف)	
1.1	1.5	2.0	1.8	0.2-	1.5-	6.8-	4.6	5.4	6.3-	المطالبات على الحكومة (صاف)	
6.6	6.6	6.7	6.7	7.4	7.7	9.2	8.5	3.0	4.4	المطالبات على القطاع غير الحكومي	
7.1-	7.6-	8.3-	7.8-	5.9-	1.0-	9.0-	2.0-	22.0-	2.3-	بنود أخرى (صاف)	
4.7	4.7	4.7	5.2	6.6	7.6	6.1	3.4	7.3-	1.2-	النقد بمعناها الواسع	
1.5	1.5	1.5	1.7	2.1	2.4	1.6-	0.4	4.9	0.3	النقد	
3.2	3.2	3.2	3.6	4.5	5.2	7.7	3.0	12.2-	1.5-	شبه النقد	
بنود للتكرار:											
59.3	59.2	59.1	59.0	58.9	58.7	58.5	57.1	55.4	56.1	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي/ن2 (%)	
4.3	4.4	4.6	4.7	4.9	5.2	5.6	4.5	4.4	6.6	الودائع بالعملة الأجنبية/ن2 (%)	
209.4	208.5	207.5	206.1	205.9	207.7	211.3	213.4	211.9	188.7	الائتمان الخاص/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)	

المصادر: بنك الكويت المركزي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1 لا يشمل حقوق المسحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

2 لا تشمل الودائع لدى المؤسسات المالية، وهي ضئيلة.

الجدول 5- الكويت: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي 2013-2022 /1

(% ما لم يُذكر غير ذلك)¹

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
										كثافة رأس المال
18.4	19.2	19.0	18.5	18.3	18.4	18.6	17.5	16.9	18.9	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
16.3	17.1	16.6	16.7	16.5	16.5	16.7	16.1	15.6	17.1	نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
12.3	13.4	13.5	13.3	12.9	12.8	12.8	11.8	11.1	12.2	نسبة رأس المال إلى الأصول
										تكوين القروض وجودتها
5.4	5.8	4.8	4.9	5.1	4.3	3.4	2.4	2.2	1.5	النفط/الغاز
9.5	9.3	10.5	10.7	11.0	11.9	11.8	11.7	12.8	13.0	التجارة
7.1	6.8	6.9	6.6	6.4	6.5	6.7	6.9	7.3	7.8	الصناعة
8.7	8.5	9.9	10.7	11.2	11.6	12.3	12.0	11.9	12.2	البناء
16.9	15.9	17.7	17.0	15.8	16.6	16.6	17.5	18.5	18.9	العقارات
3.0	3.1	2.8	2.7	2.8	2.6	2.9	3.0	3.0	3.4	قروض شراء الأسهم (الشركات)
0.5	0.4	0.4	0.3	0.4	0.2	0.3	0.3	0.4	0.3	الزراعة/صيد الأسماك
12.3	12.6	12.1	11.8	12.2	11.8	13.3	14.0	11.9	10.4	المؤسسات المالية
1.9	2.0	2.0	2.1	1.9	2.0	2.6	2.9	3.1	4.0	منها: شركات الاستثمار
9.5	9.4	9.2	9.7	9.4	8.8	9.8	10.5	8.0	5.7	منها: البنوك
1.3	1.5	1.8	1.7	1.8	1.8	1.8	2.2	2.2	1.8	الخدمات العامة
22.1	22.6	20.6	19.6	21.7	20.9	20.7	20.5	20.2	20.0	الأسر
17.2	18.2	17.2	16.5	17.7	16.8	16.1	15.5	14.8	14.4	منها: القروض التي تُسد بالتقسيط
3.8	3.2	3.0	2.7	2.3	2.3	2.4	2.5	2.9	3.0	منها: القروض الاستهلاكية
1.1	1.2	1.4	1.5	1.7	1.8	2.2	2.5	2.6	2.6	منها: قروض شراء الأسهم (للأفراد)
3.5	3.5	11.5	11.5	11.5	11.7	10.3	9.6	9.7	10.7	أخرى
1.4	1.4	2.0	1.5	1.6	1.9	2.2	2.4	2.9	3.6	نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض
0.9	0.9	1.4	1.0	1.1	1.3	1.5	1.6	1.9	2.5	نسبة القروض المتعثرة غير شاملة المخصصات المحددة إلى مجموع القروض غير شاملة المخصصات
297.	309.	222.	270.	253.	230.	236.	204.	163.	134.	مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة
5.1	5.0	9.6	5.4	6.2	7.2	8.3	9.5	11.2	13.9	نسبة القروض المتعثرة غير شاملة المخصصات المحددة إلى رأس المال الأساسي
1.4	1.9	2.5	2.4	2.9	3.7	3.8	3.7	3.6	6.3	نسبة القروض للمساهمين والشركات الأم والمديرين إلى مجموع القروض
89.9	93.8	124.	85.7	104.	105.	94.7	101.	97.1	87.2	نسبة الاكتشافات الكبيرة إلى رأس المال الأساسي
0.5	0.4	0.6	0.4	0.5	0.6	0.7	0.8	1.0	1.2	نسبة المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض
										الربحية
1.3	1.1	0.6	1.2	1.3	1.2	1.1	1.1	1.1	1.0	العائد على متوسط الأصول
10.8	9.1	4.8	9.6	10.7	9.5	8.5	8.8	8.7	7.4	العائد على متوسط حقوق الملكية
45.9	50.9	49.6	44.3	48.8	49.5	49.9	47.6	47.1	49.9	نسبة صافي دخل الفوائد إلى الدخل الإجمالي
19.1	24.1	19.6	19.6	18.9	21.9	22.1	30.5	30.8	32.8	نسبة الدخل من غير الفوائد إلى الدخل الإجمالي
5.9	8.9	5.1	5.9	4.4	6.0	6.8	12.1	12.5	10.4	نسبة دخل التجارة والعملاء الأجنبية إلى الدخل الإجمالي
26.2	30.6	27.5	24.3	25.1	27.7	29.6	31.8	33.4	37.2	نسبة المصروفات على غير الفوائد إلى إجمالي الدخل
1.3	1.3	1.2	1.3	1.3	1.4	1.4	1.5	1.6	1.9	نسبة المصروفات غير الفوائد إلى متوسط الأصول
53.1	54.4	53.3	54.5	54.4	56.0	53.4	49.3	47.3	41.7	نسبة مصروفات الموظفين إلى المصروفات على غير الفوائد
										المسئولة
18.2	20.8	21.3	22.5	23.6	23.7	24.1	24.3	24.7	22.5	نسبة الأصول السائلة الأساسية إلى مجموع الأصول ²
24.8	27.0	27.5	28.8	30.7	30.9	31.4	31.7	32.7	30.3	نسبة الأصول السائلة الأساسية إلى الخصوم قصيرة الأجل
27.0	27.6	29.7	30.3	31.2	31.0	30.1	29.8	30.7	25.4	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
36.8	35.8	38.2	38.8	40.6	40.5	39.1	38.9	40.6	34.1	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
34.2	32.5	31.7	31.3	30.1	30.6	29.1	30.5	26.0	28.2	نسبة القروض بعملة أجنبية إلى مجموع القروض
43.9	43.0	41.8	39.6	37.2	37.8	33.2	38.8	37.0	30.7	نسبة الودائع بعملة أجنبية إلى مجموع الودائع
59.1	62.0	63.1	59.3	57.8	59.1	58.4	59.2	59.4	62.2	نسبة الودائع إلى الأصول
107.	103.	100.	105.	109.	106.	108.	108.	103.	99.5	القروض إلى الودائع
83.6	78.6	76.4	83.1	88.1	86.3	95.7	85.3	72.8	91.4	نسبة القروض بعملة أجنبية إلى الودائع بعملة أجنبية
										الحساسية لمخاطر السوق
33.8	30.5	31.3	32.1	31.4	32.2	32.1	28.2	28.5	27.8	العمليات خارج الميزانية العمومية كنسبة مئوية من الأصول
14.6	20.4	20.5	20.7	20.9	21.9	24.8	28.1	29.6	35.3	نسبة اكتشاف حقوق الملكية إلى رأس المال

المصدر: بنك الكويت المركزي.

/1 البيانات على أساس موحد.

2 تشمل الأصول السائلة الأساسية: النقد والمعادلات النقدية، والودائع لدى بنك الكويت المركزي، والأوراق المالية الحكومية، وأذون بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، وشهادات الإيداع لدى البنوك الأخرى التي تستحق في غضون ثلاثة أشهر.

الملحق 1- توصيات مشاورات المادة الرابعة لعام 2021: الحالة الراهنة

التوصيات	الحالة الراهنة
سياسة المالية العامة	
<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على قانون الدين العام لدعم سير عمليات المالية العامة بصورة منتظمة. تصحيح أوضاع المالية العامة من خلال تقليص النفقات، بما في ذلك إصلاح فاتورة أجور القطاع العام والإلغاء التدريجي للدعم وتنويع مصادر الإيرادات عبر تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضرائب انتقائية إضافية وغيرها. ارتكاز الضبط المالي على إطار مالية عامة متوسط الأجل لتعزيز المركزين المالي والخارجي. تعزيز الإدارة المالية العامة وحوكمة المالية العامة، بما في ذلك من خلال الإفصاح عن المزيد من البيانات في تقارير المالية العامة ربع السنوية ونشر الميزانية العمومية للهيئة العامة للاستثمار. 	<p>لم تصدر الموافقة بعد: تم عرض مشروع قانون الدين على مجلس الأمة لإجراء مناقشات داخلية.</p> <p>تم إحراز تقدم محدود. فحتى الآن، اعتمدت السلطات تدابير لا تتطلب موافقة السلطة التشريعية. ولا تزال التدابير التصحيحية التي تتطلب موافقة مجلس الأمة معلقة، بما في ذلك إصلاح فاتورة الأجور وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.</p> <p>تم إحراز تقدم محدود. وتعترم وزارة المالية تعزيز قدرتها على وضع النماذج الاقتصادية الكلية.</p> <p>تم إحراز تقدم محدود. واتخذت وزارة المالية عدة تدابير لتعزيز آليات جمع البيانات من الكيانات المملوكة للدولة.</p>
سياسات القطاع النقدي والمالي	
<ul style="list-style-type: none"> إلغاء الحد الأقصى لأسعار الفائدة على القروض التجارية تدريجياً. تعميق سوق السندات بالعملة المحلية بعد إقرار قانون الدين العام وإصداره. تنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. 	<p>لم يتم إجراء أي تغيير على الحد الأقصى حتى الآن.</p> <p>يظل هذا مرهوناً بإقرار قانون الدين العام الجديد.</p> <p>نشرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) استراتيجية الكويت 2019-2024. ولا يزال التنفيذ مستمراً.</p>
الإصلاحات الهيكلية	
<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ برنامج عمل الحكومة الذي تضمن خطة طموحة للإصلاح الهيكلي والمالي. 	<p>من المقرر قيام الحكومة الجديدة بإعداد خطة إصلاحات بناء على خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2020-2025.</p>

الملحق 2- تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: في عام 2022، كان المركز الخارجي لدولة الكويت أضعف من المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة. ومع ذلك، لا يزال المركز الخارجي قوياً بفضل ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية التي تمثل ركيزة لفائض الحساب الجاري الكبير وصافي مركز الأصول الأجنبية.

الاستجابات المحتملة من خلال السياسات: في سبيل تعزيز رصيد الحساب الخارجي وصولاً إلى مستوى يتسق مع أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة على المدى المتوسط، يتعين ضبط أوضاع المالية العامة لدعم العدالة بين الأجيال وإجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتنويع الاقتصاد. ويظل نظام ربط سعر الصرف ركيزة اسمية ملائمة للسياسة النقدية، حيث ساهم طويلاً في انخفاض معدلات التضخم واستقرارها.

الأصول والخصوم الأجنبية: المركز والمسار¹

الخلفية: في نهاية عام 2021، تشير التقديرات إلى ارتفاع صافي مركز الأصول الأجنبية باستثناء الذهب في الكويت إلى 1081,2 مليار دولار (786,5% من إجمالي الناتج المحلي) مقابل 984,2 مليار دولار (928,9% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2020. وحسب التقديرات، ارتفع مجموع الأصول الأجنبية ما عدا الذهب ليصل إلى 1167,2 مليار دولار (849,1% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2021، مقابل 1061,7 مليار دولار (1002,1% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2020، وهو ما يعكس في الأساس ارتفاع أصول أسهم الحافظة. وتشير التقديرات أيضاً إلى ارتفاع مجموع الخصوم الأجنبية إلى 86,0 مليار دولار (62,6% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2021، مقابل 77,6 مليار دولار (73,2% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2020.

التقييم: من المتوقع أن يسجل صافي مركز الأصول الأجنبية للكويت ارتفاعاً مطرداً على المدى المتوسط، اتساقاً مع استمرار فوائض الحساب الجاري ثنائية الرقم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتعكس فوائض الحساب الجاري المتوقعة أساساً ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية وحصيلة الدخل من الاستثمار.

2021 (%) إجمالي الناتج المحلي	صافي وضع الاستثمار الدولي:	إجمالي الأصول: 849,1	أصول في شكل ديون: 321,9	إجمالي الخصوم: 62,6	خصوم الدين: 48,3
786,5					

الحساب الجاري

الخلفية: تشير التقديرات إلى أن فائض الحساب الجاري ارتفع ليصل إلى 33,8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، مقابل 27,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، وهو ما يعكس في الأساس ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية. فحسب التقديرات، ارتفعت إيرادات الصادرات النفطية بالفعل لتصل إلى 50,4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، مقابل 45,8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021.

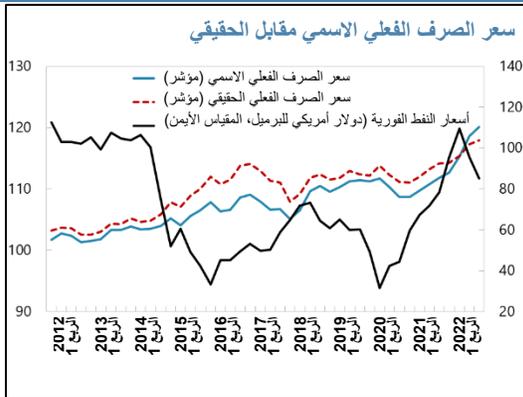
التقييم: كان فائض الحساب الجاري أقل من المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة في عام 2022، وهو ما يعكس جزئياً عدم كفاية المدخرات العامة من الإيرادات النفطية الاستثنائية. وحسب منهج التقييم المبسط للرصيد الخارجي (EBA-lite)، يقدر رصيد الحساب الجاري المعدل بنحو 31,4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 مقابل معيار الحساب الجاري البالغ 36,0% من إجمالي الناتج المحلي. ويعني ذلك وجود فجوة في الحساب الجاري قدرها -4,7% من إجمالي الناتج

المحلي – ويشكل رصيد المالية العامة المعدل لاستبعاد العوامل الدورية -0,9 نقطة مئوية من هذه الفجوة نظراً لانخفاض فائض المالية العامة عن المستوى المرغوب – ووجود فجوة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي قدرها 13,7%. وحسب منهج استمرارية المركز الخارجي القائم على الاستهلاك في البلدان المصدرة للنفط، يقدر معيار الحساب الجاري بنحو 32,4% من إجمالي الناتج المحلي لدعم العدالة بين الأجيال من خلال توفير مدخرات كافية للحفاظ على الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويعني ذلك وجود فجوة في الحساب الجاري قدرها -1,0% من إجمالي الناتج المحلي وفجوة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي قدرها 3,0%. ونظراً لأن منهج استمرارية المركز الخارجي القائم على الاستهلاك مصمم خصيصاً للبلدان المصدرة للنفط، يعطيه الخبراء وزناً ترجيحياً أكبر إلى حد ما عقب مشاورات المادة الرابعة السابقة، كما يشير تقييمهم إلى تراجع المركز الخارجي عن المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة.

الكويت: نتائج النموذج، 2022		
نموذج المركز	نموذج سعر الصرف الفعلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	نموذج الحساب الجاري/1
33.8	33.8	الحساب الجاري-الفعلي
1.6	1.6	المساهمات الدورية (من النموذج) (-)
1.0	1.0	معدل كوفيد-19 (-) 3/
0.1-	0.1-	الكوارث الطبيعية والنزاعات (-)
31.4	31.4	الحساب الجاري المُعَدَّل
32.4	36.0	معيار الحساب الجاري (من النموذج) 3/4/
1.0-	4.9-	فجوة الحساب الجاري
0.3-	1.0	منها فجوة السياسات النسبية
3	13.7	المرونة
		فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)

1/ قلم على منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة 3.0.
2/ منهج استمرارية المركز الخارجي القائم على الاستهلاك لدى كبرى البلدان المصدرة للنفط.
3/ معدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك تعديلات الاتساق المتعدد الأطراف.
4/ نموذج المركز الخارجي غير معدل لاستبعاد العوامل الدورية ويحتفظ بالدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد.

سعر الصرف الحقيقي



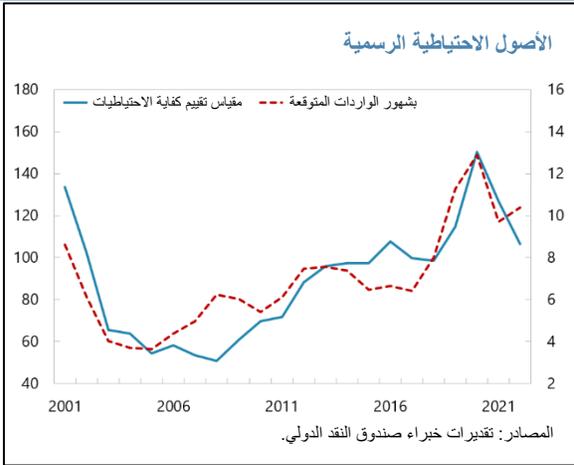
الخلفية: يجري ربط سعر الصرف بسلة عملات غير معلنة. وخلال أكثر من عشرة سنوات، سجل الدينار الكويتي اتجاهاً صعودياً معتدلاً بالقيمة الفعلية الاسمية والحقيقية. ففي عام 2022، ارتفع بنسبة 5,8% بالقيمة الفعلية الاسمية وبنسبة 3,2% بالقيمة الفعلية الحقيقية.

التقييم: حسب منهج التقييم المبسط للرصيد الخارجي (EBA-lite)، تقدر فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنحو 16,4% في عام 2022، لتبلغ بذلك فجوة الحساب الجاري -5,8% من إجمالي الناتج المحلي.

الحساب الرأسمالي والمالي: التدفقات وتدابير السياسات

الخلفية: استمر خروج التدفقات الرأسمالية بقوة مع قيام الهيئة العامة للاستثمار باستثمار الكثير من إيرادات النفط في الخارج. وتشير التقديرات إلى انخفاض عجز الحساب الرأسمالي والمالي ليصل 32,4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 مقابل 35,5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021.

التقييم: يصعب تحليل التدفقات الرأسمالية بسبب عدم اتساق الأرصدة والتدفقات بين ميزان المدفوعات الرسمي وبيانات وضع الاستثمار الدولي، وهو ما يُعزى إلى نطاق التغطية المحدود لبيانات وضع الاستثمار الدولي الذي يستبعد صناديق الثروة السيادية. وتساهم قوة المركز الخارجي في الحد من مخاطر الارتفاع الحاد في التدفقات الرأسمالية الخارجة ومواطن الضعف المرتبطة بها.

التدخل في سوق الصرف الأجنبي ومستوى الاحتياطات

الخلفية: ارتفعت قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية لتصل إلى 48,2 مليار دولار (10,4 شهر من الواردات المحتملة، 106,5% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات) في نهاية عام 2022، مقابل 45,2 مليار دولار (9,7 شهر من الواردات المحتملة، 126,8% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات) في نهاية عام 2021. كذلك ارتفعت قيمة أصول صناديق الثروة السيادية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار نيابة عن الحكومة لتصل إلى 769 مليار دولار (412,1% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2022، مقابل 693 مليار دولار (505,7% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2021.

التقييم: تتيح الأصول الاحتياطية الرسمية غطاء كافياً للواردات وتقع ضمن نطاق الكفاية الذي يتراوح بين 100-150% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات. ويُتوقع أن تظل الاحتياطات مستقرة من حيث مستوى تغطية الواردات على المدى المتوسط. وتعد أصول صناديق الثروة السيادية الكبيرة أداة مكملة لأصول الاحتياطات الرسمية.

¹ مصدر البيانات: إصدار 19 سبتمبر 2022 من دراسة Lane, Philip R. and Gian Maria Milesi-Ferretti, "External Wealth of Nations Database" (استناداً إلى دراسة Lane, Philip R. and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2018, "The External Wealth of Nations Revisited: International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis", IMF (Economic Review, 66, 189-222).

الملحق 3 – مصفوفة تقييم المخاطر¹

المخاطر واحتمالية التحقق	التأثير الاقتصادي	استجابات السياسات
المخاطر العالمية		
متوسطة	مرتفعة	
تقلبات أسعار السلع الأساسية. تؤدي سلسلة من اضطرابات العرض (الناجمة عن الصراعات وقيود التصدير على سبيل المثال) وتقلبات الطلب (نتيجة إعادة فتح الاقتصاد الصيني على سبيل المثال) إلى تكرار تقلبات أسعار السلع الأساسية، وضغوط على القطاع الخارجي والمالية العامة، وعدم استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.	قد يؤدي ارتفاع / انخفاض أسعار النفط العالمية إلى زيادة / انخفاض معدلات النمو والتضخم في الكويت، بينما يؤدي ارتفاع / انخفاض إيرادات الصادرات النفطية إلى تحسن / تدهور أرصدة المالية العامة والحساب الجاري.	في مواجهة الارتفاع/الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية، يُستخدم الضبط/التحفيز المالي للحفاظ على استقرار معدلات النمو والتضخم في ظل اتساع الحيز المالي المتاح. وينبغي التعجيل بالإصلاحات الهيكلية للمساعدة في تنويع قاعدة الصادرات بدلا من الاعتماد على النفط.
متوسطة	مرتفعة	
تباطؤ أو ركود عالمي مفاجئ: يؤدي مزيج من عوامل الخطر العالمية والفردية إلى هبوط حاد متزامن في معدلات النمو، وركود في بعض البلدان، وتداعيات سلبية من خلال القنوات التجارية والمالية، وتشتت الأسواق.	يؤدي ذلك إلى انكماش الطلب العالمي على النفط، وبالتالي تراجع سعر النفط وحصص الإنتاج لبلدان أوبك، مما يحد من معدلات النمو والتضخم في الكويت ويساهم في تدهور أرصدة المالية العامة والحساب الجاري. كذلك يؤدي تراجع السيولة في الجهاز المصرفي إلى تقييد عرض الائتمان.	استخدام المحفزات المالية للتخفيف من حدة الانخفاضات الكبيرة في معدلات النمو والتضخم في ظل اتساع الحيز المالي المتاح. والإفراج عن الاحتياطات الاحترازية الكلية لدعم عرض الائتمان إذا لزم الأمر.
متوسطة	منخفضة	
عدم الاستقرار المالي النظامي: تؤدي التقلبات الحادة في أسعار الفائدة الحقيقية وعلوات المخاطر وإعادة تسعير الأصول وسط أجواء التباطؤ الاقتصادي وتحول السياسات إلى حالات إفسار في البلدان ذات البنوك أو المؤسسات المالية غير المصرفية الضعيفة، مما يتسبب في حدوث اضطرابات في الأسواق وتداعيات سلبية عبر الحدود.	قد تواجه البنوك ذات الأنشطة الدولية العاملة في الكويت ارتفاعاً في تكاليف التمويل بين البنوك، مما يحد من عرض الائتمان. ويُفترض أن تكون هذه الآثار معتدلة في ظل محدودية انكشافات الميزانيات العمومية عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الداخلة بحثاً عن الملاذ الآمن، والدعم السيادي القوي.	الإفراج عن الاحتياطات الاحترازية الكلية لدعم عرض الائتمان إذا لزم الأمر.

¹ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تغير مسار السيناريو الأساسي تغييراً جوهرياً. وتمثل الاحتمالية النسبية التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي («منخفضة» يُقصد بها الإشارة إلى احتمالية أقل من 10%، و«متوسطة» إلى احتمالية تتراوح بين 10% و30%، و«مرتفعة» إلى احتمالية تتراوح بين 30% و50%). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر ومستوى القلق في المجمل وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر التي لا يتتافى وقوع أحدها مع وقوع الآخر وتتحقق معاً.

المخاطر واحتمالية التحقق	التأثير الاقتصادي	استجابات السياسات
مرتفعة	متوسطة	
<p>تعميق التشتت الجغرافي – الاقتصادي: يؤدي اتساع دائرة الصراعات وتعمقها وضعف التعاون الدولي إلى تسريع وتيرة إعادة هيكلة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واضطرابات العرض، وتشتت نظم التكنولوجيا والمدفوعات، وارتفاع تكاليف المدخلات، وعدم الاستقرار المالي، وتصدع النظم النقدية والمالية الدولية، وتراجع النمو الممكن.</p>	<p>ينشأ عن تراجع النمو العالمي الممكن انخفاض أسعار النفط وحصص إنتاج بلدان أوبك، مما يحد من النمو الممكن في الكويت ويؤدي إلى تدهور هيكل في أرصدة حسابات المالية العامة والحساب الجاري .</p>	<p>التعجيل بالإصلاحات المالية والهيكلية لدعم النمو الممكن، من خلال التشجيع على تنويع الصادرات بدلا من الاعتماد على النفط، وتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصادرات غير النفطية. وتنفيذ متطلبات قوية لضمان كفاية رأس المال لاستيعاب أي زيادة في القروض المتعثرة خلال فترة التحول الاقتصادي.</p>
المخاطر المحلية		
متوسطة	مرتفعة	
<p>إرجاء الإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية. التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة، أو الحد من نطاقها وتقليص فعاليتها.</p>	<p>قد يؤدي إرجاء إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية إلى تفاقم خطر سياسات المالية العامة المسابرة للاتجاهات الدورية وتقويض ثقة المستثمرين، فضلا عن إعاقة التقدم نحو تنويع الاقتصاد مما يجعله أكثر عرضة لمخاطر التحول المناخي.</p>	<p>ينبغي أن تعرض الحكومة مزايا الإصلاحات بوضوح على مجلس الأمة والشعب لحشد التأييد اللازم وتعزيز شفافية المالية العامة في الوقت نفسه. وينبغي لها أيضا أن تعزز شبكة الأمان الاجتماعي لدعم الفئات المتضررة.</p>
منخفضة	متوسطة	
<p>إيجاد حل لحالة الجمود السياسي للتعجيل بالإصلاحات: نجاح مجلس الأمة في تسوية حالة الجمود السياسي، مما يتيح للحكومة التعجيل بتنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية اللازمة.</p>	<p>التعجيل بتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة من شأنه دعم ثقة المستثمرين وتشجيع الاستثمار الخاص.</p>	<p>ينبغي للحكومة تعزيز شفافية المالية العامة والتعجيل بتقوية شبكة الأمان الاجتماعي لدعم الفئات المتضررة.</p>

الملحق 4 – تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين والمخاطر السيادية

الشكل البياني 1- الكويت: خطر الضغوط السيادية

التعليقات	التقييم النهائي	الإشارات التلقائية	الأفاق
خطر الضغوط السيادية منخفض بسبب انخفاض مواطن الضعف على المدى القريب إلى المتوسط وعلى المدى الطويل.	منخفضة	...	الكلية
قصيرة الأجل/1			
يشير التقييم إلى انخفاض المخاطر على المدى المتوسط، وهو ما يتسق مع الإشارات التلقائية، وعلى أساس انخفاض مستوى الدين وصندوق الثروة السيادية الضخم (الذي تقدر قيمته بأكثر من 500% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023).	منخفضة	منخفضة	متوسطة الأجل
	...	منخفضة	الرسم المروحي
	...	منخفضة	إجمالي الاحتياجات التمويلية
	اختبار تحمل الضغوط
المخاطر منخفضة على المدى الطويل، وتؤثر مصروفات الصحة والضمان الاجتماعي المرتبطة بزيادة أعداد المسنين على ديناميكية الدين.	منخفضة	...	طويلة الأجل
	غير ضروري	غير ضروري	
	للبلدان	للبلدان	
	الخاضعة	الخاضعة	
	لأعمال الرقابة	لأعمال الرقابة	
	نعم	استقرار مستوى الدين في السيناريو الأساسي	
ملخص تقييم تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين			
<p>التعليق: حسب التقييم، تظل الكويت قادرة على تحمل أعباء الدين العام في السيناريو الأساسي. وتشير التوقعات إلى تراجع الدين العام إلى حوالي 9,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، ليرتفع تدريجياً إلى حوالي 17,1% من إجمالي الدين المحلي في عام 2028. وتمتلك الكويت هامشاً آمناً ضخماً لدعم تمويل المالية العامة، وتنشأ زيادة الدين في الأساس عن الحاجة إلى تطوير سوق الدين المحلية بعد الموافقة على قانون الدين الكويتي الجديد. ويشير التقييم النهائي إلى تدني المخاطر استناداً إلى تدني مخاطر الدين والتمويل على المدى المتوسط والطويل.</p>			
<p>المصدر: خبراء الصندوق.</p> <p>ملحوظة: خطر الضغوط السيادية هو مفهوم أوسع نطاقاً مقارنة باستدامة القدرة على تحمل الدين. فعدم القدرة على تحمل الدين لا يمكن إيجاد حل له إلا من خلال تدابير استثنائية (مثل إعادة هيكلة الدين). وفي المقابل، يمكن أن يواجه الكيان السيادي ضغوطاً دون أن يفقد قدرته بالضرورة على تحمل أعباء ديونه. وفي هذه الحالة، يمكن اتخاذ عدة تدابير – بخلاف إعادة هيكلة الدين – لمعالجة الموقف، مثل تصحيح أوضاع المالية العامة والحصول على تمويل جديد.</p> <p>1/ تقييم المدى القريب لا ينطبق على الحالات التي تتضمن ترتيبات صرف متفق عليها مع الصندوق. وفي حالات الرقابة أو ترتيبات الصندوق الوقائية، يتم إجراء تقييم للمدى القريب دون نشره.</p> <p>2/ تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين إجراء اختياري في حالات الرقابة والإلزامي في حالة الاتفاق على ترتيبات مع الصندوق. وتُحذف الإشارات التلقائية قبل نشر تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين. وفي حالات الرقابة أو ترتيبات الاستفادة من موارد الصندوق وفق الحدود الاعتيادية، تحذف قبل النشر أي عبارات واصفة تشير إلى احتمالية استدامة القدرة على تحمل الدين ("احتمالية مرتفعة" أو "احتمالية غير مرتفعة").</p>			

الشكل البياني 2- الكويت: نطاق تغطية الديون والإفصاحات

التعليقات									
	الحكومة المركزية	الحكومة العامة	القطاع العام غير المالي	القطاع العام الموحد	أخرى				1- نطاق تغطية الديون في تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين: 1/
	لا ينطبق	1- إن كانت حكومة مركزية، فهل الكيانات بخلاف الحكومة المركزية غير مهمة؟							
	2- القطاعات الفرعية المتضمنة في التغطية المختارة في (1) أعلاه:								
	قطاعات فرعية تم رصدتها في السيناريو الأساسي								
	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا
	1	2	3	4	5	6	7	8	
	الحكومة المركزية	القطاع العام غير المالي	القطاع العام الموحد	الحكومة المركزية	القطاع العام غير المالي	القطاع العام الموحد	الحكومة المركزية	القطاع العام غير المالي	القطاع العام الموحد
	الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية	الصناديق خارج الميزانية (EBFs)	صناديق الضمان الاجتماعي (SSFs)	حكومات الولايات	الحكومات المحلية	شركات عامة غير مالية	البنك المركزي	الشركات العامة المالية الأخرى	
	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	
	3- تغطية الأدوات:								
	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة / 3	حسابات دائنة أخرى / 2	سندات الدين	القروض	العملة والودائع				
	4- المبادئ المحاسبية								
	أساس التقييم				أساس التقييم				
	تقييم سندات الدين	القيمة الظاهرية	القيمة الاسمية	الأساس النقدي	الأساس غير النقدي	القيمة السوقية	القيمة السوقية	القيمة السوقية	القيمة السوقية
	7/	6/	5/	4/	7/	6/	5/	4/	7/
	5- توحيد الديون عبر القطاعات								
	موحدة				غير موحدة				

رمز الألوان: ■ التغطية المختارة ■ غير موجودة في التغطية الموصى بها ■ لا تطبق

إبلاغ البيانات بشأن حيزات الدين بين أجهزة الحكومة

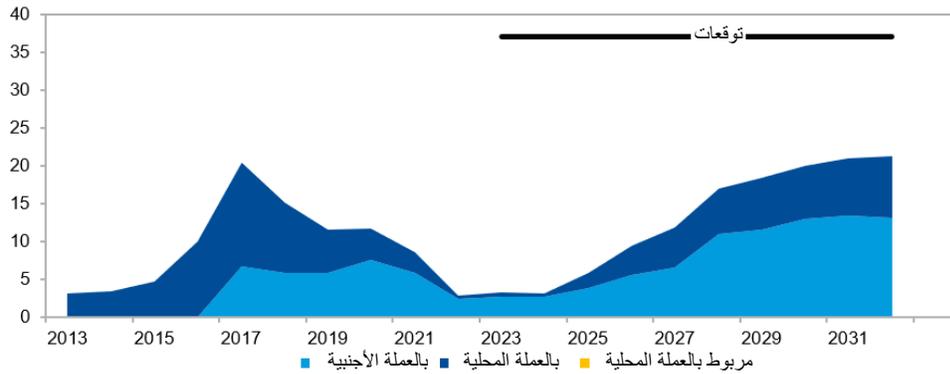
المجموع	شركات عامة مالية أخرى	البنك المركزي	شركات عامة غير مالية	حكومات محلية	حكومات الولايات	صناديق الضمان الاجتماعي	الصناديق خارج الموازنة (EBFs)	الحكومة المركزية في الموازنة	جهة حائزة الإصدار
صفر									1
صفر									2
صفر									3
صفر									4
صفر									5
صفر									6
صفر									7
صفر									8
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المجموع

1/ CG = الحكومة المركزية؛ GG = الحكومة العامة؛ NFPS = القطاع العام غير المالي؛ CPS = القطاع العام الموحد؛ IPSGSS = نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة.
 2/ يمكن استخدام رصيد المتأخرات كمتغير بديل في حالة عدم توافر بيانات أساس الاستحقاق عن الحسابات الدائنة الأخرى.
 3/ نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة تتضمن غالباً خصوم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين.
 4/ تشمل القيد على أساس الاستحقاق، وأساس الالتزام، ومستحق السداد، وخلافه.
 5/ القيمة الاسمية في أي لحظة هي المبلغ المستحق على الدين. وتعكس قيمة الأداة عند إنشائها وأي تدفقات اقتصادية لاحقة (مثل المعاملات، وسعر الصرف، وتغيرات التقييم الأخرى بخلاف تغيرات سعر السوق، وتغيرات الحجم الأخرى). تعكس قيمة الدين عند نشوئه + أي تدفقات اقتصادية لاحقة، كسداد أصل الدين وتغيرات سعر الصرف وتغيرات التقييم الأخرى (بخلاف تغيرات سعر السوق) على سبيل المثال.
 6/ القيمة الظاهرية لأداة الدين هي مبلغ الأصل غير المخصوم الواجب سداؤه عند (أو قبل) الاستحقاق.
 7/ القيمة السوقية لأدوات الدين هي القيمة كما لو تم اقتناؤها من خلال معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي). وسندات الدين المتداولة هي فقط الأدوات التي تكون لها قيم سوقية مشاهدة.

التعليق: يركز نطاق تغطية تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين الوارد ضمن تقرير الخبراء على الحكومة العامة التي تتضمن الصناديق خارج الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي، ولا يشمل الدولة أو الحكومة المحلية. ولا توجد بيانات متاحة عن القطاع العام ككل في هذه المرحلة. ويواصل الخبراء العمل مع السلطات على توسيع نطاق تغطية بيانات المالية العامة لتتضمن القطاع العام ككل.

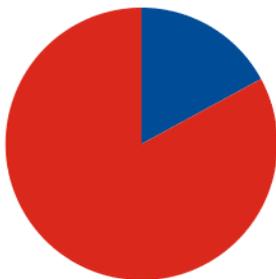
الشكل البياني 3 - الكويت: مؤشرات هيكل الدين العام

الدين حسب العملة (% من إجمالي الناتج المحلي)



ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة العامة.

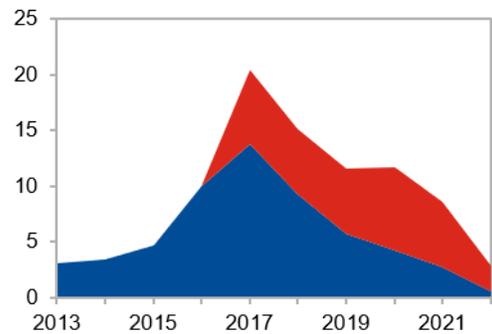
الدين العام حسب متطلبات القانون المعمول به، 2022 (%)



- القانون المحلي
- قانون خارجي ما عدا متعدد الأطراف
- قانون متعدد الأطراف

ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة العامة.

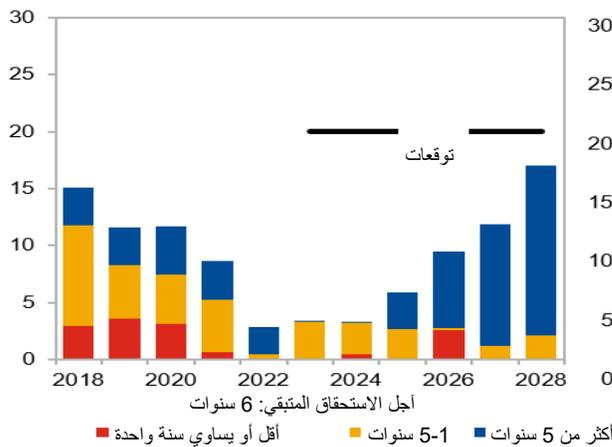
الدين العام حسب الجهة الحانزة (% من إجمالي الناتج المحلي)



- البنك المركزي المحلي
- بنوك تجارية محلية
- جهات دائنة محلية أخرى
- جهات دائنة رسمية خارجية
- جهات دائنة خاصة خارجية

ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة العامة.

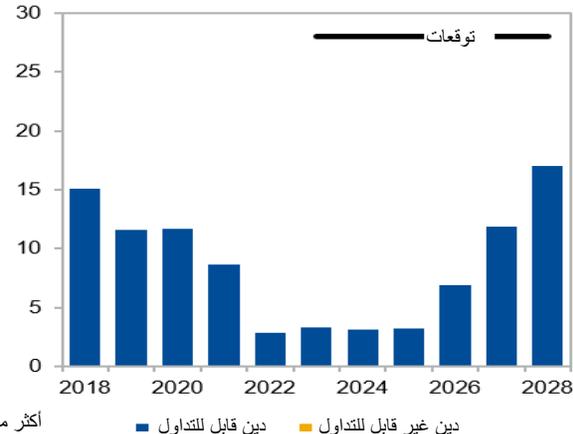
الدين العام حسب أجل الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي)



- أكثر من 5 سنوات
- 1-5 سنوات
- أقل أو يساوي سنة واحدة

ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة العامة.

الدين حسب الأدوات (% من إجمالي الناتج المحلي)



- دين غير قابل للتداول
- دين قابل للتداول

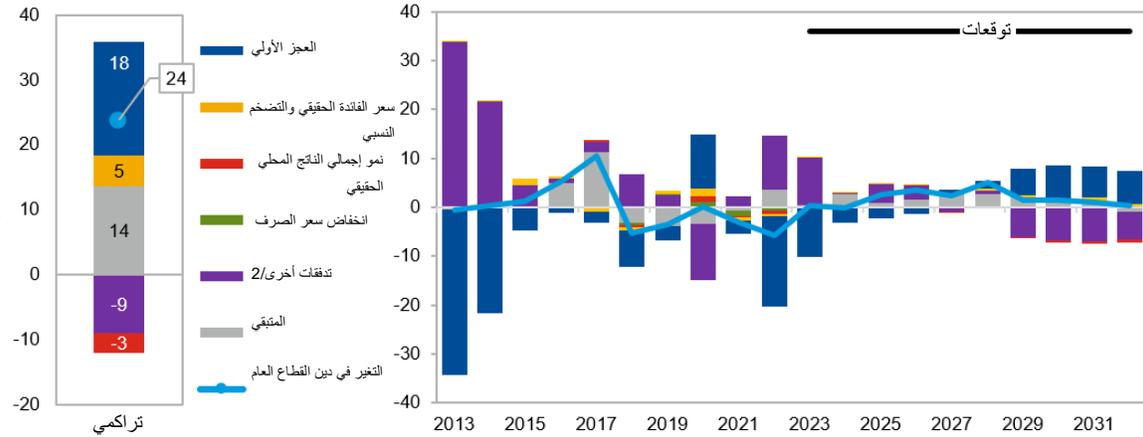
ملحوظة: النطاق المبين هو الحكومة العامة.

التعليق: تُحسب هذه المؤشرات على أساس السنة التقويمية، وتختلف عن الحساب على أساس دورة السنة المالية الحكومية (الجدول 1 بعنوان "مؤشرات اقتصادية مختارة" على سبيل المثال) التي تبدأ في 1 إبريل وتنتهي في 31 مارس من العام التالي.

الشكل البياني 4- الكويت: السيناريو الأساسي
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات ممتدة /1				التوقعات على المدى المتوسط /1							فعلية /1	
2032	2031	2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022		
21.3	21.0	20.0	18.5	17.1	11.9	9.5	5.9	3.2	3.3	2.9	الدين العام	
0.3	1.0	1.5	1.4	5.2	2.4	3.6	2.7	0.1-	0.4	5.7-	التغير في الدين العام	
1.2	0.3-	0.5	0.5-	2.4	0.2-	1.9	1.6	2.8-	0.0	9.3-	مساهمة التدفقات المحددة	
6.6	6.4	7.0	5.3	1.7	0.7	1.1-	2.0-	3.2-	10.1-	18.5-	العجز الأولي	
42.3	42.7	42.4	44.8	48.8	49.7	51.3	52.1	54.3	60.3	57.1	الإيرادات بخلاف الفوائد	
49.0	49.2	49.5	50.1	50.5	50.4	50.2	50.1	51.1	50.2	38.5	المصروفات بخلاف الفوائد	
0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.0	0.1	0.2	1.8-	ديناميكية الدين التلقائية	
0.7	0.7	0.6	0.5	0.4	0.4	0.2	0.1	0.1	0.2	0.4-	سعر الفائدة الحقيقي والتضخم النسبي	
0.8	0.8	0.7	0.6	0.5	0.5	0.3	0.2	0.3	0.6	1.4-	سعر الفائدة	
0.1-	0.1-	0.1-	0.1-	0.1-	0.1-	0.1-	0.1-	0.1-	0.4-	1.0	التضخم النسبي	
0.5-	0.5-	0.4-	0.4-	0.3-	0.2-	0.1-	0.1-	0.1-	0.0	0.7-	معدل النمو الحقيقي	
...	0.8-	سعر الصرف الحقيقي	
5.6-	6.9-	6.8-	6.0-	0.6	1.0-	2.9	3.7	0.3	9.8	11.0	تدفقات محددة أخرى	
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الالتزامات الاحتمالية	
5.6-	6.9-	6.8-	6.0-	0.6	1.0-	2.9	3.7	0.3	9.8	11.0	معاملات أخرى	
1.0-	1.3	1.0	2.0	2.7	2.6	1.7	1.0	2.7	0.4	3.6	مساهمة القيمة الباقية	
12.8	11.5	11.6	8.8	4.3	4.6	0.8-	1.4-	2.9-	9.9-	16.4-	إجمالي الاحتياجات التمويلية	
6.1	5.1	4.5	3.5	2.6	3.9	0.3	0.6	0.3	0.2	2.1	منها: خدمة الدين	
4.2	3.9	3.7	3.2	2.5	1.2	0.2	0.6	0.2	0.1	0.2	بالعملة المحلية	
1.9	1.2	0.8	0.3	0.2	2.7	0.1	0.1	0.1	0.1	2.0	بالعملة الأجنبية	
2.6	2.5	2.5	2.3	2.4	2.4	2.4	4.1	2.6	0.1	8.2	النمذجة:	
1.2	1.2	1.2	1.2	0.2	0.1-	0.1	0.6-	2.6-	12.3-	27.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	
3.8	3.7	3.7	3.5	2.6	2.3	2.5	3.5	0.0	12.3-	37.8	التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، النسبي)	
5.2	5.2	5.3	4.8	4.9	4.9	5.2	6.4	5.6	6.6	4.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)	
											سعر الفائدة الفعلي (%)	

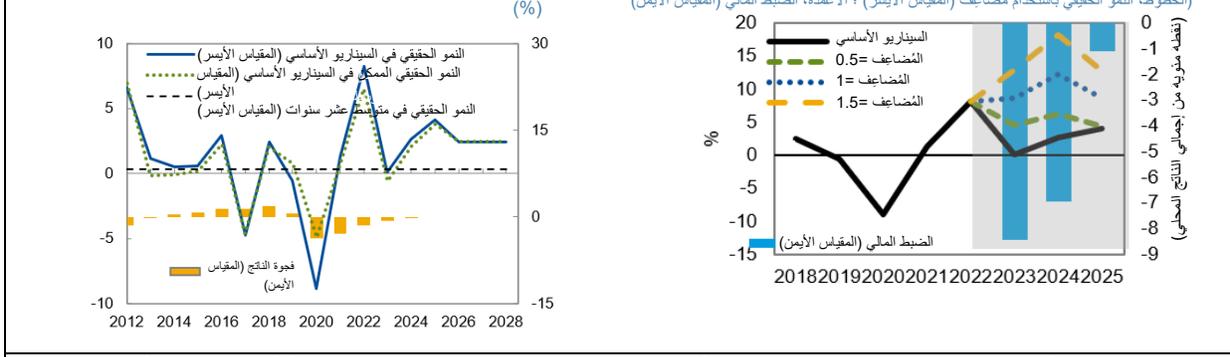
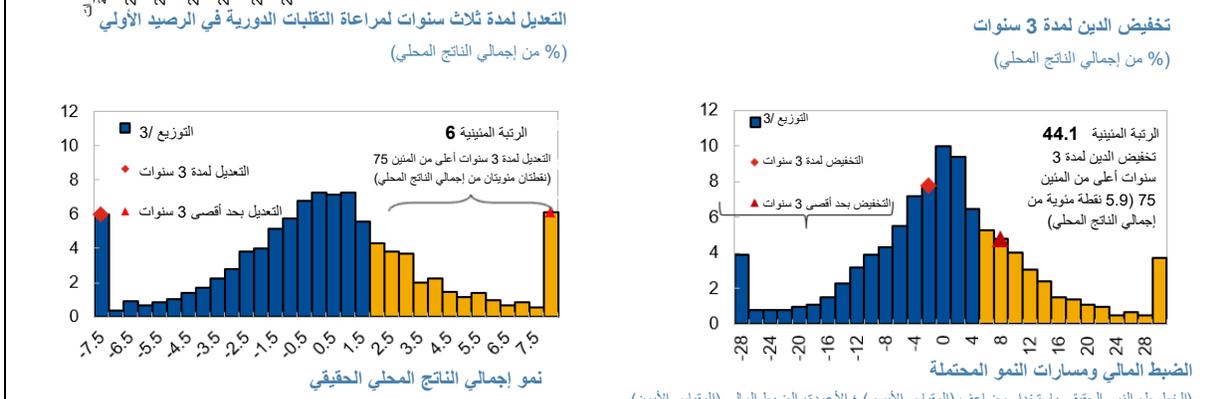
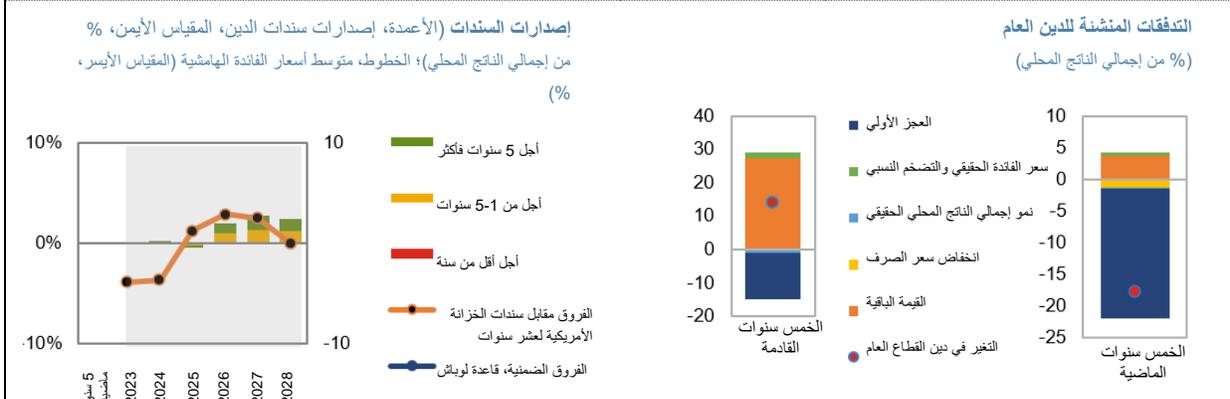
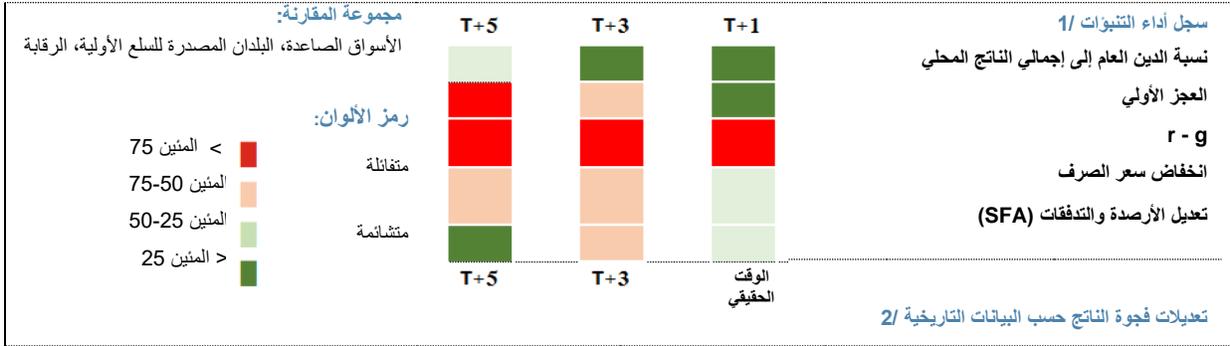
المساهمة في التغيرات في الدين العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)



تعليق الخبراء:

1/ يستند الجدول إلى السنة التقويمية. وتختلف الأرقام عن الحساب على أساس دورة السنة المالية الحكومية (الجدول 1 بعنوان "مؤشرات اقتصادية مختارة" على سبيل المثال) التي تبدأ في 1 إبريل وتنتهي في 31 مارس من العام التالي.
2/ تتضمن التدفقات الأخرى المدخرات في صناديق الثروة السيادية والمبالغ المسحوبة منها.

الشكل البياني 5- الكويت: مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي



الشكل البياني 6- الكويت: تحليل المخاطر في الأجل المتوسط

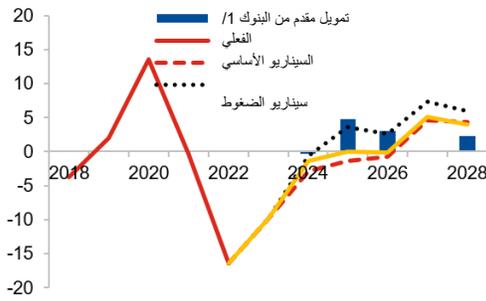
مؤشر الرسم المروحي للدين ومؤشر القدرة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

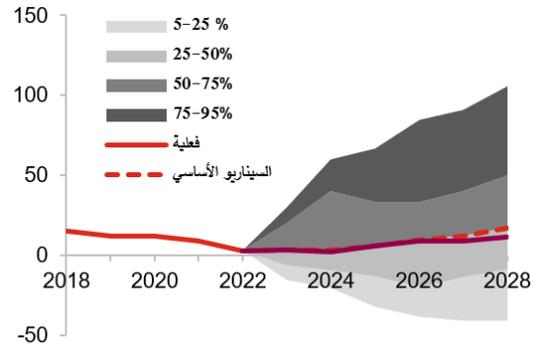
القيمة	المؤشر	القيمة	مؤشر المخاطر	إشارة المخاطر	الاحتياجات المتقدمة، غير المصدرة للسلع الأولية، البرنامج
100	75	50	25	صفر	
...	2.1	146.7	مدى تصاع الرسم المروحي
...	0.8	95.6	وحدة الرسم المروحي النموذجية للدين
...	0.2	9.8	مؤشر مستوى الدين X مؤشر المؤسسات
...	3.1	...	منخفضة	منخفضة	مؤشر الرسم المروحي للدين
...	0.4-	1.2-	متوسط إجمالي الاحتياجات التمويلية في السيناريو الأساسي (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	0.1	0.3	أداة القدرة التمويلية النموذجية لإجمالي الاحتياجات التمويلية
...	3.0	9.1	التغير في المطالبات على الحكومة، في أوقات الضغوط (الأصول المصرفية %)
...	2.7	...	منخفضة	منخفضة	مؤشر القدرة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية

مفتاح الخريطة: المدى الزبني الكويت

احتياجات التمويل الإجمالية (% من إجمالي الناتج المحلي)



الرسم المروحي النهائي (% من إجمالي الناتج المحلي)



اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المُفَعَّلة (تظهر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط غير المُفَعَّلة بتظليل رمادي اللون)

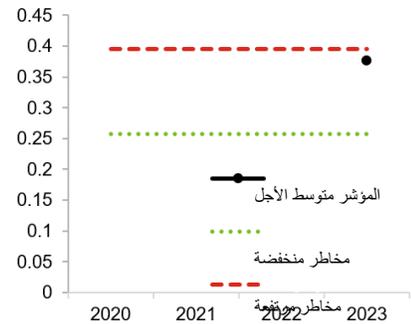
- أزمة مصرفية
- أسعار السلع الأولية
- سعر الصرف
- الالتزامات الاحتمالية
- الكوارث الطبيعية

تحليل المخاطر في الأجل المتوسط

المستوى المعياري	الوزن الترجيحي في المؤشر متوسط	المستوى الحدي للمخاطر المرتفعة	المستوى الحدي للمخاطر المنخفضة	
0.7	0.5	2.1	1.1	مؤشر الرسم المروحي للدين
0.1	0.5	17.9	7.6	مؤشر القدرة التمويلية لإجمالي الاحتياجات التمويلية
0.4، منخفض	...	0.4	0.3	المؤشر متوسط الأجل

احتمالية عدم اكتشاف الأزمة، 2028-2023 (في حالة عدم التنبؤ بالأزمة): 27,3%
احتمالية الإنذار الكاذب، 2028-2023 (في حالة التنبؤ بالأزمة): 15,9%

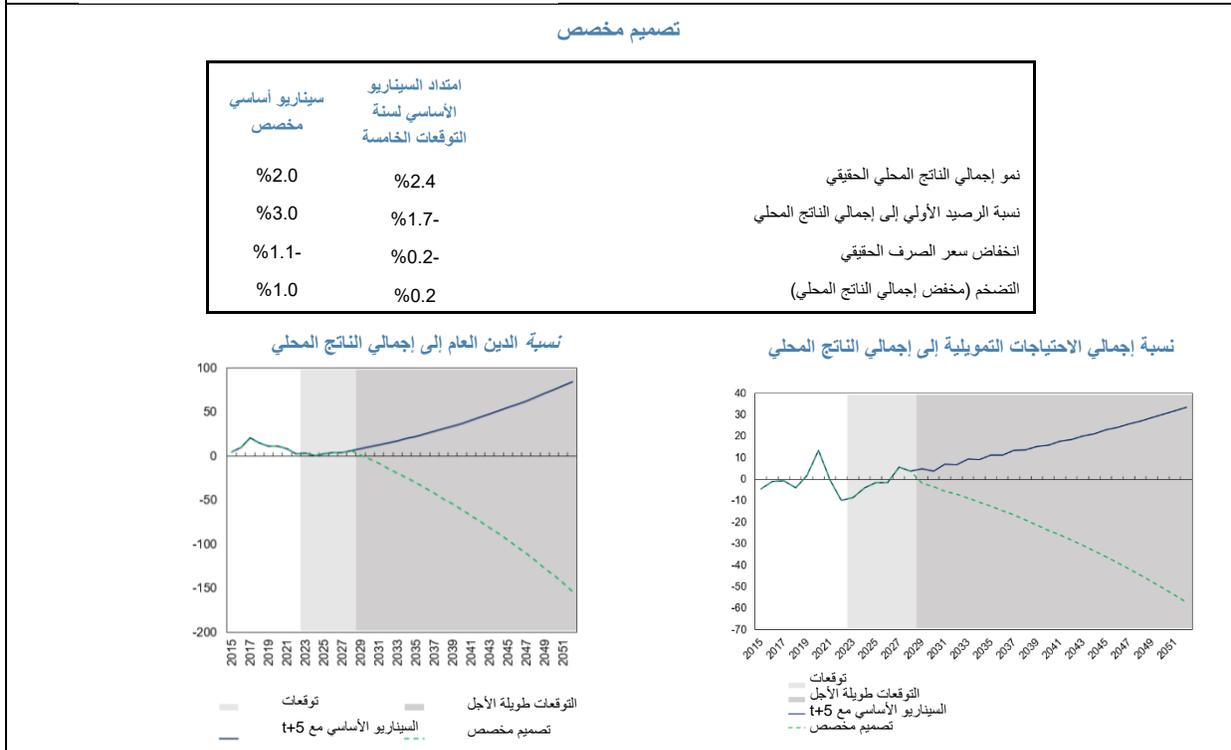
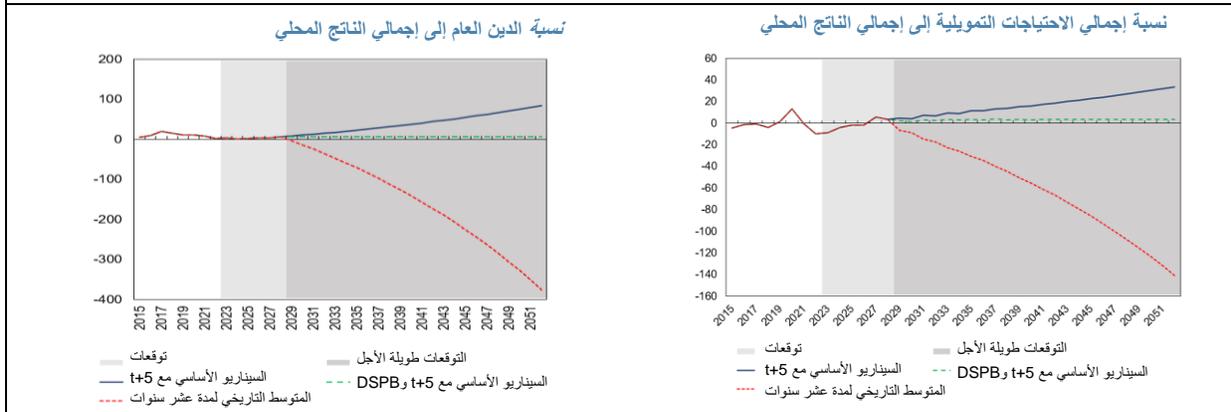
المؤشر متوسط الأجل الرقم القياسي



1/ يقاس التمويل المقدم من البنوك الفرق في احتياجات التمويل بين السيناريو الأساسي وسيناريو الضغوط كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في سيناريو الضغوط. وبناء على المنكزة الإرشادية لخبراء الصندوق بعنوان "Sovereign Risk and Debt Sustainability Framework for Market Access Countries"، تم تعديل الإشارة التلقائية المستمدة من مؤشر الرسم المروحي للدين إلى "منخفضة" نظرا لحيازة الحكومة هوامش أمان ضخمة من الأصول المالية تتجاوز 75% من إجمالي الناتج المحلي و100% من الدين العام.

الشكل البياني 7- الكويت: تحليل المخاطر طويلة الأجل: استهلاك ديون الكبيرة

مؤشر المخاطر	المتغير	توقعات
	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي الاستهلاك	الاستقبات على المدى الطويل
	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي الاستهلاك	الاستقبات على المدى الطويل مع استقرار مستويات الدين
	نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي الاستهلاك	فرضية المتوسط التاريخي
مؤشر المخاطر الكلي		



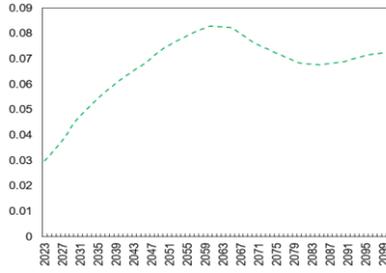
الشكل البياني 7- الكويت: تحليل المخاطر طويلة الأجل: الخصائص الديموغرافية (تمة)

الأوضاع الديمغرافية: معاشات التقاعد

لإبقاء أصول معاشات التقاعد إيجابية:		
حتى عام 2100	لمدة 50 سنة	لمدة 30 سنة
1.68%	1.45%	0.37%

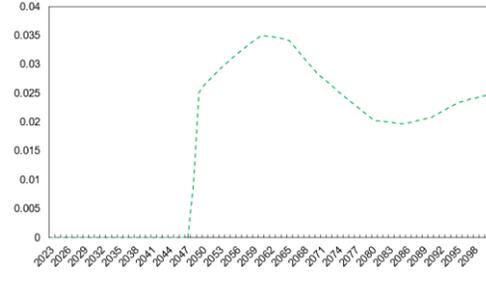
التصحيات الدائمة والمطلوبة في نظام التقاعد (نقطة مئوية في إجمالي الناتج المحلي، على أساس سنوي)

إجمالي المزايا المدفوعة



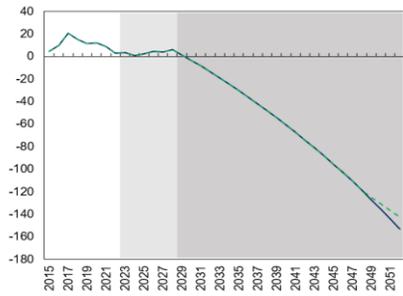
إجمالي المزايا المدفوعة (% من إجمالي الناتج المحلي) - - -

احتياجات تمويل معاشات التقاعد



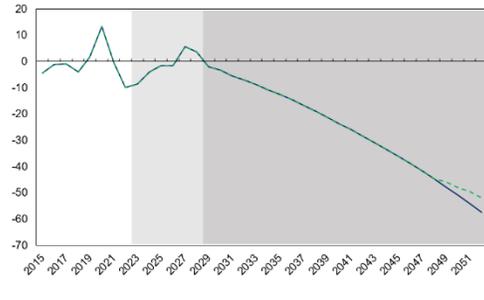
احتياجات تمويل معاشات التقاعد - - -

نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



مع تزايد تكاليف معاشات التقاعد - - - تصميم مخصص

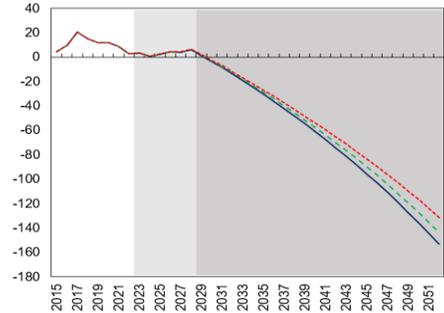
نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



مع تزايد تكاليف معاشات التقاعد - - - تصميم مخصص

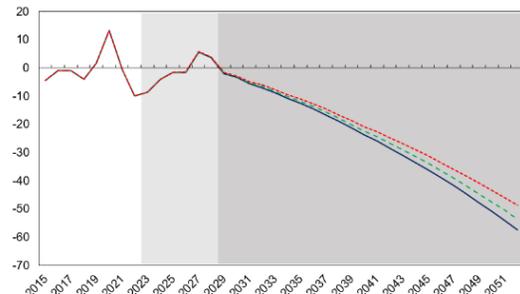
الأوضاع الديمغرافية: الصحة

نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



الصحة (الأوضاع الديمغرافية) - - - الصحة (الأوضاع الديمغرافية) ECG+ - - - تصميم مخصص

نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



الصحة (الأوضاع الديمغرافية) ECG+ - - - الصحة (الأوضاع الديمغرافية) - - - تصميم مخصص

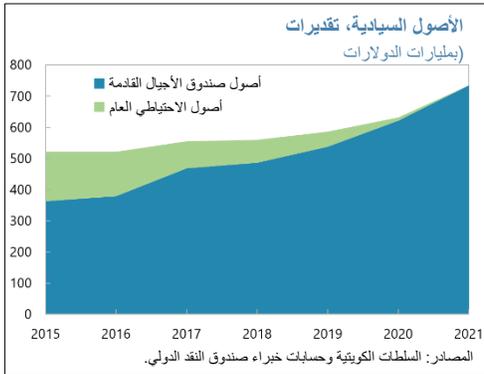
الملحق 5 – إدارة الأصول والخصوم السيادية¹

يتضمن هذا الملحق تقييماً للأصول والخصوم المالية السيادية لدولة الكويت ويوصي بإطار متماسك لإدارتها.

الأصول السيادية

1- يتألف صندوق الثروة السيادي الكويتي من صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة. وقد تأسس في عام 1953 باسم مجلس الاستثمار الكويتي، أي قبل ثمانية أعوام من استقلال الكويت. ويعد صندوق الثروة السيادي الكويتي أحد أقدم صناديق الثروة السيادية في العالم. ويدار كلا الصندوقين من قبل الهيئة العامة للاستثمار التي تدير أيضاً الاقتراض الخارجي للكيانات الحكومية (الشكل البياني 1). وحتى نهاية عام 2021، تقدر أصول صندوق الأجيال القادمة بأكثر من 700 مليار دولار (أي ما يقرب من 5 أضعاف حجم إجمالي الناتج المحلي الاسمي في عام 2021)، بينما كان صندوق الاحتياطي العام على وشك النضوب في ذلك الوقت.² ويُذكر أن الهيئة العامة للاستثمار تستثمر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأمريكتين وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.³

• **صندوق الاحتياطي العام** هو المستودع الرئيسي لكافة العائدات النفطية لدولة الكويت والدخل المكتسب من استثمارات



صندوق الاحتياطي العام، ويعتبر بمثابة حساب الخزانة للدولة وصندوق لتحقيق الإستقرار.⁴

• **صندوق الأجيال القادمة** هو أداة للادخار عبر الأجيال. ويمكن تحويل الأموال إلى هذا الصندوق عند تسجيل فائض في الميزانية.⁵ ويُعاد استثمار الدخل من الاستثمارات. ولا يمكن السحب من صندوق الأجيال القادمة إلا إذا أجاز القانون ذلك، على غرار ما حدث في السابق لسداد تكاليف إعادة إعمار الكويت بعد حرب الخليج.

¹ من إعداد فاي ليو.

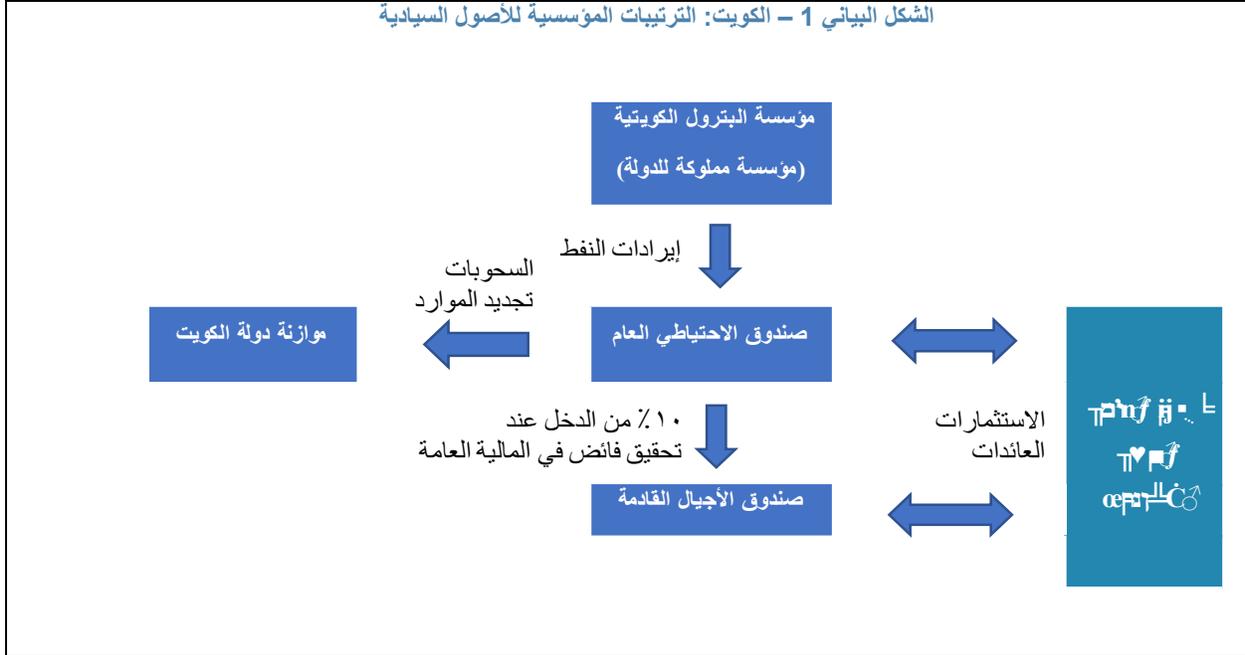
² حسب التقديرات، تم تجديد موارد صندوق الأجيال القادمة في عام 2022 بفضل انتعاش أسعار النفط الخام وعائدات النفط، كما تم استثمار ما يقرب من 35% من صندوق الأجيال القادمة محلياً (راجع SWF Global newsletter, August 2022).

³ يحظر التشريع الذي تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار بموجبه في عام 1982 الإفصاح عن أي معلومات للجمهور بشأن الهيئة أو أداؤها (قانون الكويت رقم 47 لسنة 1982).

⁴ تُسدد مصروفات صندوق الاحتياطي العام من خلال تحويل الأموال المقومة بالعملة الأجنبية من حسابات الهيئة العامة للاستثمار إلى حسابات بنك الكويت المركزي في الخارج، أي أن الهيئة العامة للاستثمار تبيع النقد الأجنبي إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره بتحويل العملة المحلية إلى الحكومة. ويتحدد حجم التحويلات حسب الاحتياجات التمويلية. ونظراً لحجم الإنفاق الحكومي الكبير، تشكل هذه التحويلات مصدراً مهماً للنقد الأجنبي لبنك الكويت المركزي.

⁵ بتاريخ 19 (أغسطس) 2020، أقر مجلس الأمة تشريعاً يقضي بتحويل 10% من الإيرادات (بخلاف دخل الاستثمار) إلى صندوق الأجيال القادمة، رهنا بوجود فائض في الميزانية خلال نفس السنة المالية.

الشكل البياني 1 - الكويت: الترتيبات المؤسسية للأصول السيادية



2- وقد بلغت احتياطات الكويت من النقد الأجنبي حوالي 33% من إجمالي الناتج المحلي (45 مليار دولار) في نهاية عام 2021. ويجري ربط سعر الصرف في الكويت بسلة مرجحة غير معلنة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للكويت. ويدير بنك الكويت المركزي احتياطات النقد الأجنبي لتحقيق أهداف الحفاظ على ربط العملة وتوفير السيولة لتلبية احتياجات البنوك التجارية.

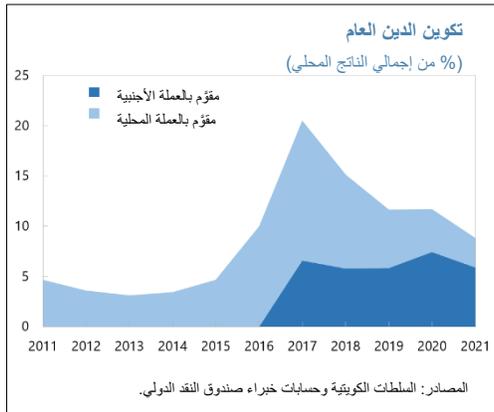
3- وتضطلع الشركات المملوكة للدولة بدور مهم في الأنشطة الاقتصادية، كما تعد، لا سيما العاملة في قطاع الطاقة، مصدرًا مهمًا للإيرادات الحكومية، حيث ساهمت بنحو 70% من الإيرادات الحكومية خلال السنوات الأخيرة (2015-2019).⁶ وغالبًا ما تعزى مشاركة الدولة في الشركات المملوكة لها إلى القدرة المالية المحدودة للقطاع الخاص على توفير أنشطة تجارية مربحة، أو نية الدولة لمواصلة تواجدها في قطاعات استراتيجية معينة.

4- وتحافظ الحكومة بودائع ضخمة لدى بنك الكويت المركزي والبنوك التجارية المحلية. فمذ عام 2015، ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية من 10% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي (2011-2014) إلى 20% في المتوسط (2015 - 2021). وظلت الودائع الحكومية لدى بنك الكويت المركزي منخفضة، حيث بلغ متوسطها حوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي (2015-2021). وعلاوة على ذلك، تشكل أصول صناديق المعاشات التقاعدية، التي تديرها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتقدر بنحو 100% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، جزءاً من ثروة الأمة بتعريفها الأوسع.



⁶ في البلدان المصدرة للنفط عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، ساهمت الشركات المملوكة للدولة بأكثر من 20% من إيرادات الحكومة العامة في السنوات الأخيرة (2019) أو أحدث عام متاح في 2019؛ راجع (IMF, 2021). وتُقدر مساهمة الشركات المملوكة للدولة في إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 60% في العقد الأول من الألفية الثانية (Sartawi, 2012). ولا تتوافر تقديرات حديثة بسبب نقص البيانات.

الخصوم السيادية



5- أصدرت الحكومة سندات دين محلية وخارجية حتى عام 2017.

وساعد إصدار هذه السندات في تمويل المالية العامة في أعقاب صدمة أسعار النفط خلال الفترة 2015/2014. وقد ارتفع إجمالي الدين العام من 4,6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 إلى 20,5% في عام 2017، لينخفض لاحقاً إلى 8,7% في عام 2021، حيث تم سداد الدين تدريجياً في تواريب الاستحقاق.⁸ وقد أدت الصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط إلى تدهور رصيد المالية العامة وزيادة الاحتياجات التمويلية للمالية العامة. ولكن نظراً لأن الحكومة ليست لها صلاحية قانونية للاقتراض بعد عام 2017، تم تمويل المالية العامة من خلال السحب من الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام الذي قاربت أرصده على النفاذ نتيجة لذلك.

6- وقد تواجه الحكومة خصوماً احتمالية ناشئة عن الشركات المملوكة للدولة. والخصوم الاحتمالية قد تكون صريحة،

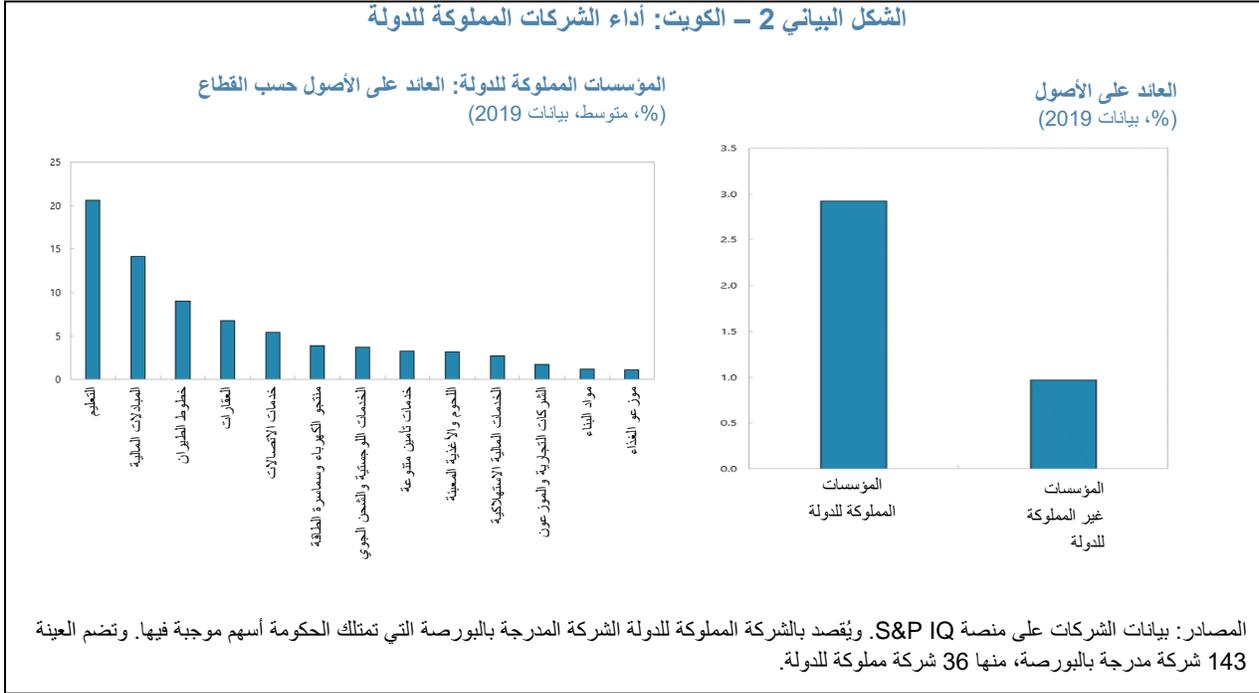
عندما يكون لها طابع رسمي بموجب عقد قانوني أو التزام صريح، أو ضمنية، عندما يكون تدخل الحكومة لمساعدة الشركة أمراً متوقفاً حتى وإن لم تكن ملزمة بذلك قانوناً. وفي حالة تعرض الشركات المملوكة للدولة لصدمة معاكسة أو عسر مالي، فيمكنها التأثير على ميزانية الحكومة أو الميزانية العمومية من خلال قنوات عديدة. فتزداد خصوم الحكومات إذا تحملت جزءاً من ديون الشركات المملوكة للدولة. ويؤدي انخفاض صافي الأصول المالية في الميزانيات العمومية للشركات المملوكة للدولة إلى تراجع صافي الثروة العامة. وعندما تضطلع الشركات المملوكة للدولة بتنفيذ نسبة كبيرة من الاستثمارات العامة، يرجح أن يؤثر تباطؤ الاستثمار العام على الاقتصاد الحقيقي والإيرادات العامة. ويُذكر أن الشركات المملوكة للدولة تهيمن على قطاع الطاقة في الكويت، حيث يحظر القانون مشاركة القطاع الخاص في معظم أنشطة قطاع الطاقة. وبخلاف قطاع الطاقة، يوجد بالكويت عدد قليل من الشركات المملوكة للدولة بالكامل، باستثناء شركة الخطوط الجوية الكويتية. وكان أداء الشركات المملوكة للدولة جيداً بوجه عام من حيث العائد على الأصول (الشكل البياني 2).⁹ وتمتلك الحكومة أسهم في عدد من الشركات الكويتية من خلال الصناديق التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار أو صندوق التأمينات الاجتماعية الذي تديره المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

⁷ منح القانون للحكومة صلاحية الاقتراض محلياً وخارجياً مع فرض حدود على الحجم والمدة. فقد أجاز القانون رقم 50 (1987) للحكومة الاقتراض لمدة 10 سنوات، وتم تعديله لاحقاً بالقانون رقم 3 (1997) لتمديد الفترة حتى عام 2017. وقد فرض القانون القيود التالية على الاقتراض: (أ) الحد الأقصى للدين 10 مليارات دينار كويتي، و(ب) إصدار سندات الدين بأجل لا يتجاوز 10 سنوات، و(ج) التصريح بعمليات الاقتراض حتى عام 2017. ويُسمح بالاقتراض الخارجي بموجب القرار الوزاري رقم 21 لسنة 2009 الذي وضع حداً للاقتراض الخارجي بما يعادل 5 مليارات دينار كويتي. وقد أجاز القرار الوزاري رقم 63 لعام 2015 لكل من بنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار الاقتراض نيابة عن وزارة المالية - حيث ينوب عنها بنك الكويت المركزي في عمليات الاقتراض المحلية والهيئة العامة للاستثمار في الاقتراض الخارجي في الأسواق الدولية.

⁸ أصدرت الحكومة سندات ذات أجل استحقاق 5 سنوات و10 سنوات بقيمة 3,5 مليار دولار و4,5 مليار دولار على الترتيب في عام 2017، وتم سداد الشريحة الأولى بقيمة 3,5 مليار دولار في مارس 2022.

⁹ <https://www.state.gov/reports/2018-investment-climate-statements/kuwait/>

الشكل البياني 2 – الكويت: أداء الشركات المملوكة للدولة



الاعتبارات المتعلقة بالسياسات

7- ينبغي أن تدار الأصول والخصوم السيادية من خلال إطار شامل. فوجود إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية يتيح مزايا كبيرة على عكس الفصل بين إدارة الأصول والخصوم. ومن شأن هذا الإطار الكشف عن المخاطر السيادية – من خلال تحديد مصادر التكاليف والمخاطر والروابط فيما بينها من منظور حافظة القطاع العام الموحدة – وإدارتها بالتالي. فانتكاف كل كيان حكومي، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة، للديون بالعملة الأجنبية قد لا يكون كبيراً في حد ذاته، ولكن مستوى الانكشاف الإجمالي قد يستلزم اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة هذه المخاطر. ويمكن إعداد ميزانية عمومية سيادية لأغراض التحليل، على أن تغطي صندوق الثروة السيادي والودائع الحكومية في الجهاز المصرفي، والأصول في المؤسسات العامة، واحتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي، وأصول صندوق معاشات التقاعد. وعلى جانب الخصوم، ينبغي أن تشمل الميزانية العمومية الدين العام المحلي والخارجي، وخصوم البنك المركزي، ونظم معاشات التقاعد غير الممولة، والخصوم الاحتمالية.

8- وقد يتطلب تنفيذ هذا الإطار تعاوناً وثيقاً بين المؤسسات المعنية والمواعمة مع إطار المالية العامة. ويضم مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار ممثلين من وزارة المالية وبنك الكويت المركزي، كما تضم لجنة إدارة الدين العام في وزارة المالية ممثلين من الهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي. ومع ذلك، يمكن أن تستفيد السلطات من وضع ترتيبات رسمية للتعاون على المستوى التشغيلي. وتشمل هذه الترتيبات تبادل البيانات والمعلومات، ومواءمة توزيع الأصول مع استراتيجيات الديون، وتنسيق إدارة النقدية والدين فيما بين وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي. كذلك يجب أن يكون إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية متسقاً مع إطار المالية العامة. وينبغي ضمان اتساق القواعد المنظمة لتدفقات صندوق الثروة السيادي الداخلة والخارجة مع قواعد المالية العامة (المذكورة المرجعية 2)، على أن يحدد إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية بوضوح كيفية إنفاق أو ادخار إيرادات النفط الاستثنائية عند حدوث ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط.

9- ويُعد إصدار قانون الدين العام الجديد ضرورياً لضمان انتظام سير عمليات المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلية.

- سيساهم إصدار قانون الدين العام في موازنة مزيج التمويل – مما يتيح الفرصة للمفاضلة بين إيجابيات وسلبيات الاقتراض والسحب من صندوق الاحتياطي العام، والحد من المسحوبات للسماح بتجديد موارد الصندوق بعد أن بلغت أدنى مستوياتها على الإطلاق خلال السنوات الثلاث الماضية وبالتالي استمراره لفترة أطول، وإعادة تمويل الالتزامات لدى استحقاقها.
- من الضروري إقرار قانون الدين العام دون تحديد تاريخ لانتهاء سريانه لتفادي اختلال عملية إدارة الدين. ويمكن تحديث القانون وتعديله حسب تطورات الأوضاع. ومن المهم أيضاً أن يتيح القانون مرونة كافية لإدارة الدين بكفاءة، مع تجنب فرض قيود على آجال استحقاق الديون أو حجم التمويل واستخداماته وغيرها، حيث يُفضل إدارة هذه القيود على المستوى التشغيلي.
- من شأن إصدار الدين المحلي أن يعجل بإيجاد سوق دين سائلة بالعملة المحلية. فتطوير أسواق الدين المحلية يسهل تمويل الحكومة، وتحسين كفاءة السياسة النقدية، وإتاحة أساس مرجعي لتسعير إصدارات القطاع الخاص، وإعطاء دفعة قوية للقطاع المالي، مما يساعد المساعدة في دعم تنمية القطاع الخاص.

10- ويجب وضع إطار قوي لإدارة الدين العام لجني المنافع الاقتصادية المتحققة من قانون الدين العام وتجنب خلق مواطن ضعف جديدة. وسوف تسترشد قرارات إدارة الدين وعمليات السلطات الحكومية بإطار إدارة الدين متوسط الأجل. وينبغي وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين بحيث تكون ركيزة مهمة لهذا الإطار، حيث تربط الاستراتيجية بين الاقتراض والسياسة الاقتصادية الكلية وتحدد كيفية إدارة الحكومة لديونها لتصميم محفظة تعكس تفضيلاتها من حيث التكلفة والمخاطر وتلبي احتياجاتها التمويلية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الإطار القانوني لإدارة الدين العام، بما في ذلك من خلال توضيح نطاق وتغطية الدين العام الذي سيتم احتسابه ضمن الحد الأقصى للدين وسلطة الاقتراض الممنوحة للهيئات العامة والشركات المملوكة للدولة التي تعتمزم إصدار أدوات الدين. وينبغي أن يحدد هذا الإطار بوضوح مسؤولية إعداد ونشر الاستراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين وخطط الاقتراض السنوية. وينبغي أن يحدد هذا الإطار أيضاً متطلبات إعداد التقارير والإفصاح لتعزيز شفافية الدين. علاوة على ذلك:

- ينبغي أن توازن عملية إصدار الدين المحلي بين تكلفة الدين والمخاطر المتوقعة والعائد على صندوق الاحتياطي العام، وتأثير الدين على احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، وقدرة الجهاز المصرفي على استيعاب الدين الحكومي دون مزاحمة ائتمان القطاع الخاص.
- يمكن أن يشكل إصدار الدين بالعملة الأجنبية في الخارج خياراً إضافياً. فمزيج السحب من الاحتياطات الوقائية وإصدار الديون المحلية والخارجية يرجح أن يعزز التوازن بين مفاضلات التكاليف والمنافع.

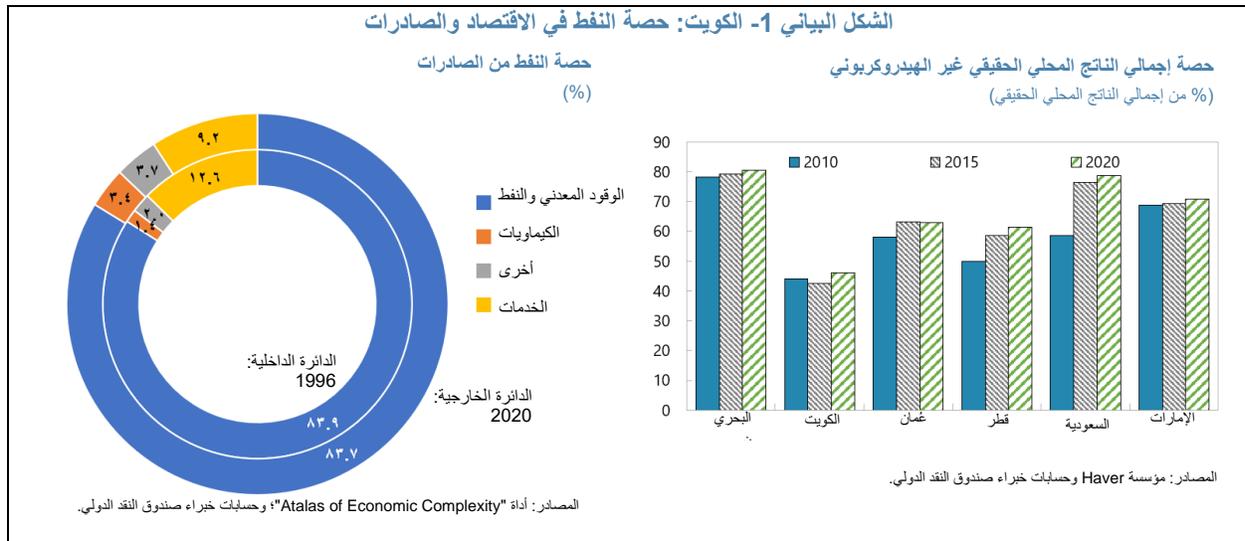
11- ومن شأن توسيع نطاق تغطية المالية العامة ليتجاوز حدود الحكومة المركزية التشجيع على زيادة انضباط المالية العامة وشفافيتها وإتاحة صورة أكثر شمولاً عن مخاطر المالية العامة واستدامة القطاع العام ككل. فالشفافية تساعد على تشجيع المساءلة والانضباط، مما يساهم في تعزيز عملية صنع القرار. وهناك حاجة أيضاً إلى المزيد من الإفصاح عن البيانات والمعلومات لإيجاد الحوافز الملائمة لتشجيع المديرين على تحسين الأداء والوكالات الحكومية على الاضطلاع بمهامها الإشرافية بفعالية. فالتغطية غير الكاملة للشركات المملوكة للدولة في حسابات المالية العامة تحد من فعالية التحليل المالي وتشجع على تحويل ضغوط المالية العامة إلى الشركات المملوكة للدولة، أو العكس، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة مخاطر المالية العامة. كذلك ينبغي أن تصمم الحكومات إطاراً للقدرات والحكومة لرصد المخاطر المالية الناجمة عن الشركات المملوكة للدولة والتخفيف من حدتها. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز إطار حوكمة الشركات وإعداد ميثاق لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بناءً على "المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة" الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبارها خطوة على الطريق الصحيح نحو تقوية الإطار المؤسسي وإدارة الشركات المملوكة للدولة بفعالية. وينبغي أن يضمن هذا الإطار وضع آليات للإشراف والإبلاغ، والتنسيق الوثيق بين الكيانات، ووجود سياسة واضحة لملكية الشركات المملوكة للدولة للاسترشاد بها في تحديد مهام هذه الشركات.

الملحق 6 – الإصلاحات الهيكلية من أجل نمو قوي ومستدام في الكويت¹

ساهمت الموارد النفطية الوفيرة بالكويت في تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية على مدى العقود القليلة الماضية. ومع ذلك، فإن زخم النمو المدعوم بإنتاج النفط قد يتضاءل على المدى الطويل في ظل توجه الاقتصاد العالمي إلى القضاء على الكربون. ويتعين تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات لتحقيق نمو قوي، ومستدام، وغني بالوظائف، وقادر على استغلال العمالة الكويتية المؤهلة تعليمياً على الوجه الأمثل وخلق وظائف عالية الجودة. ويمكن للكويت بفضل ما تملكه من أصول مالية وفيرة أن تشرع في مسار الإصلاح من مركز قوة.

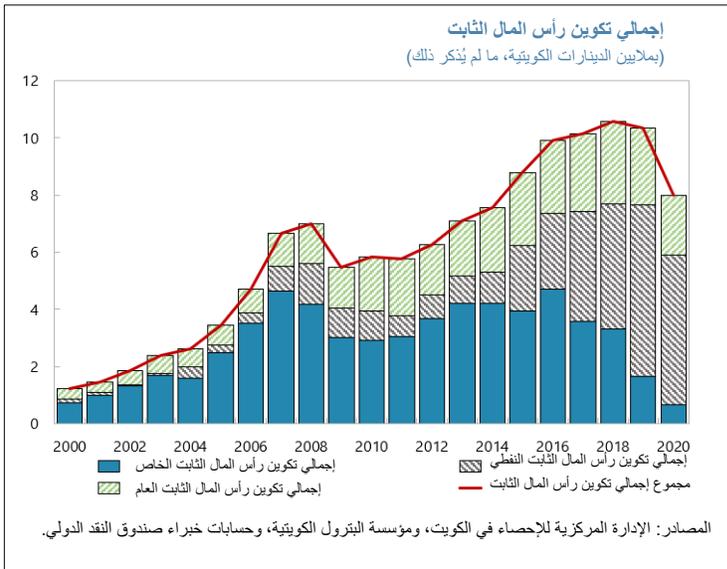
لمحة عامة

1- يمثل النفط وما يرتبط به من عمليات إنتاج أكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ليظل بذلك الركيزة الأساسية لاقتصاد الكويت. وفي الوقت نفسه، تم إحراز تقدم محدود نحو زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد على مدار العقد الماضي - حيث ارتفعت النسبة من 44% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2010 إلى 46% فقط في عام 2020 (الشكل البياني 1). وتركزت الصادرات غير النفطية في القطاعات المتممة للإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية. ويمثل النفط والمواد المرتبطة به النصيب الأكبر من مجموع الصادرات، وقد ظلت النسبة ثابتة عموماً على مدار العقد الماضي - 84% تقريباً من مجموع صادرات السلع والخدمات (الشكل البياني 1). كذلك فإن حوالي نصف صادرات السلع غير النفطية عبارة عن كيماويات مرتبطة بالنفط. وتتألف البقية من الآلات ومعدات النقل والمعادن والمنتجات الزراعية.



¹ من إعداد فاي ليو. ويستند هذا الملحق إلى تقرير القضايا المختارة لدولة الكويت الصادر عام 2021 (غير منشور).

2- وقد تراجع الاستثمار الخاص في السنوات الأخيرة. وبينما يعكس الانخفاض الأخير خلال عام 2020 تأثير جائحة كوفيد-19 على الأرجح، يُعزى الاتجاه الهبوطي الذي بدأ تقريباً عام 2016 إلى مجموعة من العوامل غالباً، منها ضعف القدرة التنافسية، ونقص فرص الاستثمار المربحة، والتحديات أمام بيئة الأعمال. ورغم أن الكويت كانت من أوائل دول مجلس التعاون الخليجي التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية وأجرت الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل نسبياً، ويتم توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات نحو قطاع النفط والغاز. ويُذكر أن التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2020 رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات لتحسين بيئة الأعمال. وكانت مستويات الاستثمار العام مستقرة إلى حد كبير. ورغم أنه قد تم توجيه حصة كبيرة من الاستثمارات



إلى البنية التحتية، فإن نسبة رصيد رأس المال العام إلى إجمالي الناتج المحلي في الكويت أقل من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي، وتعكس المؤشرات وجود مجال لتحسين جودة البنية التحتية.

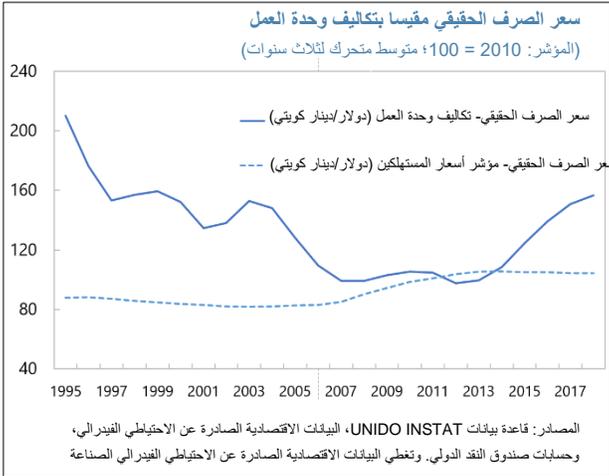
3- ويتركز توظيف الكويتيين إلى حد كبير في القطاع العام الذي يمنح أجوراً ومزايا أفضل عموماً مقارنة بالقطاع الخاص ويوفر قدراً أكبر من الأمن الوظيفي.² وقد ارتفعت فاتورة الأجور الحكومية إلى أكثر من 20% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، مقارنة بحوالي 10% في عام 2011، مما ساهم في جعل المالية العامة أكثر عرضة لمخاطر أسعار النفط والصدمات الخارجية

الأخرى. وللتشجيع على توظيف المواطنين في القطاع الخاص، تدفع الحكومة إعانات للكويتيين العاملين في القطاع الخاص لزيادة رواتبهم الفعلية. ومع ذلك، تؤدي الفجوات الكبيرة بين الأجور إلى تركيز عرض العمالة الكويتية في القطاع العام وكذلك تركيز طلب العمالة في القطاع الخاص على الوافدين (الشكل البياني 2). ويعكس هذا الوضع أيضاً سوء توزيع الموارد البشرية إلى حد كبير، حيث يتزاحم المواطنون المؤهلون تعليمياً على وظائف القطاع العام المتخمة بالفعل، بينما يتخلف القطاع الخاص عن ركب التطور ويظل متعطشاً للقدرات والمواهب الإبداعية للشباب الكويتي. علاوة على ذلك، فإن اختلاف سياسات العمل بين المواطنين والوافدين، فيما يتعلق بإجراءات الفصل والمعاشات التقاعدية وغيرها من قواعد التأمينات الاجتماعية، يسهم أيضاً في جعل المواطنين أقل انجذاباً للأعمال التجارية، بل ويجعل توظيف المواطنين أعلى تكلفة.

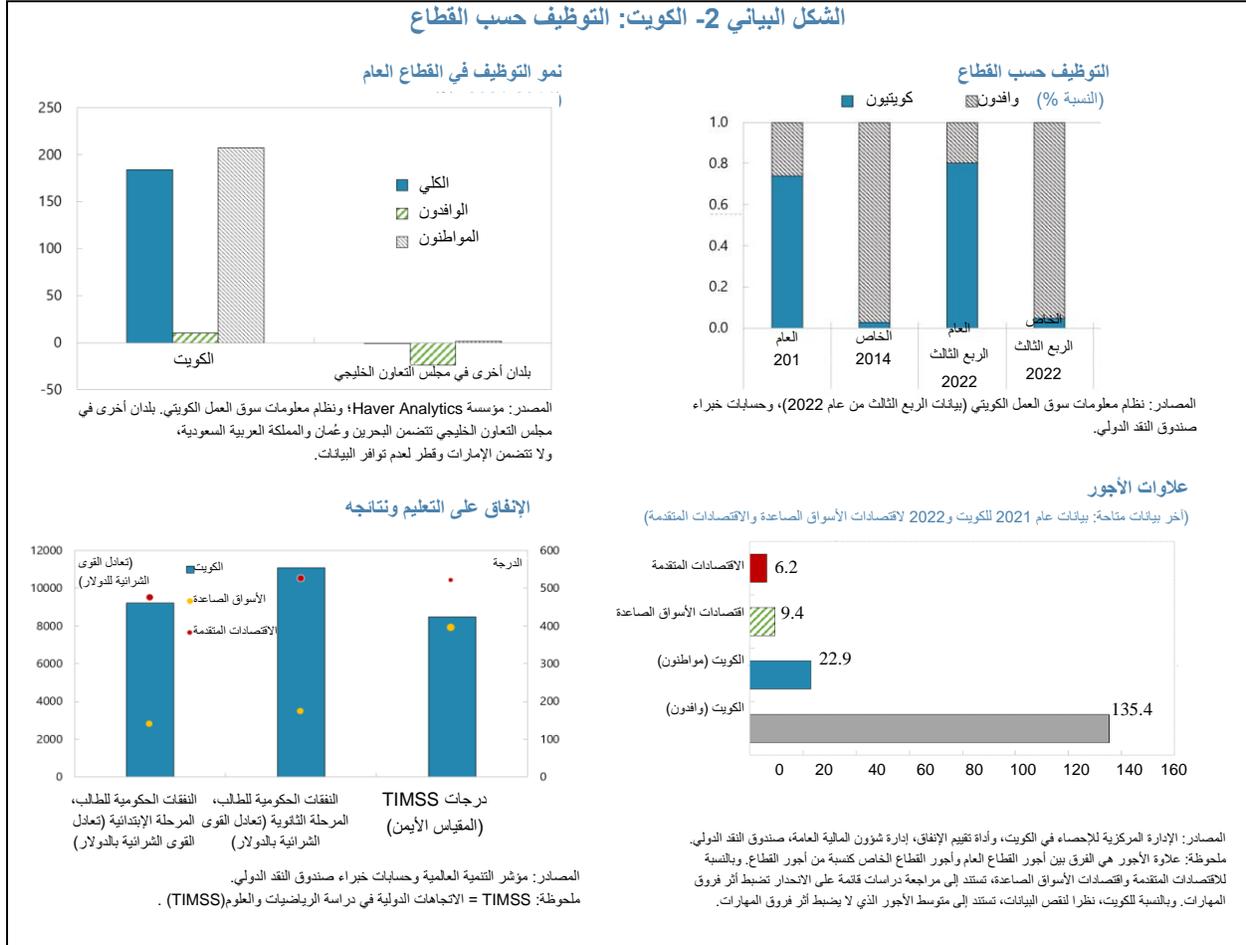
² بلغ عدد العمالة الوافدة في الكويت بنهاية عام 2022 ما يقرب من 1,5 مليون عامل، وهو ما يمثل 80% من مجموع العمالة، بينما يشكل المواطنون 80% من العاملين في القطاع العام حتى عام 2022. (المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت وحسابات خبراء الصندوق).

4- واستمر تراجع القدرات التنافسية أيضا. فقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في تمويل الزيادات السريعة في الإنفاق العام، مما أدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي ونمو القطاع غير التجاري المحلي منخفض الإنتاجية (IMF 2014a). ونتيجة لذلك،

ارتفع الناتج غير النفطي دون زيادة الإنتاجية. فقد شهدت إنتاجية العمالة، المقاسة بنصيب العامل من الناتج الحقيقي، اتجاها تنازليا بوجه عام عبر جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية. كذلك تراجعت القدرات التنافسية، المقاسة بسعر الصرف الحقيقي على أساس تكلفة وحدة العمل، مقارنةً بمقياس سعر الصرف الحقيقي القائم على أساس مؤشر أسعار المستهلكين في الفترات الأخيرة بسبب التباعد بين معدلات تضخم الأجور والأسعار.³ وقد تراجعت القدرات التنافسية بسبب الانخفاض الحاد في إنتاجية العمالة منذ هبوط أسعار النفط خلال الفترة 2014-2015، إلى جانب الزيادة في أجور العاملين في القطاع العام. وبالتالي، فإن تعزيز القدرات التنافسية سيتطلب خفض تكاليف وحدة العمل عن طريق زيادة الإنتاجية و/أو احتواء متوسط الأجور المرتفع نسبياً.

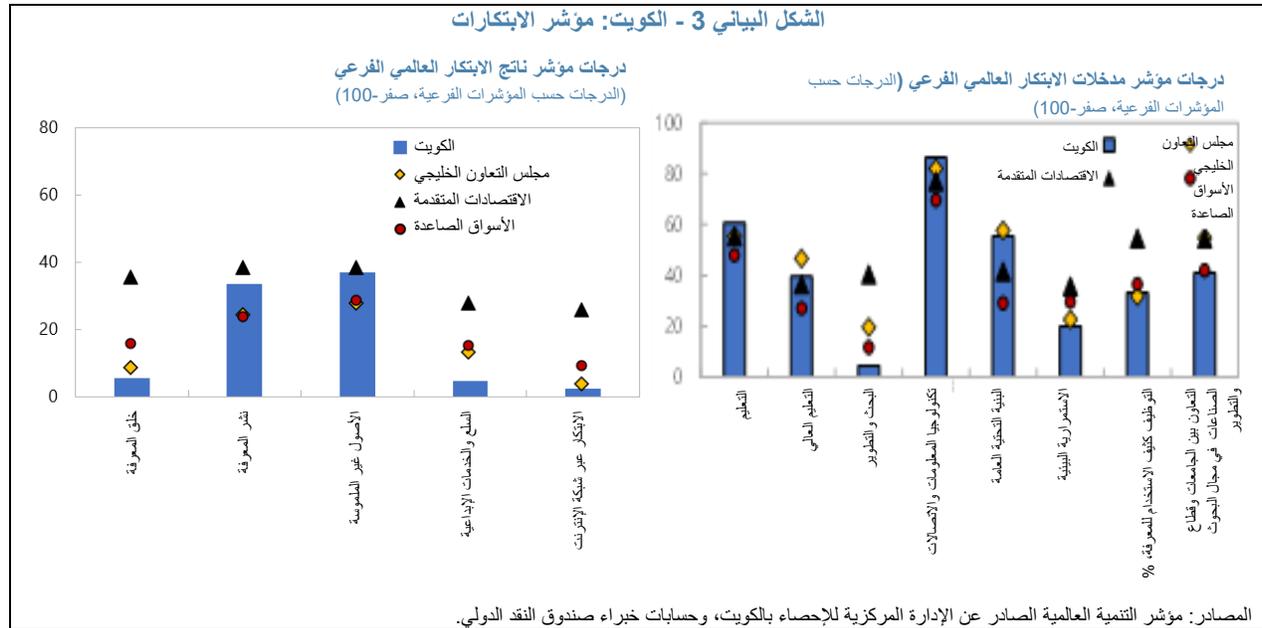


الشكل البياني 2- الكويت: التوظيف حسب القطاع



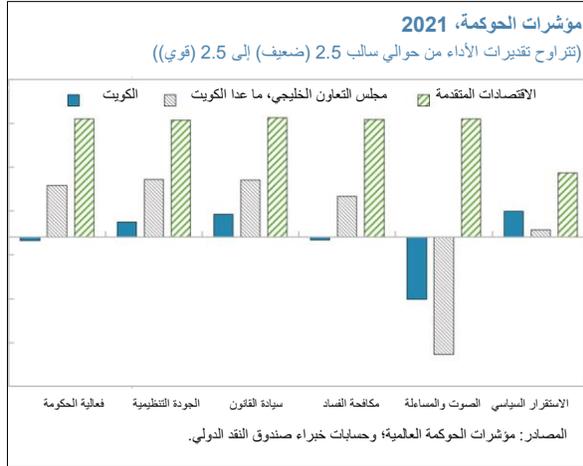
³ تُقاس تكلفة وحدة العمل بمتوسط الأجور في القطاعات الصناعية مقسوماً على متوسط إنتاجية العمالة في هذه القطاعات.

5- ولا تزال مخرجات الابتكار في الكويت محدودة مقارنة بمستوى استثماراتها في الأنشطة الابتكارية. ومن أهم فوائد الابتكار مساهمته في النمو الاقتصادي، فمن شأنه زيادة الإنتاجية، وخلق فرص جديدة للعمل والإنتاج، وزيادة الحصة من السوق العالمية. ومع إنتاج المزيد من السلع والخدمات بإنتاجية أعلى، ينمو الاقتصاد وترتفع مستويات المعيشة. ويشير مؤشر الابتكار العالمي 4 إلى تأخر الكويت في مجالات خلق المعرفة والسلع والخدمات الإبداعية الأخرى.5



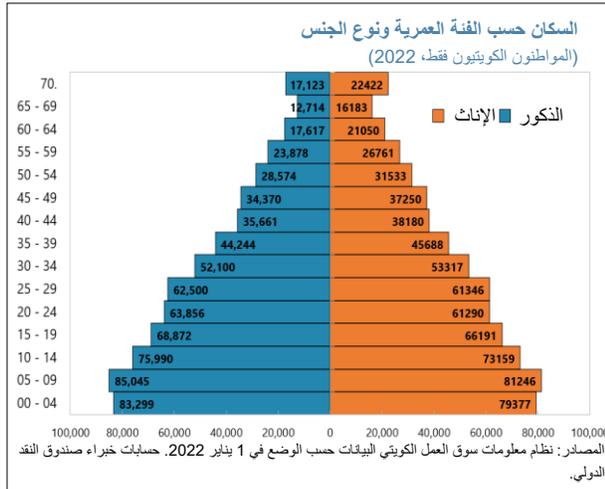
4 راجع Global Innovation Index 2022. ويتألف مؤشر الابتكار العالمي من 80 مؤشرًا تقريبًا، ويهدف إلى رصد مختلف جوانب الابتكار متعددة الأبعاد. وقد استخدمت الرسوم البيانية مجموعة من المؤشرات الفرعية لمدخلات ومخرجات الابتكار.

5 تستند المؤشرات الفرعية للمخرجات إلى مجموعة متنوعة من المتغيرات. على سبيل المثال، يستند المؤشر الفرعي لخلق المعرفة إلى متغيرات منها الطلبات المقدمة من المقيمين للحصول على براءات الاختراع، والمقالات العلمية والتقنية المنشورة في الدوريات التي تخضع لمراجعة النظراء، وكثافة دخول الشركات الجديدة إلى السوق، والإنفاق على برامج الكمبيوتر، وعدد شهادات مطابقة أنظمة إدارة الجودة لمعيار أيزو 9001. كذلك يستند المؤشر الفرعي لنشر المعرفة إلى تعقيد الإنتاج والتصدير، والصادرات التقنية المتطورة، وصادرات خدمات تقنية المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك. ويستند المؤشر الفرعي للأصول غير الملموسة إلى العلامات التجارية حسب المنشأ، وقيمة العلامات التجارية العالمية، وما إلى ذلك. ويستند المؤشر الفرعي للسلع والخدمات المبتكرة إلى صادرات الخدمات الثقافية والمبتكرة، وملفات الرموز الوطنية، وما إلى ذلك. ويستند المؤشر الفرعي للإبداع عبر شبكة الانترنت إلى استخدام نطاقات (gTLD) وتقنية (GitHub commits) وإنشاء تطبيقات الهواتف المحمولة.



6- وتعمل الكويت على تحسين بيئة الأعمال بشكل عام، ولكن لا يزال هناك مجال لبذل المزيد من الجهود. وغالبًا ما ترتبط الحوكمة الرشيدة بقوة الاستثمار الخاص، بينما تنشأ عن ضعف الحوكمة المقترن بارتفاع مستوى الفساد المفترض حالة من عدم اليقين بشأن عائدات الاستثمار بسبب عوامل منها السياسات غير المتوقعة و/أو عدم المساواة في إنفاذ القواعد التنظيمية. وعلي مدار العقد الماضي، أجرت الكويت تحسينات جوهرية تضمنت تبسيط إجراءات تسجيل الشركات عبر شبكة الإنترنت، وتبسيط إجراءات الحصول على تصاريح البناء، ورقمنة عملية تقديم طلبات الحصول على الكهرباء. ومع ذلك، تأتي الكويت في مرتبة متأخرة على مؤشرات الحوكمة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، باستثناء مؤشر الصوت والمساءلة.

7- وهناك حاجة لوجود قطاع خاص ديناميكي لخلق فرص عمل للشباب الكويتي المنضمين إلى صفوف القوى العاملة. وبناءً على التركيبة السكانية ومعدلات المشاركة في سوق العمل، سينضم ما يقرب من 100 ألف شاب كويتي إلى شريحة السكان في سن العمل خلال السنوات الخمس المقبلة، ومع مراعاة إحلال المتقاعدين، سيلزم توفير حوالي 64 ألف فرصة عمل جديدة. وبالتالي، يتعين أن يحقق القطاع غير النفطي نموًا بنحو 7% سنويًا - أي ضعف تنبؤات السيناريو الأساسي الذي أعده صندوق النقد الدولي - خلال السنوات القادمة لتوفير فرص كافية للباحثين عن عمل. ويبرز ذلك الحاجة إلى تسريع الجهود لزيادة النمو في القطاع الخاص غير النفطي وتنويع الأنشطة الاقتصادية لاستيعاب الكوادر الجديدة في سوق العمل بكفاءة وتحقيق أقصى استفادة من القدرات الإبداعية للشباب الكويتي.



8- وخلال الفترة المقبلة، يتطلب الاتجاه العالمي لإزالة الكربون بدوره رفع النمو التنافسي غير النفطي بقيادة القطاع الخاص. وسوف تؤثر الجهود العالمية لإزالة الكربون على الطلب العالمي على النفط الخام، مما ستكون له انعكاسات اقتصادية هائلة على دولة مصدرة للنفط مثل الكويت. وفي الأونة الأخيرة، تفاقمت حالة التشتت الجغرافي-الاقتصادي نتيجة جائحة كوفيد-19 والانقطاعات في سلاسل الإمداد والأحداث الجغرافية-السياسية، مما يؤكد على أهمية تعزيز الصلابة، بما في ذلك من خلال التنويع الاقتصادي. وتداعيات هذا التشتت على الاقتصاد العالمي غير مؤكدة، لكنها قد تكون كبيرة (Georgieva and others 2022). ومن المهم للغاية مواصلة الإصلاحات الهيكلية لرفع مستويات النمو الممكن وتشجيع التنويع الاقتصادي في الكويت، لا سيما في سياق الاتجاهات العالمية الراهنة سريعة التطور.

التحديات الاقتصادية والهيكلية الرئيسية

9- هناك ثلاث تحديات رئيسية ينبغي التصدي لها لدعم نمو أكثر قوة واستدامة:

⁶ يُستخدم مصطلحا الكويتيين والمواطنين بالتبادل.

- إطلاق الإمكانيات الإبداعية للكويتيين وتحفيزهم على البحث عن وظائف في القطاع الخاص. فقد أدى الإنحراف الشديد في توزيع العمالة الوطنية تجاه وظائف القطاع العام إلى تحويل الموارد العامة عن أوجه الإنفاق الأكثر إنتاجية على رأس المال البشري والابتكار وغيرهما إلى الاستخدامات الأقل إنتاجية في فاتورة أجور القطاع العام الكبيرة والإعانات المعقدة. وفي الوقت نفسه، ستؤدي زيادة أعداد الشباب وارتفاع معدلات المشاركة في القوى العاملة إلى انضمام عدد كبير إلى القوى العاملة في السنوات المقبلة ممن يمكنهم الاستفادة من الحوافز المناسبة للبحث عن وظائف أو بدء أنشطتهم التجارية الخاصة في القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الخاص - المحلي والأجنبي - والتشجيع على إيجاد قطاع خاص ديناميكي لخلق وظائف كافية عالية الجودة. ورغم أن الحكومة قد اتخذت خطوات لتشجيع الاستثمار الخاص، لا تزال هناك تحديات. فيبدو أن الاستثمار المحلي في القطاع غير النفطي يواجه معوقات نتيجة ضعف التنافسية وتجزؤ سوق العمل، والقيود المفروضة على ملكية الشركات المحلية، وهو ما قد يؤدي إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي،⁷ مما يحد من التأثير الإيجابي المحتمل على الشركات المحلية.
- زيادة القدرات التنافسية لدعم انطلاق الاقتصاد ككل. فهناك حاجة إلى قطاع تجاري تنافسي يجتذب الطلب الخارجي لتحقيق نمو قوي ومستدام بقيادة القطاع الخاص. وتقتضي المنافسة في السوق العالمية إنتاج سلع عالية الجودة بتكلفة أقل نسبياً، أي من خلال خفض تكلفة العمالة و/أو زيادة الإنتاجية.

المبادئ العامة التي تركز عليها الإصلاحات الشاملة

10- يتطلب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو إجراء مشاورات واسعة مع الأطراف المعنية من القطاع الخاص ومجلس الأمة والجمهور لكسب التأييد المجتمعي. ومن شأن ذلك أن يضمن تفهم الأطراف المعنية لضرورة الإصلاحات المقررة ومزاياها وطبيعتها وأن يتيح قناة واضحة للاستفادة من مختلف الآراء والتعليقات. وينبغي أن يتم التشاور والتواصل بصورة منتظمة، لا سيما قبل اتخاذ الإجراءات المهمة على مستوى السياسات. ويمكن النظر في إنشاء وحدة أو لجنة رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ الإصلاحات ومراجعة التقدم المحرز وتعزيزه.

11- ومن شأن الإصلاحات واسعة النطاق التي تعالج التحديات في مختلف المجالات ضمن خطة إصلاح مترابطة أن تحقق فعالية أكبر مقارنة باتباع نهج مجزأ. وسيسمح ذلك بمواءمة آثار تدابير السياسات الفردية والمساعدة في خلق عوامل دافعة إيجابية من شأنها زيادة احتمالية نجاح الإصلاحات. ويعتبر التسلسل الملائم لتدابير السياسات هو جوهر نجاح الإصلاحات. ولذلك ينبغي إيلاء الأولوية للتدابير التي تحفز الشباب الكويتي على البحث عن وظائف في القطاع الخاص وإطلاق العنان لقدراتهم الإبداعية، على أن تقترن هذه التدابير بإصلاحات لتشجيع الاستثمار الخاص، وتعزيز الحوكمة وبيئة الأعمال. ومن شأن مواءمة سياسات سوق العمل زيادة طلب أصحاب العمل على المواطنين، وتحسين التنافسية والإنتاجية، وبالتالي دعم زيادة الربحية التي تساهم بدورها في تحفيز الاستثمار. ومن الضروري أن يقترن إصلاح سوق العمل بإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي لضمان الحماية الاجتماعية الكافية للمواطنين خلال الفترة الانتقالية. وعلى المدى المتوسط، يجب وضع إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة لتجنب سياسات المالية العامة المسائرة للاتجاهات الدورية ودعم التدابير اللازمة لترشيد الإنفاق، بما في ذلك من خلال زيادة التركيز على الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وتعزيز الابتكار، وتحسين التعليم.

12- وينبغي بذل جهود دووية لضمان التنفيذ الكامل للإصلاحات الشاملة، والتي يُحتمل أن تستغرق عدة سنوات. ودائماً ما يفترض تصميم الإصلاحات للكمال، لذلك يتعين التركيز على حل المشكلات والتحديات غير المتوقعة فور ظهورها على نحو ديناميكي يعكس المبادئ والأهداف الأساسية لخطة الإصلاح. ويجب السماح للأثار الإيجابية للإصلاحات الأولية بأن تتخلل النظام، حتى يتسنى معالجة القضايا الجديدة فور ظهورها، والاستفادة من العوامل الدافعة في إجراء مجموعة أكبر وأعمق من الإصلاحات.

⁷ أجاز قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2013، والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2015، الملكية الأجنبية بنسبة 100% في بعض القطاعات وأتاح عدداً من الإعفاءات الضريبية وغيرها من المزايا لجذب المستثمرين الجدد الذين يتعين عليهم في المقابل الالتزام بتوظيف نسب محددة من المواطنين الكويتيين. وتنص أحكام قانون الشركات رقم 1 لعام 2016 على تسهيل تسجيل الشركات الجديدة وتقليل مدة الإجراءات اللازمة لبدء المنشآت التجارية الجديدة. وقد أبقى هذا القانون على شرط تملك مواطن كويتي أو مواطن من أحد بلدان مجلس التعاون الخليجي لما لا يقل عن 51% من أسهم الشركات المحلية.

إصلاحات هيكلية من أجل تحقيق نمو أكثر قوة واستدامة في القطاع غير النفطي

إصلاحات هيكلية قصيرة الأجل لتحرير سوق العمل وتشجيع الاستثمار الخاص

13- يتعين تنفيذ مجموعة من الإصلاحات في سوق العمل، بالتزامن مع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي، لتشجيع المواطنين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص. وقد أعيد توزيع الثروة النفطية على المواطنين عبر العديد من القنوات، منها وظائف القطاع العام المضمونة غالباً، ومزايا اجتماعية متنوعة، وغير ذلك من أشكال الدعم على المواد الغذائية والمنتجات البترولية والكهرباء والمياه وما إلى ذلك. ورغم أن هذه الترتيبات ساهمت في ارتفاع مستويات المعيشة، فقد أدت إلى قطاع عام متخم وإنتاجية منخفضة بشكل عام، في حين تسببت إعانات الدعم العامة في انعدام كفاءة الإنفاق، مما أدى إلى تفاقم الضغوط على المالية العامة. علاوة على ذلك، وفي ضوء الانخفاض المتوقع في عائدات النفط بسبب التحرك العالمي للتخفيف من حدة تغير المناخ، ستصبح وظائف القطاع العام أكثر ندرة وسيقع على عاتق القطاع الخاص في المقام الأول مسؤولية توظيف المواطنين. وفيما يلي مجموعة من الإصلاحات الأكثر عمقا اللازمة لدعم التحول إلى سوق عمل منسقة قائمة على المبادئ السوقية:

- تعزيز شفافية معايير الأداء في القطاع العام وربطها بهيكل الأجور والترقيات للمساعدة في تشجيع الإبداع وتحسين الأداء الوظيفي. ومن شأن وضوح إطار المساءلة الذي يحدد كيفية مساهمة عمل الفرد في تحقيق هدف الكيان ككل أن يشجع الأداء الوظيفي.
- موازنة هيكل أجور القطاع العام مع هيكل أجور القطاع الخاص تدريجياً وتشجيع المواطنين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص. وللحفاظ على المكاسب المتحققة من الإصلاحات وموازنة الحوافز الوظيفية في القطاعين العام والخاص، ينبغي ألا يتجاوز نمو الأجور في القطاع العام مستواه في القطاع الخاص.
- تذليل المعوقات تدريجياً التي تحول دون كفاءة السوق وتؤدي إلى تجزؤ سوق العمل الخاصة والعامة، بما في ذلك تلك التي تحد من المرونة في تعيين العاملين وفصلهم، وغير ذلك من السياسات التمييزية بين المواطنين والوافدين.
- بناء هيكل حوافز اجتماعية لتشجيع ريادة الأعمال والتوظيف في القطاع الخاص، وتقدير الإنجازات المهنية في القطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان الإعلان بوضوح عن محدودية الوظائف في القطاع العام مستقبلاً.
- إقرار سياسات سوق عمل أكثر مرونة لصالح الوافدين. فمن شأن زيادة مرونة سياسات العمالة الوافدة المساعدة في تسهيل إعادة توزيع الموارد عبر القطاعات وجذب المزيد من العمالة عالية المهارة، ومن ثم زيادة الإنتاجية، وتوليد آثار إيجابية محتملة على الاقتصاد ككل، بما في ذلك من خلال نقل المهارات، والقوة الاستهلاكية والاستثمارية للوافدين.⁸
- تطبيق تدابير مؤقتة على صعيد السياسات حسب الحاجة لتخفيف مشقة التحول الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة توزيع العاملين عبر الوظائف يمكن أن تفرض تكاليف على بعض العاملين الذين تقتضي إعادة توظيفهم تحسين مهاراتهم أو إعادة تدريبهم. ومن المهم أن تقدم الحكومة الدعم في البحث عن الوظائف وتوفير التدريب اللازم. ويمكن تعديل إعانات البطالة وفترات التغطية لتناسب احتياجات القوى العاملة. ومما سيسهم في زيادة الإنتاجية مواصلة تشجيع النساء على المشاركة في القوى العاملة، بما في ذلك في القطاع الخاص ومن خلال تشجيع رائدات الأعمال في إطار مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

14- وتشمل إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي تبسيط إجراءات برامج المساعدات الاجتماعية وتعزيز كفاءتها. ويمكن استخدام المدخرات المحتملة من تصحيح أوضاع المالية العامة في دعم التدريب المهني والبحث عن الوظائف، وتقديم إعانات بطالة مؤقتة.

⁸ استناداً إلى تحليل تجريبي يغطي مجموعة من الاقتصادات المتقدمة (راجع دراسة IMF, 2016b)، تؤدي الهجرة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل في شريحتي أعلى 10% وأدنى 90% من أصحاب الدخل، وإن كانت منافع هجرة ذوي المهارات العالية تتركز في شريحة الدخل الأعلى، ربما بسبب قوة الارتباط بين ذوي المهارات العالية من المهاجرين والمواطنين.

15- وبمجرد أن تتولد الدفعة الإيجابية الأولى نتيجة إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي وسوق العمل، ينبغي العمل بالتوازي على تحفيز الاستثمار الخاص وتوفير فرص العمل. ويعتمد اكتساب القدرات التنافسية على إنتاج سلع تجارية عالية الجودة بتكلفة منخفضة نسبياً. وفي ظل نظام سعر الصرف المربوط، يتمثل الحل الأساسي في خفض تكلفة العمالة بالتناسب مع مستويات الإنتاجية. ومن شأن مزايا إصلاحات سوق العمل، إعادة توزيع الموارد بكفاءة أكبر وإيجاد هيكل أجور قائم على الأداء ومتوافق مع السوق في القطاعين العام والخاص، أن تساهم في احتواء تكلفة العمالة وتعزيز القدرة التنافسية.

16- كذلك سيتطلب تعزيز تنمية القطاع الخاص الغني بفرص العمل مواصلة تقوية أداء الشركات الخاصة وربحياتها. ويقتضي ذلك بدوره اتخاذ خطوات من أجل (1) زيادة تسهيل دخول الشركات الجديدة إلى السوق وخروج الشركات ذات الأداء الضعيف لتوظيف الموارد في استخدامات أكثر إنتاجية؛ و(2) توفير مناخ يتسم بالشفافية والمساواة ويقوم على سياسة المنافسة القوية التي تعزز المنافسة بين الشركات.⁹

- بالنسبة للشركات، وهي عادة ما تمتلك قنوات تمويل قوية بوجه عام، من المهم إعادة توزيع الموارد بمرونة وكفاءة أكبر. ويمكن تصميم آلية سوقية لإعادة الهيكلة بحيث تسمح للشركات التي لا تفتقر إلى مقومات الاستمرار بالخروج بطريقة فعالة لتسهيل عملية إعادة توزيع الموارد. ومن شأن مواصلة تطوير سوق الأوراق المالية وسوق الدين المحلية في الكويت المساعدة على تنويع مصادر تمويل الشركات ودعم تنمية القطاع الخاص غير النفطي بوجه أعم.

- وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ينبغي تقديم المزيد من الدعم لحاضنات الأعمال وتحسين فرص الحصول على الائتمان للمساهمة في تطوير هذه الشركات، لا سيما عندما تنجح إصلاحات سوق العمل في تحقيق الاتساق بين الأجرور في القطاعين العام والخاص وتحفيز الأفراد على استكشاف قدراتهم الإبداعية في القطاع الخاص. ومن الممكن نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصبح شركات أكبر حجماً وظهور شركات صغيرة ومتوسطة جديدة. ويفيد انتشار هذه الشركات المبتدئة في تعزيز الابتكار وتسهيل التنويع والنمو. وستستفيد الشركات المبتدئة بوجه خاص من تحسين فرص الحصول على الائتمان ودعم حاضنات الأعمال. ويمكن أن يساهم إرخاء الحدود القصوى لأسعار الفائدة على القروض التجارية تدريجياً في توسيع نطاق الحصول على الائتمان ليشمل شريحة أوسع من قطاع الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.¹⁰ ومع ذلك، يجب أن يتحدد توقيت هذا الإجراء وتثيرته في ضوء عدة عوامل منها: تطوير قاعدة الاستعلام الائتماني واستخدامها في المعاملات مع الأفراد والشركات للحصول على معلومات ائتمانية دقيقة وفورية لتسهيل الاقتراض، وكذلك تعزيز الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنه من تقديم المزيد من القروض. ويمكن للمستثمرين الاستفادة من تصميم برنامج فعال لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف إيجاد طرف ثالث للتخفيف من حدة مخاطر الائتمان التي يتحملها المقرضون للتشجيع على تمويل ديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

17- وبوجه أعم، من شأن تعزيز إطار الحوكمة ومناخ الأعمال أن يحفز الاستثمار الخاص. وسيساعد المضي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الحد من الفساد وتعزيز ثقة الأسواق. وفي إطار مكافحة الفساد وضمان الحوكمة الرشيدة لأموال الدولة وأصولها، أنشأت السلطات الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في عام 2016. وتعكف "نزاهة" على تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة مدتها 5 سنوات من أجل تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد (استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 - 2024) بهدف القضاء على الرشوة وتعزيز المساءلة والشفافية في القطاع العام. ومن شأن تعزيز الحوكمة أن يدعم جهود الإصلاح والنمو الاقتصادي من خلال تحفيز الشركات الأكثر إنتاجية على الاستثمار والتوظيف، وتعظيم ثمار الإصلاحات الأخرى (IMF, 2019). ومن خلال احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدريبها في مجال إدارة الأعمال، سيتسنى مساعدة المشروعات التي تمتلك مقومات الاستمرار ولكن قدراتها المحدودة تحول دون نموها.

⁹ تم إنشاء المجلس التأديبي عام 2021 تحت مظلة جهاز حماية المنافسة لمعالجة شكاوى الأعمال التجارية فيما يخص المنافسة العادلة وضمان المنافسة العادلة بين الشركات.

¹⁰ لا تنطبق هذه القواعد على البنوك الإسلامية. وفي الواقع العملي، تتابع هذه البنوك عن كثب أسعار الإقراض السائدة في السوق التي تتقاضها البنوك التقليدية.

إصلاحات متوسطة الأجل لضمان التحسن المستمر في الإنتاجية

18- يمكن بذل المزيد من الجهود لاجتذاب الاستثمار الخاص. وخلال السنوات الأخيرة، نفذت الكويت إصلاحات لإزالة العقبات البيروقراطية والتنظيمية أمام المستثمرين. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي القيود المفروضة على ملكية الشركات المحلية إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي،¹¹ ويمكن النظر في إرخاء هذه القيود لتشجيع المزيد من الاستثمار الخاص في الاقتصاد غير النفطي. وفي السنوات الأخيرة، تزايدت أهمية تنمية مصادر الطاقة المتجددة والمشروعات الخضراء في سياق الاتجاه العالمي المتسارع نحو تنمية الصناعات الصديقة للبيئة.¹² وتساعد هذه الاستثمارات في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الكويت والبلدان الأخرى وتوفير وظائف مستدامة ذات قيمة مضافة عالية. ومن شأن بناء البنية التحتية ورأس المال البشري في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية المساعدة في جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة إلى الكويت (راجع الإطار 1 حول دور السياسات الصناعية).¹³

الإطار 1- مقدمة موجزة حول دور السياسات الصناعية

يعتبر التشجيع على تنوع الصادرات من التحديات الشائعة في مجموعة من البلدان. وتوضح التجارب الدولية أن تنوع الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على النفط قد يكون أمراً صعباً. وقد استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي عدداً من السياسات لتشجيع على تنوع الاقتصاد - مثل إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وصناديق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبنوك التنمية، وهيئات تشجيع الصادرات - ولكن هذه السياسات لم تحقق النتائج المرجوة منها حتى الآن. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، من المهم تنفيذ السياسات الملائمة قبل تراجع العائدات النفطية لتحفيز الشركات والعاملين على تنوع الأنشطة الاقتصادية عن طريق التوسع في القطاعات غير النفطية.

ومن أهم الحجج المعارضة للسياسات الصناعية عدم اتساق المعلومات. فالحكومة لا يمكنها عادة تحديد القطاعات والمنتجات والشركات التي ينبغي دعمها، حيث يتطلب ذلك معرفة عميقة بالأسواق والعمليات التكنولوجية، وممارسات التبرج. وقد تتأثر الحكومة بالرشاوى والضغوط التي ينشأ عنها تشوهات كبيرة تؤدي إلى انعدام الكفاءة في الأسواق. وقد أشارت عدة أبحاث، بما في ذلك (Rodrik (2005) و (Ocampo, Taylor, and Rada (2009) و (Stiglitz and Greenwald (2014) إلى أن السياسات لها دور مهم في التحول الهيكلي والتنوع في الاقتصادات النامية. واقترحت دراسة (Dani Rodrik (2004 نهجاً جديداً بشأن السياسات الصناعية - عبارة عن عملية اكتشاف ذاتي للاقتصاد من خلال عملية تفاعلية تجمع فيها القطاعين العام والخاص علاقة تعاونية استراتيجية لاستخلاص معلومات عن الفرص والمعوقات في قطاع الأعمال، وإطلاق مبادرات على مستوى السياسات في ضوء هذه المعلومات. وستكون الحكومات في بحث مستمر عن سبل تسهيل التغيير الهيكلي والتعاون مع القطاع الخاص. ولذلك، تعني الكثير من السياسات الصناعية بتوفير السلع العامة للقطاع الإنتاجي، بما في ذلك عمليات البحث والتطوير العامة، ومرافق الصحة والبنية التحتية، والتدريب المهني والتقني.

ويطلب نجاح الكويت في تنوع أنشطتها الاقتصادية تصميم خطة إصلاحات شاملة بكفاءة وتنفيذها بالكامل. وقد اقترحت دراسة (Cherif and Hasanov (2019 ثلاثة مبادئ رئيسية لتحقيق نمو مرتفع ومستدام، وهي: (1) دعم المنتجين المحليين في الصناعات المتطورة خارج إطار الميزة النسبية الأولى، و(2) التوجه نحو التصدير، و(3) التنافس بصرامة مع مراعاة مبادئ المساواة الصارمة. وبينما تؤيد الدراسة تدخل الدولة إلى حد ما لمتابعة السياسات الداعمة للتكنولوجيا والابتكار، أكدت أيضاً أن تدخل الدولة يكمن في تصحيح إخفاقات السوق حيثما وجدت وضمان الانضباط السوقي الصارم، بدلاً من الاستمرار في تقبل الشركات الضعيفة التي تفتقر إلى الابتكار وتوسع إلى التبرج.

¹¹ أجاز قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2013، والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2015، الملكية الأجنبية بنسبة 100% في بعض القطاعات وأتاح عدداً من الإعفاءات الضريبية وغيرها من المزايا لجذب المستثمرين الجدد الذين يتعين عليهم في المقابل الالتزام بتوظيف نسب محددة من المواطنين الكويتيين. وتنص أحكام قانون الشركات رقم 1 لعام 2016 على تسهيل تسجيل الشركات الجديدة وتقليل مدة الإجراءات اللازمة لبدء المنشآت التجارية الجديدة. وقد أبقى هذا القانون على شرط تملك مواطن كويتي أو مواطن من أحد بلدان مجلس التعاون الخليجي لما لا يقل عن 51% من أسهم الشركات المحلية.

¹² يُعرّف الاستثمار الأخضر بوجه عام بأنه الاستثمار الضروري للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وملوثات الهواء.

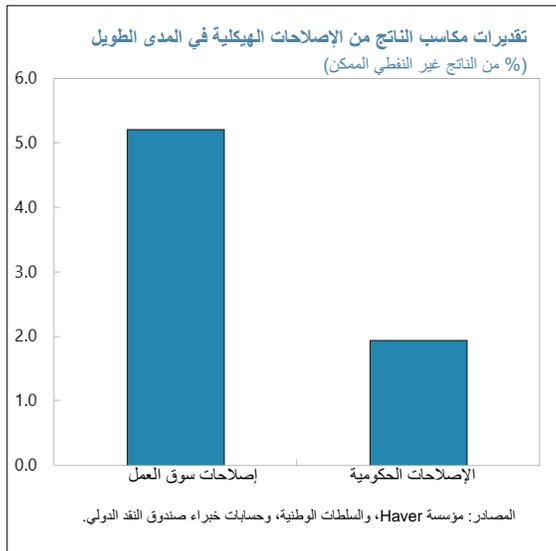
¹³ تشجع رؤية الكويت 2035 الاستثمار الأجنبي في قطاعات استراتيجية مهمة ومحددة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المتجددة، والكهرباء والمياه، والسياحة، والرعاية الصحية والتعليم.

19- كذلك يتعين زيادة عرض الأراضي لأغراض التنمية، بما في ذلك من خلال تطبيق آليات سوقية تتسم بالشفافية لتخصيص الأراضي وإعلان المعلومات ذات الصلة. وقد وضعت الحكومة خارطة طريق لإصلاح قطاع الأراضي بدعم من البنك الدولي. وتتضمن هذه الخارطة إصلاحات مؤسسية تهدف إلى دمج مختلف الوظائف المتعلقة بالأراضي ضمن هيئة واحدة وإجراء جرد كامل للأراضي، وتنفيذ إصلاحات لمراجعة سياسات إدارة الأراضي وتحديثها، بما في ذلك استعادة الأراضي المخصصة غير المستخدمة وتطبيق آليات سوقية وشفافة لتخصيص الأراضي. وينبغي تنفيذ هذه الإصلاحات فوراً للتخفيف من مشكلة نقص الأراضي التجارية اللازمة لأغراض التنمية والقضاء نهائياً عليها.

20- ويضمن الاستثمار في رأس المال البشري التحسن المستمر في الإنتاجية. ويشمل رأس المال البشري معرفة السكان في سن العمل في بلد ما ومهاراتهم وتعليمهم وصحتهم. وتساهم زيادة رأس المال البشري في تحسين الإنتاجية، وهي من أهم عوامل النمو الاقتصادي المستدام، لا سيما في ظل التغيرات التكنولوجية السريعة.¹⁴ ورغم أن الإنفاق على التعليم في الكويت مقارب عموماً لمستواه في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، هناك مجال لتحسين كفاءة الإنفاق، وتعزيز نتائج التعليم، وتوسيع نطاق التدريب المهني. وخلال الفترة القادمة، سيصبح العالم أكثر خضرة واعتماداً على التكنولوجيا الرقمية، وهناك حاجة ماسة بالتالي إلى تنويع مجالات تخصص خريجي الجامعات – أي التحول من إدارة الأعمال والقانون والتصنيع إلى المجالات التي يزداد الطلب عليها في المستقبل، مثل تكنولوجيا المعلومات وعلوم البيانات وقضايا المناخ والطاقة المتجددة. وعلاوة على ذلك، يساهم تعزيز التعاون بين المؤسسات البحثية والجامعات والقطاعات الصناعية في زيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار لتحقيق نمو أكثر استدامة من شأنه خلق قيمة مضافة ملموسة.

21- وبتنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية، سيتسنى تعزيز الناتج النفطي الممكن. وبوجه عام، يستغرق تنفيذ الإصلاحات زمناً طويلاً، وغالباً ما تتضح آثارها الإيجابية الملموسة على الناتج بعد عدة سنوات (IMF, 2019) عقب تنفيذ تدابير الإصلاح بالكامل. ورغم صعوبة قياس آثار الإصلاحات على وجه الدقة، نظراً لأن العديد من العوامل الأساسية كنوع تدابير الإصلاح وعمق التنفيذ وفعاليتها، والظروف الأولية ما قبل الإصلاحات تختلف اختلافاً جوهرياً عبر البلدان، تضمنت الدراسات مراجع مفيدة حول الآثار المحتملة. واستناداً إلى نتائج هذه الدراسات،¹⁵ ناقش فيما يلي الآثار المحتملة للإصلاحات الهيكلية، لا سيما إصلاحات سوق العمل والحوكمة، على الاقتصاد غير النفطي في الكويت:

- **تنفيذ حزمة من إصلاحات سوق العمل.** يستند هذا السيناريو إلى تقرير IMF (2019) الذي يتضمن تقديرات حول مكاسب الناتج من الإصلاحات الهيكلية في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. فمن الممكن زيادة الناتج غير النفطي بنسبة 5,2% على المدى الطويل مقارنة بالسيناريو الأساسي من خلال تنفيذ حزمة إصلاحات في سوق العمل تركز على إزالة القيود المفروضة على توظيف العاملين وفصلهم، وتحقيق الاتساق بين الحوافز الوظيفية في القطاعين العام والخاص، ومنح الأجور والترقيات على أساس الأداء، وإقرار سياسات سوق عمل



¹⁴ يعد تحسين جودة التعليم مطلباً مهماً في جميع البلدان، مما يستدعي إجراء إصلاحات في سياسة التعليم لتحسين الخدمات المقدمة وتقليص الفجوة بين مهارات العمالة ومتطلبات سوق العمل (OECD 2016; World Bank, 2018).

¹⁵ بسبب محدودية البيانات المتاحة حول الإصلاحات في الكويت.

أكثر مرونة لصالح الوافدين.¹⁶ وتعكس تقديرات مكاسب الناتج في المقام الأول زيادة مستويات التوظيف التي تؤدي إلى المزيد من الاستثمارات، وتحسين الإنتاجية من خلال تخصيص الموارد بكفاءة أكبر.

- **تنفيذ حزمة من إصلاحات الحوكمة.** يستند هذا السيناريو أيضًا إلى تقرير الصندوق (IMF (2019). فعلى المدى الطويل، يمكن زيادة الناتج غير النفطي بنسبة 1,9% مقارنة بالسيناريو الأساسي من خلال تنفيذ حزمة من إصلاحات الحوكمة تركز على تعزيز الحوكمة، والتعجيل بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الكويت، وضمان زيادة شفافية إجراءات إدارة الإنفاق العام والضرائب وتبسيطها، وتعزيز حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية. وتعكس تقديرات مكاسب الناتج زيادة الاستثمار والتوظيف والإنتاجية.

22- وتجدر الإشارة إلى أهمية تحديد عناصر حزم الإصلاحات وتسلسلها. فالتحليلات المذكورة أعلاه لا تأخذ في الاعتبار حلقات الآثار المترتبة الديناميكية بين الإصلاحات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة مكاسب الناتج. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تكون الإصلاحات التي تحفز الشركات على النمو، مثل تبسيط لوائح العمل، أكثر فعالية إذا اقترنت بتوسيع نطاق الحصول على الائتمان والحوكمة القوية. وبالتالي، فإن تنفيذ حزمة إصلاح شاملة لمعالجة مختلف التحديات وفق التسلسل الصحيح (راجع الفقرة 11، الملحق السادس) يرحب أن تنشأ عنه آثار أكبر مقارنة بمجموع آثار المنهج التدريجي.

الخلاصة

23- يواجه الاقتصاد الكويتي تحديات هائلة تقترن بعدد من الفرص. وفي إطار التشجيع على تنويع الصادرات والتعقيد الاقتصادي، خلصت الأبحاث إلى أن الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير، وتسهيل حصول الشركات المنتجة على الائتمان المصرفي، وزيادة الانفتاح التجاري، جميعها عوامل أساسية. وفي ظل التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المتقدمة في الآونة الأخيرة، تزداد أهمية استخدام التقنيات الرقمية والاستثمار فيها وتحسين التعليم لتسهيل التنويع الاقتصادي والاستعداد له. وستنشأ عن التسلسل الصحيح للإصلاحات وتنفيذها بالكامل حلقة من الآثار الإيجابية المترتبة بين تعزيز القدرة التنافسية وجذب المزيد من الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل. وتستطيع الكويت بفضل أصولها المالية الضخمة تنفيذ هذه الإصلاحات من مركز قوة.

¹⁶ تستند تقديرات مكاسب الناتج إلى نماذج التوازن العام في اقتصاد صغير مفتوح يضم رواد أعمال غير متجانسين على النحو الوارد في دراسة IMF (2019) التي توصلت أيضاً إلى تراجع مكاسب الناتج باستخدام التحليلات التجريبية. ونستخدم في هذا التقرير النتائج القائمة على النماذج، حيث تسمح بقياس مكاسب الإصلاح على مدى فترة زمنية أطول مقارنة بما جاء في التحليل التجريبي. ويمثل النموذج سيناريو إصلاح مثالي، بينما قد يعكس متوسط التقديرات التجريبية الحالات التي شهدت تنفيذ إصلاحات غير كاملة.

المراجع

- Cherif, R. and F. Hasanov. 2019. "The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy." IMF Working Paper WP/19/74.
- Georgieva, K., G. Gopinath, and C. Pazarbasioglu. 2022. "Why We must Resist Geoeconomic Fragmentation – and How." Washington, DC: IMF.
- International Monetary Fund. 2021. Kuwait Selected Issues Paper. Unpublished.
- _____. 2019. World Economic Outlook Chapter 3, "Reigniting Growth in Low-Income and Emerging Market Economies: What Role Can Structural Reforms Play?" Washington, DC.
- _____. 2016. "Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies." IMF Spillover Notes 8.
- _____. 2014a. "Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future." IMF Staff Discussion Note, SDN/14/12.
- _____. 2014b. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington, DC. October.
- Ocampo, J. A., L. Taylor and C. Rada. 2009. *Growth and Policy in Developing Countries: A Structuralist Approach*. New York: Columbia University Press.
- OECD. 2016. *Education at a Glance*. Paris: OECD Publishing.
- Rodrik, D. 2004. "Industrial Policy for the Twenty-First Century." Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=617544>
- Rodrik, D. 2005. "Growth Strategies." in Philippe Aghion & Steven Durlauf (ed.), *Handbook of Economic Growth*, edition 1, volume 1, chapter 14, Oxford: Elsevier, 967–1014.
- World Bank. 2018. *World Development Report 2018*. Washington, DC: World Bank.
- Rodrik, D. 2005. "Growth Strategies." in Philippe Aghion & Steven Durlauf (ed.), *Handbook of Economic Growth*, edition 1, volume 1, chapter 14, Oxford: Elsevier, 967–1014.
- World Bank. 2018. *World Development Report 2018*. Washington, DC: World Bank.